دراسات
في قواعد اللغة العربية

تأليف

عبد المهدي مطر
أستاذ القواعد العربية في كلية الفقه
في النجف الاشرف

الجزء الثالث

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة الآداب
في النجف الاشرف ـ ١٣٨٥ هـ

مبحث اعمال المصدر

يذهب اكثر النحاة الى عدم جواز عمل المصدر ، واسم المصدر ، عمل فعله ، لجموده وعدم تحقق الدلالةفيه على الحدث والنسبة الى مخبر عنه ، وما كان كذلك ، لايستحق العمل ، وحملوا ماورد من الامثلة الدالة بظاهرها على كونه عاملا . حملوها على تقدير فعل ، هو العامل ، ولكن الحق هو صحة عمله .

وليس عمله من اجل انه مشابه للفعل كاسم الفاعل ليقتصر في عمله على اشتراط دلالته على معنى المضارع من الحالية والاستقبالية ، بل ان عمله لانه اصل للفعل ، ولجميع المشتقات ، فهو يفيد الماضويه . والحالية ، والاستقباليه .

ويشترط فى عمله ، تحقق احد امرين :

الاول : ان يكون بدلا من اللفظ بالفعل ، نحو ضربا زيداً ، بمعنى اضرب ، وكقوله :

على حين الهى الناس جُلُّ امورهم فندلا زُرَيقُ المالَ ندلَ الثعالب

اي اندل يازُريقُ المالَ ندلَ الثعالب ، فندلاً مصدر وندلَ الثعالب مفعول له .

الثاني : صحة حلول الحرفين المصدريين مع الفعل محلّه ، والحرفان هما اَن ، وما المصدريتان ، نحو اعجبني ضربك زيداً ، وقولك كذا ، اي ان تضرب زيداً وما قلته .

وهل الشرط في عمله هو حلول حرفي المصدر مع الفعل محلّه ، او

أن الشرط هو ان يقصد بالمصدر قصد فعله ، من دلالته على معنى الحدث والنسبة الى مخبر عنه ، ويكون حلول الحرفين محله ، علامة لدلالته على ذلك ، كما هو المختار . وان كان تعبيرهم عن الشرط بحلول حرفي المصدر محله .

ويترتب على ذلك : ان جملة من الموارد لا يصح فيها حلول حرفي المصدر محله ، كما سيأتي بيانها . وعليه فان قلنا بانه ليس بشرط ، كان المصدر في هذه الموارد عاملا ، وان قلنا انه شرط ، كان المصدر في هذه الموارد غير عامل ، بل العامل هو الفعل المقدر ، والموارد هي : —

أولاً : ما اذا كان المصدر مبتدءاً ، وكان خبره محذوفاً ، وجوبا ، حيث تنوب عنه حال ، لايصح الاخبار بها عنه ، نحو قولهم سمعُ اذني اخاك يقول ذلك ، وراي عيني ولدك يفعل كـذا ، وكقول ابن مالك ضربيَ العبدَ مسيئاً ، فان سمع ، وراي ، وضرب ، مصادر صريحة وهي لايصح حلول الحرفين المصدريين محلها ، اذ لايصح ان تقول ان تسمع ، او ان ترى ، او ان تضرب ، لعدم وقوع أن المصدرية فى ابتداء الكلام فالمصدر فى هذه الامثلة غير مؤول ، فلا يعمل بناء على الاشتراط .

ثانياً : ما اذا وقع المصدر ، اسماً لِانّ المشبهة بالفعل ، او لكان الناقصة متصلا بها ، مثل اللهم ان استغفاري اياك مع . . الخ ، ومثل كان ضربك زيدا اليما ، فانه لايصح ان تقول فيهما : اللهم أنّ استغفرك ، ولا كان ان تضرب زيدا ، بل لابد من الفصل فيهما ، فنقول ان عليّ ان استغفرك وكان عليك او لَكَ ان تضرب زيدا ، وذلك كقوله تعالى (ان لَكَ ان لاتجوع فيها ولا تعرى) .

ثالثا : اذا وقع المصدر ، اسما الى لا النافية للجنس ، غير المتكررة ، كقولهم (لا اعراض عن احد) ، فانهم يجعلون ذلك من المصدر الصريح بخلاف الواقع بعد لا المتكررة .

رابعا : ما اذا كان المتكلم لايريد بالمصدر معنى الحدوث ، كما اذا قلت ، (مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار) ، فيما اذا اردت بكلامك ان تخبر انك مررت به ، وهو يصوت لا انك رايته يجدد التصويت ، فلو أوّلنا المصدر الى ان والفعل وقلنا فاذا له ان يصوت ، انقلب مراد المتكلم من ارادة انه رآه يصوت ، الى ارادة انه رآه يجدد التصويت :

وأما الموارد التي يصح فيها حلول الحرفين محل المصدر ، فان الحال فيها يختلف ، بين ان المصدريه ، وما المصدريه ، فان أن المصدرية اذا دخلت على الماضي تفيد معناه ، وهو المضي ، واذا دخلت على المضارع ، لاتفيد من معناه الا الاستقبال ، ولا تدل على الحال :

واما ما المصدريه ، فانها مع الماضى تفيد المضي ، ومع المضارع تفيد الحال ، والاستقبال ، لذا قالوا انك اذا قلت اعجبني ضربك زيدا امس قدرت أن ضربت ، وإذا قلت غدا قدرت ان تضرب ، واذا قلت الآن قدرت ماضربت ، ولا تقول أن ضربت .

وبناء على اعمال المصدر ، فانه يعمل فى ثلاث حالات ، (مضافاً) نحو (ولولا دفع الله الناسَ) ، (ومنوناً) نحو او اطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مَقربة ، ونحو قول الشاعر :

بضرب بالسيوف رؤسَ قوم ازلنا هامَهنّ عن المقبـل

(ومع الالف واللام) ، نحو قوله :

ضعيفُ النكاية اعدائَه يخال الفرار يراخي الاجل

بنصب اعدائه بالمصدر ، المعرّف وهو النكايه .

وعمل المصدر مضافا اكثر ، ومنوناً اقيس ، ومعرفا قليل .

اما عمل اسم المصدر : —

فان اسم المصدر على ثلاثة انواع ، وما عداها فهو المصدر :

الاول : ما هو من قبيل اسماء الاعلام ، كبَسار ،وفجار ، وبَرَةً ، وكَيسان ، وسبحان ، وحماد ، وامثالها ، وهذا النوع من اسم المصدر لايعمل باتفاق النحاة .

الثاني : مايكون في اوله ميم لغير مفاعله ، مثل مضرب ، ومحمدة ، ومقتلة ، وأمثالها .

واما مثل مقاتلة ، ومضاربة ، فهو مصدر ميمي ، لا اسم مصدر ، وهذا النوع يعمل باتفاق النحاة كقوله :

اَظُلَيمُ ان مُصابكم رجلا اهدى السلام تحيةً ظلم

فمصابكم اسم مصدر وقد نصب رجلا .

الثالث : ما يكون مبنيا على الثلاثي ، وهو لغير الثلاثيّ ، مثل وضوء ، من توضأ وغُسل ، من اغتسل ، وعطاء ، من اعطى ، وامثالها ، وهذا النوع يعمل لكن بقلّة ، وندرة كقول الشاعر : —

اكفرا بعد ردّ الموت عني وبعد عطائك المئةَ الرتاعا

فان عطاء اسم مصدر ، والمئة الرتاعا مفعول له ، وكقول عائشة في قُبلةِ الرجلِ زوجتَه الوضوء ، فزوجته مفعول الى قبلة ، وهى اسم مصدر ويفارق المصدر فعله في امرين :

(احدهما) : جواز حذف فاعله ، كقوله تعالى (لايسأمُ الانسان من دعاء الخير) ، فان دعاء ، مصدر مضاف الى مفعوله ، وفاعله محذوف تقديره من دعائه الخير .

(وثانيها) : ان الفعل يرفع النائب عن الفاعل بالاتفاق ، واما المصدر فاختلفوا فى جواز رفعه له ، فمنعه جماعة ، لانه يلزم منه اللبس بالفاعل فقولنا عجبت من ضرب زيد ، ينصرف الى كون زيد هو فاعل الضرب لا الواقع عليه الضرب ، وجوزه آخرون خصوصا في مالازم البناء للمجهول مثل حُمّ ، وشُلّ ، وزُكم ، وجُنّ . اذ لا لبس فيها كما تقول المنى

زكام خالد ، وجنون بكر ، وشلل يدك ، وهكذا .

حالات عمل المصدر : —

المصدر في عمله قد يضاف الى فاعله ، وقد يضاف الى مفعوله ، وقد يضاف الى غيرهما ، كالظرف مثلا ، ومن ذلك يحصل له خمس حالات : —

الاولى : ان يضاف الى فاعله ، مع ذكر المفعول ، نحو اعجبني اكرام زيد ضيفه .

الثانية : وهو قليل ان يضاف الى مفعوله ، مع ذكر الفاعل ، نحو بلغني تطليق هند زيد .

وقول الشاعر :

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقادُ الصياريف

فان نفي مصدر مضاف الى مفعوله ، وهو الدراهيم ، وفاعله موجود وهو تنقادُ ، ومثله الحديث (وَحِجّ البيت من استطاع اليه سبيلا) فان مَن الموصوله فاعلُ حج ، وهو مصدر مضاف الى مفعوله ، وليس هذا الحديث كالآية الشريفة (ولله على الناس حجُ البيت من استطاع اليه سبيلا) لأن من الموصولة فيها ، يحتمل ان تكون بدل اشتمال ، من الناس لافاعلا لحج ، كما ذكر في باب البدل ، بخلافها في الحديث .

الثالثة : ان يضاف المصدر الى فاعله بغير ذكر المفعول ، كقوله تعالى (وما كان استغفار ابراهيم لابيه) فانه لم يقل استغفار ابراهيم رَبَّه لابيه .

الرابعة : وهو كثير ان يضاف الى مفعوله ، بغير ذكر للفاعل ، كقوله تعالى (لايسأم الانسان من دعاء الخير) فان دعاء مضاف الى مفعوله ، وهو الخير ، بدون ذكر فاعل الدعاء ، اذ لم يقل من دعائه الخير .

الخامسة : ان يضاف الى الظرف ، فيذكر الفاعل والمفعول معاً ، نحو اعجبني انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمراً .

اذا اتبع معمول المصدر : —

اذا اضيف المصدر الى فاعله او الى مفعوله ، فان فاعله يكون مجرور لفظاً ، ولكنه في محل الرفع ، وكذا المفعول النائب عن الفاعل ، وامامفعوله غير النائب ، فيكون مجرورا لفظا منصوبا محلا ، وحينئذ فلو اتبع هذا المضاف اليه ، باحد التوابع من نعت أوتوكيد ، اوعطف ، أوبدل ، فهل يجب اتباعه له في اللفظ فقط ، ولا يجوز اتباعه على المحل ، كما عن بعضهم ، لان الاصل في الاتباع هو الاتباع في اللفظ ، وكل ماجاء من العرب تابعا للمحل ، يقدّر له عامل غير المصدر ، او انه يجوز اتباعه له لفظا فيجر ، ومحلا فيرفع ، ان كان المتبوع فاعلا ، او نائبا عنه ، وينصب ان كان مفعولا ، كما عليه الاكثر ، وحجتهم انه وارد في كلام العرب نظما ، ونثرا .

وعلى كل حال فالاتباع وارد من العرب . فتقول في الاتباع للفاعل عجبت من ضرب زيد الظريف ـ بالكسر ـ والظريفُ ـ بالضم ـ .

قال لبيد : —

حتى تهجرّ في الرواح وهاجها طلبَ المُعقّبِ حقّه المظلومُ

فانه اذا فسّر المعقّب بالمتردد في امره ، كان هو الفاعل ، فالمظلوم صفة له ، تابعا على المحل ، وقال المنخّل يرثي ولده : —

والسالكُ الثُغرة اليَقظانَ سالكها مشيَ الهلوك عليها الخيعَلُ الفُضُل

والهلوك المرأة المتكسّرة في مشيها ، والخيعل الدرع تلبسه تحت الثياب والفُضُلُ ان فسر بلابسة الخَيعَل ، كان صفة للهلوك ، تابعا له في الاعراب على المحل .

وتقول في الاتباع للمفعول على المحل ، اعجبني منك اكل الخبزِ ، واللحمَ ، بالضم لنائب الفاعل ، وبالفتح للمفعول ، قال الشاعر : —

قد كنتُ داينتُ بها حسّانا مخافةَ الافلاس والليّانا

بعطف اللّيان على محل الافلاسِ

مبحث اعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل : هو الصفة الدالة على فاعل ، الجارية مجرى الفعل في الحدوث ، وفى الصلاحية للاستعمال ، بمعنى الماضي ، والحال والاستقبال ، مثل ضارب ، تقول فيه هذا ضارب ، كما تقول هو يضرب ، وهـذه ضاربة ، كما تقول هي تضرب . بخلاف مثل حامل ، وفاقد ، ومرضع فانك تقول فيها هذه حامل ، وفاقد ، ومرضع ، كما تقول هي تحمل ، وتفقد ، وترضع ، ولا تقول هي فاقدة ، وحاملة ، ومرضعة ؛ فما يجرى على فعله ، في التأنيث لايعمل عمله ، فلا تقول هذه مرضعٌ ولدها .

وقد اشتمل هذا التعريف على قيدين : -

١ - الدلالة على فاعل ، وخرج به الصفة الدالة على المفعول ، وهو اسم المفعول .

٢ - جارية مجرى الفعل الخ ، وخرج به افعل التفضل ، مثل افضل والصفة المشبهة باسم الفاعل ، مثل حسن ، وظريف ؛ فانها لا تدل على الحدوث ، فلذا لاتصلح الا للدلالة على الحال .

عمل اسم الفاعل المجرّد : -

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله ، مجردا عن الالف واللام ، ومعرفا بها . أما المجرد من الالف واللام فانه لايعمل الاعمل المضارع ، لانه انما عمل لشبهه به ، في حركاته ،وسكناته ، وعدد حروفه ، كضارب ، ويضرب . فلا يعمل الابمعنى الحال اوالاستقبال دون المضي . خلافا للكسائي محتجا بقوله تعالى (وكلبهم باسط ذراعيه

بالوصيد) ، فان باسط بمعنى بسط ، لانه نقل عن زمن مضى .

وفيه : ان هذا على حكاية الحال ، ونقل قصة وقعت ، ويدل عليه انها مسبوقة بقوله (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) بصيغة المضارع لا الماضي .

ويشترط في عمله مجردا شروط : -

احدها : - كونه جاريا على فعله في حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه ، كما ذكرنا .

ثانيها : - ان يعتمد على احد الامور الآتية ، لانها تقرب الاسم للفعلية ، حيث انها من خواص الفعل ، فلا تقول في غير المعتمد ، (هذا ضارب زيدا امس) بل تقول ضارب زيد ، بالاضافة ، والامور التي يلزم الاعتماد عليها في عمله هي : -

١ - ان يعتمد على الاستفهام الظاهر ، أو المقدر ، نحو أضارب زيدٍ عمروا ، ونحو مهين زيدٍ عمروا ، ام مكرمه .

٢ - أن يعتمد على النفى ، نحو ما مكرم زيد عمروا .

٣ - أن يكون فيه معني الوصفية ، فيكون أما صفة لنكرة ، نحو مررت برجل راكب فرسا ، أو حالا من معرفة ، نحو جاء زيد طالباً ادباً .

٤ - أن يكون مسنداً أي خبراً ، أما للمبتدأ ، أو لإسم كان ، أو اسم إن ، أو مفعولا ثانيا لظن ، نحو زيد راكب فرساً ، أو كان زيد راكباً فرساً ، أو ان زيداً راكب فرساً ، أو ظننت زيداً راكباً فرساً .

ثالثها : - أن لا يكون مصغراً ، فلا تقول زيد ضُوَيربٌ رجلاً كما تقول ضارب رجلا ، لأن التصغير من مختصات الاسماء ، فيبعّده عن الفعل ، وجوّزه بعضهم اعتماداً على سماعه من العرب ، كقولهم (اظنني مرتحلا وسُوَيراً فرسخاً) ولا حجة فيه لان فرسخاً ظرف ، يتسامح فيه .

رابعها : ـ أن لا يكون اسم الفاعل موصوفاً ، فان تعقبته صفة له ، لم يعمل لان ما يوصف هو الاسم لا الفعل ، واجازه بعضهم محتجاً بقول :

اذا فاقد خطباء فرخي رجّعت ذكرت سليمى في الخليط المزايل

ولا حجة له ، لان فرخين منصوب بفعل مقدر تقديره فقدت ، لا بفاقد ، ويمكن أن يفصل بين تقديم الصفة على المعمول ، فلا يعمل كما في البيت ، وبين تأخيرها عنه ، فيعمل كان يقول اذا فاقد فرخين خطباء رجعت ، وله وجه ، إذ الاصل عدم التقدير ، فاذا ورد فلا مانع منه ، ولقوله تعالى (ولا آمّين البيت الحرام يبتغون فضلا من ربهم ورضواناً) ، فان يبتغون صفة لآمين ، جاءت بعد المعمول ، وهو البيت الحرام .

خامسها : ان يعتمد على موصوف مقدر محذوف ، كقوله تعالى : (ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه) كذلك ، أي صنف مختلف ألوانه ، وكقول الشاعر :

كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الوعل

أي كوعلٍ ناطح صخرة ، ومنه يا طالعا جبلا ، أي يا رجلا طالعا جبلا ، لا من جهة اعتماده على النداء ، لانه من خواص الاسماء .

عمل اسم الفاعل المقترن بأل :ـ

يعتبر اكثر النحاة ان اسم الفاعل المقترن بأل ، يعمل عمل فعله ، مطلقاً ، أي بمعنى الماضي ، والحال ، والاستقبال ، فتقول هذا الضارب أبوه زيداً أمس ، والآن ، وغداً ، أي الذي ضرب أمس ، ويضرب الآن ، وغدا وذلك لان اسم الفاعل قد اشبه الفعل في البناء على حركاته ، وسكناته ، وليس المانع ، من عمله في الماضي ، الا دخول الالف واللام عليه ، وهي من خواص الاسماء ، ولكن يجبر هذا ان أل ، الداخلة عليه

ليست معرفة ، وانما هي موصولة ، فيكون من هذه الجهة مشابها للفعل ، من وقوعه هو وفاعله صلة ، لأل الموصولة ، فيقرب شبهه بالفعل .

وذهب المازني الى ان عمل المقترن ، يختص بمعنى الماضي فقط ، لان المقرّب لعمله ، هو صحة عطف الفعل عليه ، ونراه حين يعطف على المجرد ، يعطف بالمضارع ، كقوله تعالى : (والطير صافّاتٍ ويقبضن) ، وحين يعطف على المصاحب لأل يعطف بالماضي ، كقوله تعالى (ان المصدقين والمصدقات) (واقرضوا) الله ، وكقوله تعالى (والمغيرات صبحاً ، فاثرن به نقعا) ، فدل ذلك على ان المقترن كقوله بأل يعمل بمعنى الماضي فقط .

صيغ للكلام : -

قد يبنى اسم الفاعل للمبالغة والتكثير ، فيأتي على صيغ خمس : فعّال ، ميفعال فَعُول ، فَعيل ، فَعِل وقد اختلفوا في عمل هذه الصيغ عمل فعلها كاسم الفاعل ، فقيل انها جميعاً تعمل وذلك :

اولا : لوُرودها في كلام العرب عاملة ، كما ستعرف .

وثانياً : لان القياس يقتضي ذلك ، فانها مبالغة ، وتكثير ، فى اسم الفاعل ، فاذا عمل اسم الفاعل ، عمل تكثيره ، ومبالغته .

وثالثا : انها اسماء فاعلين ايضا ، فان ضرّاب مثلا ، اسم فاعل ضرّب بالتشديد ، وكما ان صادق من صدق ، فكذلك صدّاق ، من صدّق ، وعُلاّق من عُلّق ، والقياس عمله .

وقيل لاتعمل ، لان المقتضى لعمل اسم الفاعل هو جريانه على حركات فعله وسكناته وهذه لاتجري على حركات الفعل وسكناته ، بل تختلف عنه ، فلا تكون عامله ، ويكون العامل في معمولها ، هو الفعل المقدر ، فقول الشاعر : اخا الحرب لباسا اليها جلالها ، يقدر له يلبس جلالها ، وفيه ان بعض ماورد

لايمكن فيه تقدير المحذوف كقولهم اما العَسلَ فانا شراب ، اذ لو قدر الفعل لحصل الفصل بالفعل بين إمّا ، والفاء ، والفصل بينهما ممنوع الا بالمفرد ؛

وقيل بالتفصيل بين الثلاثة الأول فتعمل ، وهي فعال ، ومفعال ، وفعول وبين الاثنين الاخيرين ، وهما فعيل ، وفَعِل ، فلا يعملان ؛

وحجتهم ان الاخيرين انما يبنيان من الافعال غير المتعدية ، كفَرِح واشر ، وبطِر ، وكريم ، وبخيل ، وشريف ، واذا كان فعلها غير متعد لاتكون هي عامله بخلاف الثلاثة السابقة ؛ واما الامثله لها فهي : — مثال (فعّال) قوله : —

اخا الحرب لبّاساً اليها جلالها وليس بولاّج الحوالف اعفلا

وقولهم : أمّا العسلَ فاتا شرّاب ؛ ومثال (مفعال) قولهم : — وانه لمنحار برائكها .

ومثال (فعول) قوله : —

ضَروبٌ بنصل السيف سُوقَ سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر

ومثال (فعيل) قوله : —

فتاتان اما منهما فشبيهه هلالا واما منهما تشبه البدرا

ومثال (فَعِل) قوله : —

اتاني انهم مزقون عِرضي جحاشُ الكِرملَينِ لها فديد

وقول الاخر :

حذِرٌ اموراً لا تَضير وآمِنٌ ماليس منجيه من الاقدار

قيل ان سيبويه سأل ابا يحيى اللاحقى عن عمل فَعِل ، فارتجل له هـذا البيت فهو مصنوع ولكن في البيت الاول الكفايـة ؛

واذا ثني اسم الفاعل او جمع :-

فانه يعمل كالمفرد ، اذا توفرت فيه شروط المفرد ، فالمثنى العامل كقول عنتره : -

والشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي

فدمي مفعول للناذرين ، فعمل الناذرين لانه جاء نعتا لابني ضمضم، في البيت السابق .

والجمع العامل كقول طرفة : -

ثم زادوا انهم في قومهم غُفُرٌ ذنبهم غيرُ فُخر

فغفر جمع غفور وهو مبالغة غافر ، وذنبهم مفعول له ، وعمل لانه جاء خبراً لأنّ ، وكقول العجاج .

والقاطنات البيت غير الرّيم والفاً مكة من وُرق الحمى

فان او الف جمع آلفة وعمل في مكة لانه جاء حالاً ، وكقول أبي كثير الهذلي في تابط شراً .

ممنّ حملن به وهنّ عواقدٌ حُبُكَ النطاق فشبّ غيرَ مُهبّل

فان عواقد جمع عاقدة ، وحبكَ النطاق مفعول له ، وعمل لانه جاء خبرا للمبتدا ، وهو قوله وهنّ .

فهذه الجموع في هذه الابيات ، والمثنى في البيت المتقدم ، قد عملت فعلها ، لتوفر الشروط فيها .

إذا ولى اسم الفاعل مفعوله :-

فان مفعوله اما ان يكون واحدا او اكثر ، والواحد اما ان يكون ضميرا متصلا ، او اسما ظاهرا ، واسم الفاعل اما أن يكون مقترنا بآل ، او مجردا عنها .

اما في صورة كون المفعول واحدا : ـ

فان كان اسم الفاعل (مقترنا بال) فانه يجب اضافته الى مفعوله ، نحو جاء الضارب زيدٍ امس ، أو اليوم أو غداً ، وان كان (مجردا) فان كان مفعوله (ضميرا متصلا) فكذلك يجب اضافته الى مفعوله ، تقول جاء مكرمك ومكرمه ، وان كان مفعوله (اسما ظاهرا) نكرة جاز فيه الوجهان .. الجر بالاضافة ، نحو جاء مكرم زيدٍ ، والنصب باسم الفاعل ، نحو جاء مكرمٌ زيدا . وهكذا تقول في قوله تعالى ان الله بالغُ امرِهِ وبالغٌ امرَه ، وهل هنَّ كاشفاتُ ضُرِّهِ وكاشفات ضُرَّه .. وان كان (معرفة) تعين جره بالاضافة ، تقول ياكاشف الضُّرِ ، ويارحم العبادِ .

واما اذا تعدد المفعول : ـ فان ما زاد على الواحد يتعين نصبه ، سواء كان اسم الفاعل ، مما يقتضي العمل ، ام لا ، اذ لايمكن جره بالاضافة لانشغاله بالاول ، واكثر النحاة يقولون ان نصبه يكون بفعل مقدر ، تقول ، هذا معطي زيدٍ اليوم اوامس درهما ، بتقدير اعطاه درهما ، وهذا مُعلِمُ بكرٍ اليوم او امس خالداً قائماً ، بتقدير أعلمه ، وحجتهم ان اسم الفاعل باضافته الى الاول ضعف عن العمل ، فلا بد أن يكون العامل في الثاني ، والثالث ، هو فعل مقدر من جنس المذكور ، وبعضهم جعله منصوبا بنفس اسم الفاعل ، وحجته :

اولا : ـ ان اسم الفاعل باضافته الى الاول ، اشبه اسم الفاعل المقترن بال او المنون ، والمقترن كما عرفت يشبه الفعل ، بوقوعه صلة لال فهو عامل فما يشبهه ، فهو عامل .

وثانيا : ان بعض الموارد والامثلة لايمكن فيها تقدير الفعل العامل مثل قولنا (هو ظان زيدٍ امس قائما) ، فاننا لو قدرنا فيه يظنه قائما

للزم فيه خلوّ اسم الفاعل عن مفعوله الثاني ، وخلوّ الفعل المقدّر عن ذكر مفعوله الاول ، والحالة انه من افعال القلوب ، لا يُستغنى فيها بذكر احد مفعوليها عن الثانى .

تابع المجرور :-

اذا اضيف اسم الفاعل الى مفعوله ، ثم اتبع ذلك المضاف المجرر بتابع من نعت ، او عطف ، أو غيرهما . فان هذا التابع يجوز فيه الوجهان الجر مراعاة للفظ ، والنصب مراعاة للمحل .

وفي صورة النصب اما أن يكون اسم الفاعل صالحا للعمل به أوغير صالح .

فان كان صالحا للعمل به ، كما اذا كان مجرّداً ، وكان بمعنى الحال او الاستقبال ومكان معتمدا ، فان نصب المفعول حينئذ يجوز أن يكون بفعل مقدر ، او بنفس اسم الفاعل كقوله : —

هل انت باعث دينارٍ لحاجتنا اوعبدَ رَبٍّ اخا عونِ ابنِ مغراف

بنصب عبدَ رب ، أما بباعث ، او يتبعث المقدر . وان كان اسم الفاعل غير صالح للعمل به ، كما اذا كان مجرّداً ، وكان بمعنى الماضي كانصب التابع بفعل مقدر لاباسم الفاعل الموجود ، كقوله تعالى : (وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسَ والقمر حسبانا) ، اي وجعل الشمس والقمر حسبانا .

مبحث اعمال اسم المفعول

اسم المفعول : هو الصفة الدالة على حدث ومفعوله ؛ وبعبارة اخرى هو الدال على حدث ، وما وقع عليه الحدث ، وهو مثل اسم الفاعل في التقسيم الى المقترن بال والمجرّد عنها ، ومثله في العمل والشروط .

فان كان متعديا الى مفعول واحد رفَعَهُ ، نيابة عن الفاعل ، نحو زيد مضروب ابوه .

وان كان متعديا الى اثنين او اكثر ، رفع الاول ، ونصب الباقي كقولك (المُعطى كفافا يكتفي) فان ال في المعطى موصوله ، ومعطى صلتها وفيه ضمير يعود الى أل الموصولة تقديره هو ، وهذا الضمير هو المفعول الاول للمعطى ، في محل رفع بالنيابة عن الفاعل ، وكفافا هو المفعول الثاني ، ونحو قولك (زيدٌ مُعلَّمٌ ابوه عمروا قائما) ، فابوه المفعول الاول النائب وعمروا قائما مفعولان .

ومما ينفرد به اسم المفعول :-

وينفرد اسم المفعول العامل ،عن اسم الفاعل العامل ، ان اسم المفعول قد يضاف الى مفعوله الذي هو في محل رفع بالنيابة عن الفاعل ، وذلك فيما اذا ازيلت النسبة من اسم المفعول الى مفعوله ، واثبتت لآخر اجنبي نحو (زيد محمودة مقاصده) ، فان مقاصده مفعول الى محموده نائب مناب الفاعل ، وهو اسم مفعول، وهو مسند اليه ، ولكنك اذا ازلت الاسناد اليه منه واسندت محموداً الى زيد ، لالى المقاصد جاز اضافة محمود حينئذ الى المقاصد . فتقول في زيد محمودة

مقاصده ، زيد محمود المقاصد ، وتكون نسبة محمود حينئذ الى زيد ، لا الى المقاصد .

فهذا مما ينفرد به اسم المفعول عن اسم الفاعل ، فان اسم الفاعل لايضاف الى فاعله للزوم اللبس ، فلا تقول (زيد ضاربُ الابِ) ، وانت تريد ان الاب هو فاعل الضرب ، بخلاف قولك زيد مضروب الاب ، هكذا قالوا .. لكن الحق ان اسم الفاعل اذا كان من فعل لازم ايضا ، يجوز فيه اضافته الى فاعله ، فتقول زيد قائم الاب ، وسالم النفس ، ونائم البال ، وهكذا ، وعلى كل حال فاسم المفعول اذا اضيف الى مفعوله النائب عن الفاعل فانه يجوز فيه الجر بالاضافة ، والنصب تشبيها له بالمفعول به ، فتقول زيد محمود المقاصدِ بالكسر ، والمقاصدَ بالفتح ..

مبحث ابنية المصادر

المصدر : — اما أن يكون مأخوذاً من فعل ثلاثي ، أو من زائد على الثلاثة ، والثلاثي أما أن يكون متعدياً أو لازماً ، واللازم اما ان يكون مكسور العين أو مفتوحها أو مضمومها ، وكل واحد من مصادر هذه الاقسام له ابنية قياسية ، وابنية غير قياسية تحتاج الى السماع من العرب . والغرض من المصدر القياسي ، هو معرفة المصدر المشكوك في معرفة بنائه ، فانه يؤخذ به على البناء القياسي ، واذا عرفت ذلك فنقول :

اما الثلاثي المتعدي : —

سواء كان مفتوح العين كضرب ، وأكل ، وردّ ، أو مكسورها ، كفَهِم ، وَأِمنَ ، فان القياس في مصدره يأتي على (فَعْل) بفتح الفاء واسكان العين ، فتقول : ضَرَب ضَربا ، وَفَهِمَ فَهما ، ولا يأتي على غير هذا البناء ، فيتّبع فيه السماع ، نحو عِلم علماً ، وشرَب شُربا ، ونَظَر نَظَراً ، فاذا شك في بناء مصدر من المتعدي ، وانه على أية هيئة بني ، فالمرجع في البناء القياس وهو (فَعْل) ، فتقول مثلا في شرب شَربا ، بالفتح لو كان مشكوكاً لا شُرِبا بالضم أو الكسر لولا السماع انه بالكسر .

وأما اللازم : — فإنه يأتي من مكسور العين ، كفرح ومفتوحها كتعَد ، ومضمومها كسَهُل .

اما مكسور العين : كفرح ، فان القياس في مصدره ان يأتي على (فَعَل)

بفتح الفاء والعين معا ، سواء كان صحيحاً كفرح فرحاً ، أو معتلا كجوى جوىً ، أو مضاعفاً كشل شللا .

ويستثنى من ذلك ما دل على لون ، أو على حرفة .

أما اللون فيبنى على (فُعله) بالضم فالسكون فالفتح ، فتقول : سَمِر سُمْرة ، وشَهِب شُهبَة ، وخَضِر خُضرة .

واما الحرفة فيبنى على (فِعاله) بكسر الفاء ، تقول تجر تجارة ، كَوَلى ولاية ، وكذا ما كان من الحرف ، والولاية مفتوح العين ، كما سيأتى فتقول تجر تجارة ، وأمَر إمارة .

وأما مفتوح العين كقَعَد فان قياس مصدره أن يأتي على (فُعُول) بضم اوله ، وثانيه سواء كان صحيحاً ، كقعد قعوداً ، أو معتلا كغدا غدوّاً ، وسما سمواً ، ويستثنى من ذلك امور اربعة :

الاول : ـ الافعال الدالة على الامتناع والإباء ، فان قياس مصدرها على (فِعال) بكسر أوله ، نحو نَفَر نِفارا ، وابق اباقا ، وابى إباءً .

الثاني : ـ الافعال الدالة على التحول ، والتقلب ، فان قياس مصدرها يأتي على (فَعَلان) بفتح الاول والثاني ، نحو جال جَوَلانا ، وطاف طَوَفانا ، وغلى غلياناً ، ونزى نزواناً .

الثالث : ـ الافعال الدالة على الداء والمرض ، أو على الصوت ، فان القياس في مصدرها يأتي على (فُعال) بضم أوله ، نحو سَعَل سُعالا ، وزُكم زكاما ، وصَرَخ صُراخاً ، ونبح نباحاً ، وعوى عُواءً .

الرابع : ـ الافعال الدالة على السير ، أو على الصوت ، أيضاً فان قياس مصدرها يأتي على (فَعيل) نحو رحل رحيلا ، وذمل ذميلا ، وصهل صهيلا ، ونهق نهيقا .

نعم ان بعض ما دل على الصوت يأتي على (فُعال ، وفَعيل)

كنعِب ، نعابا ، ونغيبا ، ونعق ، نعاقا ، ونعيقا .

فهذه الاربعة هي اقيسة خاصة خارجة عن القياس العام ، لفعل اللازم مفتوح العين وهو (فعول) .

وأمـــا مضموم العين ، كسَهُلَ ، فان قياس مصـــدره يأتي على (فُعُوله) ، و (فعاله) بالضمتين في الاول ، والفتح في الثاني ، نحو سُهل سهولة ، وصُعب صعوبة ، وعذُب عُذوبة ، وبُرد برودة ، ومُلح ملوحة ، ونحو جُزل جزالة ، وفصُح فصاحة ، وصُرح صَراحة .

وقد يخرج عن هذا القياس فيتبع فيه النقل ، كحسُن حُسناً ، وقبح قبحاً ، وعَظُم عِظَماً وكبر كِبراً .

والخلاصة انه كلما خالف الاقيسة المذكورة للمتعدى واللازم الثلاثى فالمتبع فيه النقل .

وأما مصادر غير الثلاثي : ـ فان الموارد التي تكون لها مصادر مقيسة من غير الثلاثي هي ستة :

١ ـ فَعَّل كقَدَّس . ٢ ـ أفعل وهو ما أوله همزة قطع ، كأجمَل .
٣ ـ فاعل كقـاتل . ٤ ـ فعلل كدحرج . ٥ ـ ما كان في أوله همـزة وصل كانطلق . ٦ ـ ما كان فى أوله تاء المطاوعة ، كتحمَّل وتقاتل ، وتدحرج .

أما فَعَّل : فان كانت صحيحة الـــلام ، كقدّس ، وكلم فمقيس مصدرها (التفعيل) كالتقديس ، والتكليم ، وان كانت معتلة اللام كزكّى أو مهموزة الآخر ، كجزّأ فمقيس مصدرها يأتي على (تَفعِلة) ، كتزكية وتجزئة ، وذلك بحذف ياء التفعيل ، وتعويضها بتاء في الآخر .

وقد يجيء من صحيح اللام على تفعِلة شاذا كجرّب تجربة .

واما افعل : ـ وهو ما أوله همزة قطع ، فان كانت صحيحة العين

كان مقيس مصدرها (اِفعال) مثل اجمل اجمالا ، واكرم اكراماً . وان كانت معتلة العين جاء مقيسها على (فِعاله) ، أقم اقامة ، وأعن اعانة وذلك بنقل حركة العين من افعال الى الفاء ، وحذف حرف الصلة ، وتعويضه بتاء في الاخر ، وهذه التاء تكون على الاغلب لازمة ، وقد ياتي المصدر بدونها ، كاقام الصلاة .

واما فاعل : — فياتي مصدرها على (فِعال و مُفاعله) كقتال ومقاتلة وطعان ومطاعنة ، وخصام ومخاصمة ، وتنفرد مفاعلة عن فِعال ، فيما كان أوله ياء ، نحو ميامنة ومياسرة فقط ، لكن حكي عن بعضهم في يَاوَمَ ياتي على يوام ، لا ، مياومة .

واما فَعْلَلَ : فياتي مصدرها على (فَعْلَلَةً) وهو المقيس ، وعلى (فِعلال) وهو غير مقيس ، كدحرج دَحرَجةً ودِحراجا ، زَلزَلَ زَلزَلةً وزلزالاً وقعقَعَ قعقعةً وقعقاعاً .

وذهب بعضهم الى ان مايضاعف من هذه المصادر مثل زلزال وقعقاع يجوز فيها الوجهان الكسر وهو الاصل في فعال ، والفتح تشبيهاً له بتفعال التي لاتاتي الا بالفتح ، كتكرار ، وتجوال ، ولم يستثن منه الا تِبيان ، وتِلقاء ، فقد جاء بالكسر . وهذا بخلاف غير المضاعف من فِعلال كِدحراج ، فانه لايفتح .

واما ماكان في اوله همزة الوصل :-

وهو الخماسي والسداسي ، كانطلق ، وانجلى ، واصطفى ، واستخرج واستفاد فالصحيح العين منه ياتي مصدره على (انفعال) اي بكسر الحرف الثاني منه ، وفتح ماقبل الآخر مع مدة فتقول : اصطفى اصطفاءً ، واقتدر ، اقتداراً ، وانجلى ، انجلاءً ، واستخرج ، استخراجاً .

ومعتل العين منه يأتي على (افتعالة) كاستعاذ استعاذةً ، واستجار استجارةً ، وذلك بنقل حركة العين من انفعال الى الفاء ، وحذف حرف العلة وتعويضه تاء .

قالوا ويستثنى من المبدوء بالهمزة ، ما كان اصله تاء المطاوعة ، مثل اّطاير واّطير ، فان مصدره لا يأتي على انفعـــال بل يأتي على مصدر مبدوء بالتاء الذي سيأتي وهو تفاعُل وتفعل .

واما ما كان فى اوله تاء المطاوعة : — سواء كان من باب تفعّل او تفاعل ، او تفعلل .

فان مصدره ياتي على زنة ماضيه ، ولكن مضموم الحرف الرابع ، كتَجمل تَجمُّلاً ، وتكلم تكلُّما ، وتعلم تعلُّما ، الا اذا كان يائيا فيكسر رابعه ، كتدَلى تدلِياً ، وتدانى تدانِياً ، اما اذا كان واوياً فتضم عينه كالاول ، نحو تعاوى تعاُويا ، وتداوى تداُوياً .

مصادر المرة والهيئة :-

قد يصاغ من المصادر الثلاثية هيئات أخر ، منها مايدل على المرة ، ومنها مايدل على الهيئة ، والفرق بينهما ان مايدل على المرة مفتوح الاول كجَلسة ، وما يدل على الهيئة مكسور الاول كجِلسة ، فتقول للمرة ضربة اي واحدة ، بلا ان تقول واحـــدة ، وللهيئة جِلسة اى جلسة الاسد ، مثلاً بلا أن تقول جِلسة الاسد ، ولكن هذا بشرط ان لا يكون المصدر العام على فعله بالفتح كرحمة ، او فعله بالكسر كذربة السليط اللسان فان ذلك يحتاج في تعيين المرة أوالهيئة الى قرينة فتقول رحمة واحدة ، أورحمة الله ، أو ذربة واحدة ، أوعظيمة ، اذ ليس لرحم مصدر عام ليصاغ منه للمرة والهيئة بخلاف ضرب فمصدره ضربٌ ، ويصاغ منه ضَربَة وضِربة

واما المصادر غير الثلاثية :-

فصياغ منها للمرة فقط ، وذلك بان تلحق لصدرها تاء في اخره ، فتقول في مصدر انطلق واستخرج ، انطلاقـــه واستخراجه ، ولا يصاغ لها من الهيئة الا ماشذ من قولهم :

هو حَسَن العِمّة والقِمصة ، وهي حسنة الخمرة والنِقبـــة من تعمم وتقمص ، وتخمرت وتنقبت .

مبحث ابنية اسماء الفاعلين والمفعولين

اسماء الفاعلين :-

ان اسم الفاعل يبنى من الافعال الثلاثية والمزيدة على ابنية مختلفة ، بعضها قياسي ، وبعضها سماعي .

اما المبني من الثلاثي المتعدي منه ، واللازم فابنيته كما يلي : -

١ - (فَعَل) : مفتوح العين ، سواء المتعدى منه كضرب ، واللازم كذهب ، فان اسم فاعله يأتي على (فاعل) .

٢ - (فَعِل) : مكسور العين ، المتعدي منه فقط كسَمِع ، وشَرِب ، وركب ، ويأتي اسم فاعل المقيس ايضاً على (فاعل) .

٣ - (فَعِل) مكسور العين ، اللازم منه كفَرِح وعِور ، وكَدِر وشِبع فان اسم فاعله يأتي على ثلاث اوزان مقيسة ، وعلى غيرها .

اما الثلاثة فهي : -

أ - (فَعِل) بكسر العين ، وهذا يكون فى الاعراض نحو بَطِرٍ وأشِرٍ ، وفَرِحٍ وغَيرثٍ .

ب - (أفعَل) : بفتح الغين ، وهذا يكون في الالوان ، والعيوب والخلق ، نحو أخْضَر ، واسود ، واحوَل ، واعوَر ، واجهَر ، وهو الذي لايبصر فى الشمس .

حـ – (فَعْلان) : باسكان العـين ، وهذا يكون فيما يدل على الامتلاء ، وحرارة الجوف نحو عطشان ، وشبعان وصديان .

٤ – (فَعُلَ) : مضموم العين ، وهو لازم دائما : والمقيس من اسم فاعله يأتي على وزنين مقيسين بكثرة ، ووزنين مقيسين بقلّه ، ويأتي على غير هذه الاربعه .

اما الوزنان الاولان فهما :-

أ – (فَعْل) باسكان العين ، كفخْم ، ونَهْم ، وصَعْب وسَهْر

ب – (فَعِيل) : كجميل ، وظريف ، وشريف ، وفصيح ومليـح .

اما الوزنان الاخران فهما :-

أ – (أَفعلَ) : بفتح اوله وثالثه ، نحو أَحْرش للخشن واَخطب .

ب – (فَعَل) بفتح اوله وثانيه ، كبَطُلَ فهو بَطَلٌ ، وحَسُنَ فهو حَسَنٌ .

هذه هي الاوزان المقيسة لاسم الفاعل من الافعال الثلاثية ، وقد ياتي منها على غير القياس وهو كثير ، كفَعِل اللازم على نحو سَلِم فهو سالمٌ وآمِنٌ وعاقـرٌ وحائضٌ ، وكطَهُر على طاهر ، وجَبُن على جبان ، وجَنُبَ على جُنُب وحَصُر على حُصرو ، فَرُتَ على فُرات .

اما اسم الفاعل من غير الثلاثي :-

فالقاعدة فى بنائه انه يأتي على زنة مضارعه ، كيُكرِّمُ ، ومُكرِم وتأتي في اوله ميم مضمومة دائما ، ويُكسَرُ ما قبـل أخره ، ويأتي في الاتفاق مع مضارعه بالهيئة ، وعدم الاتفاق على ثلاث حالات :-

١ ـ في الرباعي : يتفق مع مضارعه الرباعي ، في ضم اوله ، وكسر ماقبل اخره ، نحو يكرِم ومكرِم ، ويُسلِم ومُسلِم ، ويُعلن ومُعلِن .

٢ ـ فيما زاد على الرباعي : ـ ويتفق مع مضارعه بكسر ماقبل الاخر فقط ، ولا يضم اول الفعل فيه ، بل يفتح نحو يَنطلِق ، ومُنطلِق ، ويَستخرِج ومُستخرج .

٣ ـ في المضارع المبدوء بتاء المطاوعة ، ولا يتفق اسم فاعله معه ، لابحركة اوله ، ولا بحركة ماقبل الاخر ، نحو يَتكلّمُ ومُتكلِم ، ويتعلّق ومُتعلّق ، ويتغافَل ومُتغافِل ، ويتدحرج ومُتدحرِج .

اما ابنية اسماء المفعولين : ـ

فإنها تأتي من غير الثلاثي ، ومن الثلاثي .

اما مايأتي من الثلاثي : ـ فإن بناءه كبناء اسم الفاعل من غير الثلاثي ولا فرق بينهما الا بكسر ماقبل الآخر في اسم الفاعل ، وفتحه في اسم المفعول ، كمكرِم ومُكرَم ، ومُنتظِر ، ومُنتظَر ، ومقاتِل ، ومقاتَل ومستخرِج ومُستخرَج .

اما مايأتي من غير الثلاثي : ـ فإنه يأتي على زنة (مفعول) كمقبول ومحمود ومقتول ، وموجود ، وقد ينوب عنه (فعيل) في بعض الافعال فيقال ، قتيل ، وكحيل ، وجريح ، وذبيح ، ولكن في هذا الوزن يستوي المذكر والمؤنث ، فيقال رجل كحيل ، وامرأة كحيل ، وهذا بخلاف مفعول ، فلا يستويان فيه ، بل تقول رجل مقتول ، وامرأة مقتولة .

مبحث اعمال الصفة المشبهة

الصفة المشبهة : من المشتقات التي يجوز فيها ان تعمل عمل فعلها، فهي مثل اسم الفاعل ، الا ان الفرق بينها وبينه : -

ان اسم الفاعل : - يشبه الفعل في امرين في الدلالة على الحدث ، وصاحبه ، وفي الدلالة على الحدوث والتجدد .

اما الصفة المشبهة : - فهي انما تشبه الفعل في الدلالة على الحدث وصاحبه فقط ، ولا تدل على الحدوث والتجدد ، بل تدل على الثبوت والاستقرار ، فقولنا زيد حسن الوجه ، يعني ان حسن الوجه ثابت له ، غير حادث ومتجدد ، بخلاف قولنا ، انه قائم ، فإن القيام حادث لزيد ويتجدد حيث يحدث بعده قعوده ، ثم القيام .

فلما بعد شبهها بالفعل من جهة عدم دلالتها على الحدوث والتجدد ، كانت فقط مشبهة لاسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه ، لهذا كان عملها اضعف من عمله لتكامل شبهه بالفعل .

فالصفة المشبهة : هي اسم فاعل ، لكنها من الفعل اللازم ، ولا تصاغ من المتعدي لانه يعتبر فيها اضافتها الى فاعلها ، مثل زيد حسن الوجه أي حسنٌ وجهُهُ .

واسم الفاعل : من المتعدي لايضاف الى فاعله ، كما تقدم ذكره ، فلا يصح ان تقول زيد ضارب الاب ، وانت تريد ان الاب هو فاعل الضرب ، لالتباسه بالمفعول ، لانه هو الظاهر من هذه العبارة .

ولما كانت الصفة المشبهة لاتصاغ الا من الفعل اللازم ، كانت اسماء الفاعلين من الافعال اللازمة هي الصفات المشبهة اذا اضيفت الى فاعلها . وان لم تضف فهي اسم فاعل ، فاذا قلت زيد طاهر وحسن ، فهما اسم فاعل . واذا قلت زيد طاهر القلب ، وحسن الوجه فهما صفة مشبهة ، وقد ذكر النحاة فروقا ستة بين الصفة ، واسم الفاعل : -

١ - انها لاتجري على حركات مضارعها الا قليلا ، كطاهر ، وظاهر وهو يجري بكثرة كضارب وذاهب .

٢ - انها لاتأتي الا للحال والتجدد ، وهي لاتدل عليه ، بخلاف اسم الفاعل ، فيأتي للحال ، والاستقبال ، والماضي .

٣ - انها لا تاتي الا من فعل لازم ، لاشتراط اضافتها الى فاعلها ، وهو يأتي من المتعدي كضارب ، ومن اللازم كذاهب .

٤ - انها يُستَحسنُ بها جَرُّ فاعلها كحسن الوجهِ ، وهو ليس كذلك اذ المتعدى لايضاف ، كما عرفت ، واللازم منه اذا اضيف الى فاعله صار صفة مشبهة ، وان لم يضف فهو اسم فاعل كما عرفت .

٥ - ان معمولها لايكون الا سببياً ، اي مضافاً الى ضمير يرجع الى الموصوف ، مثل زيد حسن وجهُهُ او وجه ابيه ، ولا يصح زيد حسنٌ وَجهُ عمرٍو ، بخلاف الفاعل فتقول فيه زيد قاتل عدوّه عمرو .

٦ - انها لاتعمل فى متقدم لضعف شبهها بالفعل ، فلا تقول انا وجه الاب حَسَنُهُ ، بخلاف اسم الفاعل ، فتقول فيه انا زيداً ضارِبُهُ وذلك لقوة شبهه بالفعل فيعمل فى متقدم .

(والصفة المشبهة) : اذا اضيفت الى فاعلها ، يتحول الاسناد فيها من الاسناد الى الفاعل ، الى اسناد الى الموصوف بها ، فقولنا زيد حسن وجهه ، يكون اسناد الحسن فيه الى الفاعل ، وهو وجهه ، ولكن اذا

اضيفت الى فاعلها ، نحو زيد حسن الوجه ، تحول الاسناد ، وصار الحسن منه الى زيد ، وهو الموصوف بها وبقى الوجه فاعلا في المضى .

الوجوه المتصورة لاستعمال الصفة المشبهة :-

ان الوجوه المتصوّرة في استعمال الصفة المشبهة مع معمولها ، تنتهي الى ستة وثلاثين وجهاً ، وهي على اربعة أقسام : ممنوع ، وقبيح ، وضعيف وحسن .

وذلك ان الصفة المشبهة تعمل في معمولها الرفع على الفاعلية ، والجر على الاضافة ، والنصب على التمييز ان كان معمولها نكرة ، وعلى التشبيه بالمفعول ان كان معرفة ، وهذه الصور تعملها الصفة في معمولها وهي مقترنة بالالف واللام ، أو مجردة عنها ، فتكون الصور فيها ستة وهي :-

أ - عاملة الرفع مع أل : ب - عاملة الرفع مجردة عن أل .

حـ - عاملة النصب مع أل : د - عاملة النصب مجردة عن أل

هـ - عاملة الجر مع أل . و - عاملة الجر مجردة عن أل .

ويلحظ في معمولها ستة وجوه ايضا هي :-

أ - كونه معرفاً بال :

ب - مجرداً عن التعريف بأل وعن الاضافة :

حـ - مضافاً الى المعرف .

د - مضافاً الى ضمير يعود لموصوفها .

هـ - مضافاً الى المضاف الى ضمير يعود لموصوفها .

و - مضافاً الى المجرد عن أل وعن الاضافة .

ويحصل من ضرب الستة وجوه الحاصلة منها ، في الستة وجوه الحاصلة

من معمولها ، ستـــة وثلاثون وجهاً ، فالممنوع منها اربعة ، والقبيح منها اربعة ، والضعيف منها ستة ، والحسن منها اثنان وعشرون .

(فاما الممنوع) : فكالحسنِ وجهٍ ، والحسن وجه ابٍ ، والحسن وجهِهِ ، والحسن وجهِ ابيه ، والمنع فيها من أجل ان الغرض من اضافة الصفة لمعمولها ، اما للتخصيص ، أو للتعريف ، أو للتخفيف برفع التنوين والصفة في هـذه الوجوه الاربعة معرفة بأل ، فليس فيها تخصيص ، ولا تنوين ليستفاد بالاضافة .

(واما القبيح) : ـ فكالحسنِ وجهٌ ، والحسنِ وجهُ ابٍ ، وحسنٍ وجهٌ وحسنٍ وجهُ ابٍ . فهذه الوجوه قبيحة ، لكنها جائزة ، اما قبحها فلأن معمول الصفـة فيها لم يتحمل ضميراً ، يرجع الى الموصوف ليكمل الوصف بها ، فاذا خلا من الضمير كان قبيحاً ، واما جوازها فلورودها في الشعر العربى كقوله : ـ

بهيمةٍ مُنبتُ شَهمٍ قلَبُ مُنَجّذٍ لاذى كهامٍ ينبو

فرفع قلب بشهم ، واذا جازت هذه الصورة ، جازت الصور الباقية لعدم الفرق بينها .

(أما الضعيف) : ـ فاربعـــة من وجوه النصب ، واثنـــان من وجوه الجر .

اما الاربعة التي هي من وجوه النصب : فكحسن الوجه ، وحسنِ وجه الابِ ، وحسنٍ وجهَهُ ، وحسنٍ وجهَ ابيـه ، والضعف فيها من اجل اجراء الصفة المأخوذة من القاصر مجرى الماخوذة من المتعدي ، حيث نصبت مابعدها على المفعولية .

اما الوجهان من وجوه الجر : ـ فكحسن وجهِهِ ، وحسنٍ وجهِ ابيه وضعفها من اجل ان الاضافة فيها تشبه اضافة الشيء الى نفسه وهو

ممنوع . واما جوازها فلورودها في الشعر العربي وغيره ، كقوله : -

ونأخذ بعـــده بذناب عيش أَجَبَّ الظهرَ ليس له سنام

فاجب الظهر كحسن الوجه ، وكقوله : كومُ الذرى وادقةً سراتها فوادقة سراتها كحسن وجهِهِ .

وكقوله في حـديث الدجال (اعورُ عينِهِ اليمنى) ، فهو مثل حسنٌ وجهِهِ ، وكقولهم في وصف النبي (ص) : (الدقيقُ شثنُ اصابِعِهِ) فهو مثل حسن وجهه ايضا .

(اما الحسن) : فهو اثنان وعشرون صورة ، وهي ماعدا صور الممنوع والقبيح ، والضعيف .

مبحث افعل التعجب

التعجب : هو استعظام فعلِ فاعل ظاهر المزية فيه ،

والفاظه كثيرة مثل : ماأحسن زيداً ، واحسن بزيدٍ ، ومثل كيف تكفرون بالله ، وسبحان الله ان المؤمن لاينجس ، ولله دركَ ، ولله انت ، وياله رجلا ، ويالها قصة ، وَوَيْلُمِّها خطّةً ، وويحه رجلا ، وواهاً لليلى ، وبِاهُنَى مالي من يَعُّمر بفنه .

ولكن النحاة خصّوا هذا البحث بالصيغتين الاوليتين : ما احسنه ، واحسن به .

والكلام فيهما يجيء من جهتين في ما احسنه ، وفي احسن به .

(اما اما احسنه) : ـ فيقع الكلام فيها ، اولا في ما ، وثانيا في احسنه . اما (ما التعجبية) : فهي بنظر سيبويه نكرة تامة غير موصوفة لفظاً ، ولكنها موصوفة تقديراً ، ولذلك جاز الابتداء بها ، فقولنا ما احسن زيداً ، معناه شيء عظيم احسن زيداً ، وجملة احسن زيداً خبرها .

وهي بنظر غير سيبويه معرفة ناقصة ، فهي موصولة مبتدأ ، وخبرها محذوف ومعناها الذي احسن زيداً شيء عظيم .

(اما احسن) : فاصلها قبل التعجب فِعلٌ ، وهو حَسُنَ كَكَرُم فلما جيئ بما التعجبيه ، زِيدَ في حَسُنَ ، همزة النقل والتعديه ، فنقلت الفاعل في حَسُنَ زيدٌ ، الى المفعولية ونصبته ، فقيل ما احسن زيداً ،

وهل هي (فعل) بدليل حاجتها لنون الوقاية عنداسنادها لياء المتكلم إذ تقول ما احسنني . أو (اسم) بدليـــل جواز تصغيرها ، والتصغير من علائم الاسم ، كما في قول الشاعر : -

يا ما أُمَيْلَحَ غزلاناً شدنَّ لنا من هوَ لِيّا ئِكنَّ الضال والسلم

والمختار كونها فعلا لمكان نون الوقاية ، واما التصغير فشاذ .

(اما احسن به) : - فهو فعـل امر ، اي ان لفظه لفظ الامر ، ومعناه الخبر ، وكان الاصل فيها ، حَسُنَ زيدٌ ، فلما قصد بها التعجب غيرت صيغتها الى لفظ الامر ، فقيل أحسَن ، ولما كان الامر لايسند الى فاعل ظاهر ، فـــلا يقال أحسِن زيدٌ جيئى بباء الجر لتعـدية احسن الى الاسم الظاهر ، فقيل احسن بزيد ، فزيد باقٍ على الفاعلية محلاً ، ولكنه مجرور لفظاً بباء التعديه ، ليصح اسناد فعل الامر الى الفاعل الظاهر . فكان حكم المعمول في الصيغتين مختلفاً ، فهو في ما افعله ، مفعول ، وفي افعل به ، فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، ويدل على كون احسِن به فعل امر ، دخول نون التوكيد الخفيفة عليه كقوله : -

ومستبدل من بعد غضبى صريمة فاَحْرِ به طول حرب واحرِبا

اي واَحْرِبَنْ .

من احكام فعل التعجب : -

انه لايصح فيـــه حذف المتعجب منـــه في كلتا الصيغتين ، اما في (ما افعله) ، فلبقاء الكلام خاليا عن الفائدة عند حذفه ، اذلا فائدة في قولنا ، ما احسن . واما في (افعل به) فلأنه فاعل ، ولا يستغنى عنه الفعل . نعم يصح حذفه اذا دلت عليه قرينة ، وكان المعنى واضحاً عند الحذف ، كقوله تعالى : (اسمع بهم وابصر) اي وأبصر بهم ، وكقول علي (ع) : -

جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعفّ واكرما

اي ما اعفّهم واكرمهم .

ومن احكامه : ـ ان الفعلين فيـه يمنعان من التصرف ، فلا يقال ما يفعله ، ويفعل به ، بل يُسَلَكُ بهما طريقة واحدة ، لتضمنها معنى الحرف وهو التعجب الذي هو من المعاني الزائدة ، على ما يتأدّى به الكلام . ولكن الاولى منهما جائت على هيئة الماضي ، والثانية للحال ، ولزومهما طريقة واحدة ، ادل على التعجب .

شروط بناء الصغتين : ـ

ويشترط في بناء صيغتى التعجب سبعة شروط هي كما يلي : ـ

١ ـ ان يصاغا من الفعل الثلاثى ، فلا يصاغا من الزائد ، كدحرج وضارب ، واستخرج . لأنك لو صغت منه افعل التعجب ، احتجت الى حذف بعض حروفه ، فيتغير المعنى المراد من الفعل فان ضارب ، تدل على المشاركة في الضرب ، فاذا قلت ما اضرب زيدا ، حذفت الالف من ضارب ، فذهب معنى المشاركة .

٢ ـ ان يكون من فعل متصرف ، فلا يصاغان من غيره ، كنعم ، وبئس ، وعسى ، ليس ، لأن هذه الافعال لا مصدر لها ، ليتعجب منه ، والتعجب انما هو من مصدر الفعل ، اي الحسن ، والضرب ، وأمثالها .

٣ ـ ان يكون الفعل قابلا للتفاضل والتفاوت ، فلا يصاغان من مثل مات ، وفنى ، وهلك ، اذلا فائدة في بناء التعجب منه .

٤ ـ ان يكون من فعل تام ، فلا يصاغان من الافعال الناقصة ، فلا يقال ما اكونه ، واكون به ، واما قولهم ما اصبح ابردها ، وما امسى ادفاها ، فان التعجب هو في ابرد ، وادفى وامّا اصبح ، وامسى ، فهما

زائـــدان .

٥ ـ ان يكون الفعل مثبتا ، فلا يصاغ من المنفى ، سواء كان ملازما للنفى مثل ما عاج بالدواء ، أي ما انتفع به او غير ملازم ، فلا يصاغ فعل تعجب من ما عاج ، وما ضرب .

٦ ـ ان لا يكون الفعل مما يجيء اسم فاعله على وزن أَفْعَلْ ، كفَعِل مكسور العين ، اذا كـــان لازما ، وهو يجيء في الالوان ، والعيوب ، والحِلَق ، مثل حمر ، وخضر ، وعور ، وحول ، وشهل ، فلا يصاغ منها التعجب لأن هـــذه اكثر ما تاتي مشددة اللام ، فيقال اعورّ ، واحمرّ ، واخضرّ ، فتكون زائدة على الثلاثي .

٧ ـ ان يكون الفعل مبنيا للفاعل أي للمعلوم ، لا مبنيا للمفعول ، أي للمجهول ، فلا يصاغ منه لالتباسه بالمبنى للفاعل ، فانـه لو صيغ من ضُرِب المجهول ، لالتبس بالمصوغ من ضَرَب المعلوم .

نعم يصاغ من المجهول الملازم للبناء له ، لعـــدم الالتباس حينئذ ، فيصاغ من عُني ، فيقال ما اعناه بحاجتك ، ومن زُهي فيقال ما ازهاه علينا لعدم اللبس .

ويصاغ فعل التعجب من فاقد الشرائط بصيغة اخرى : ـ

وذلك بان تاتي لفاقد الشرائط بلفظ اَشَدّ ، او لفظ أَشْدُد ، اوما وازنها ، وجرى مجراهما ، كلفظ اعظم ، واكبر ، وافجع ، واَجمل ، وامثالها . فان كان للفعل الذي يراد التعجب منـه مصدر صريح كقيام ، او مؤول كما قام ، ومصدرها ان لا يقوم ، فتجعل هذا المصدر الصريح ، او المؤول ، بعد لفظ أشَدّ ، او اَشِدد ، او ما جرى مجراهما ، وتبنى منه فعل التعجب ، فتقول في الصريح ما اشـدّ صولتك ، وما احسن قيامك ،

وفي المؤول تقول ما احسن ان لا تقوم ، واحسِن بان لا تقوم ، وتقول في دحرج ، واستخرج ، ما اجمل دحرجته ، وما احسن استخراجه .

(واما ما ليس له مصدر) : ـ لا صريح ، ولا مؤول ، فلا يصاغ منه في هذا الباب أيضاً . وذلك مثل عسى ، وليس ، ونعم ، وبئس ، اذ لا مصدر لها ليقع بعد لفظ اشدّ او اشِدد ، فلا يبنى من هذه الافعال فعل التعجب لا مباشرة ، ولا بواسطة اشد او اشدد او شبههما . واذا بنيت افعل التعجب من العادم ، بعد اشد او اشدد ، فانك تنصب مصدر الفعل . بعد اشد ، وتجره بعد اشدِد ، فتقول ما اشدّ قيامك واشدِد بقيامك . فالعادم للشروط لا يصاغ منه افعل التعجب الا بواسطة اشد او اشدد ، فلو صيغ بدونها فهو من الشواذ ، كما صيغ من اختصر ، فقالوا ما اخصره ، مع انه ليس بثلاثي ، وكحمق ، وهوج ، ورعن ، فقالوا فيها ما احمقه ، واهوجه ، وارعنه . مع ان اسم فاعلها على افعل ، كأحمر ، واعور ، وانما صاغوا منها ذلك حملا له على ما اجهله ، فان جهل من افعال العيوب ، ولكن اسم فاعلها ليس على افعل ، بل على فاعل ، من باب حمل الشيء على نضيره ، او على ضده بل قد يقولون ما اعساه ، واعسِ به ، وهو شاذّ جدا .

ومن احكام فعل التعجب : ـ

انه لا يعمل في متأخر اتفاقاً ، لضعف شبهه بالفعل ، وليس هو كاسم الفاعل ، فلا تقول زيدا ما احسن ، كما تقول انا زيدا ضاربه .

وانه لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بغير الظرف ، والجار والمجرور فلا تقول ما احسن راكبا زيدا ، كما تقول ما احسن زيدا راكبا ، واما فصله بالظرف ، والجار والمجرور ، فمنعه الشلوبين ومن تبعه ، ولكن

غيره اجازه ، لوروده في الشعر ، والنثر .. كقوله .

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبب الينا ان تكون المقدّما

وكقوله :

خليلي ما احرى بذى اللب ان يرى صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

وكقولهم : ما احسن بالرجل ان يصدق ، وكقول عمرو بن معدى كَرِب ، ما احسن في الهيجاء لقاءَها ، واكثرَ في اللَّزَبات عَطاءَها ، واللّزبات القحط .

مبحث نعم وبئس

وما جرى مجراهما مثل ساء ، وحبذا : ـ

ان نعم وبئس من الالفاظ التي يقصد بها المدح ، او الذم : وهما لا يتصرفان ، فليس لها مضارع ، ولا امر ، بل هما على صورة الماضي . وهل هما اسمان ؟ لقبولها حرف الجر ، والاضافة ، كما في قول بعضهم وقد بشر ببنتٍ ، والله ما هي بنعم الولد ، وكقولهم نعم السير على بئس العـــير ،

وكقوله :

صبحك الله بخير باكـر بنعم طير وشـباب فاخـر

او انهما فعلان ، لقبولها تاء الثانيت الساكنـه ، وهو المختـار . لأن قبولها الجر بالحرف ، والاضافه انما هو بحسب اللفظ فقط . وذلك قديحصل في الفعل ، والحرف ، كما في قوله :

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخـالط الليّان جانبُه

وكما في قولهم عجبت من ان تفعلَ .

واما معمولها : ـ

فهو مرفوع على انه فاعل لها ، ويشترط فيه احد شروط ثلاثة : ـ

١ ـ ان يكون معرفا بالالف واللام ، كقوله تعالى نعم المولى ونعم

النصير ، فلا تقول نعم رجل زيد .

٢ ـ أو ان يكون مضافا الى المعرف بالالف واللام ، كقوله تعالى (نعم دار المتقين) ، (ونعم عقبى الدار) .

٣ ـ أو ان يكون الفاعل مضمرا مُفَسَّراً بنكرة منصوبة على التمييز، كقوله تعالى (بئس للظالمين بدلا) ، وكقولهم نعم قوما معشرك ، بتقدير لبئس البدل للظالمين بدلا ، ونعم القوم قوما معشرك : نعم قد يستغنى عن التمييز اذا كان واضحا ، كقوله (ص) من توضاء يوم الجمعة فبها ونعمت ، أي فبالسنة اخذ ، ونعمت السنة سنةً .

الجمع بين التمييز والفاعل : ـ

اذا قلت نعم الرجل زيد ، فالرجل فاعل لنعم وزيد هو المخصوص بالمدح ، واذا قلت نعم رجلا زيد فرجلا تمييز ، والفاعل محذوف يفسره هذه التمييز ، تقديره نعم الرجل رجلا زيد . واختلفوا في جواز جمع التمييز والفاعل ، في الكلام .

فمنعه : ـ قوم لأن الغرض من التمييز الدلالة على الفاعل المضمر ، فاذا كان الفاعل مذكورا انتفت الفائدة من ذكر التمييز .

وجوزه اخرون لأن الغرض من ذكر التمييز لا ينحصر في الدلالة على الفاعل ، بل قد يأتي لتاكيده فقط ، كما في قوله تعالى (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) مع انه قد وقع في شعر العرب .

كقوله :

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهمُ فحلا وأمُّهمُ زَلاَّءُ منطيق

واذا وليهما لفظ ما نحو نعمت ما صنعت : -

فهل ان ما ، هي فاعل لنعم وبئس ، او انها تمييز للفاعل المضمر ، وتقديره نعم الصنع ماصنعت . فيه قولان :

فعلى القول بأنها تمييز ، وعلى القوم بعدم الجمع بين التمييز والفاعل يكون تقدير العبارة . نعم صنعا صنعت ، وعلى القول بانها فاعل ، فان مايجوز فيها ان تكون معرفة ناقصة ، أي موصولة ، فيكون تقدير العبادرة نعم الذى صنعت ، وان تكون معرفة تامة لاتحتاج إلى صلة ، فيكون تقدير العبارة نعم الصنع صنعت .

ويأتي هذا الكلام في (ما) المفردة ، نحو ان تبدوا الصدقات فنعِمّا هي ، ونحو دققته دقاً نعِماً ، من انه يجوز أن تكون ما نكرة ، فتكون تمييزاً ، وتقديرها ، نعم شيئاً هي ، ونعم دقاً هو ، وان تكون معرفة فتكون هى الفاعل لنعم وتقديرها ، نعم الصدقات هي ونعم الصدق هو .

(وأما المخصوص بالمدح والذم) : وهو زيد في قولنا ، نعم الرجل زيد ، أو زيد نعم الرجل ، أو بئس الرجل . فقيل انه مبتدأ حتى لو كان مؤخراً ، ونعم الرجل خبره ، وقيل انه مؤخراً خبر لمبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد ، وقيل هو بدل من الفاعل ، والمختار هو الأول ، لأن الأصل عدم الحذف ، ولأن البدل في قوة تكرار العامل ، ولو كرر هنا لم يصح ، إذ يكون التقدير فيه نعم الرجل ، نعم زيد ، وزيد لايصلح ان يكون فاعلا لنعم ، لاختلال شروط الفاعل فيه ،

وقد يستغنى في الكلام عن المخصوص ، اذا تقدم مايدل عليه نحو (انا وجدناه صابراً نعم العبد انه أوّاب) ، تقديره نعم العبد أيوب انه أوّاب .

(لو احق نعم وبئس) : - ان لنعم وبئس لو احق تجرى مجراهما

في الأحكام المذكوره .

(ساء) : ـ فانها تستعمل كبئس معنى وحكما ، فيقصد بها انشاء الذم ، لا الاخبار ، وتمنع من التصرف كبئس فلا يصاغ منها مضارع ، او امرٌ ، فلا تقول يسوء زيد مكان ، ساء زيد ، وتجرى عليها شرائط نعم وبئس ، كقوله تعالى (وساءت مرتفقا) ، (وساء ما يحكمون) .

(حبّذا) : ـ فانها تستعمل في المدح بمعنى نعم ، وفي الذم تقول لا حبذا واختلفوا في هيئتها ، (فقيل) انها مركبة من كلمتين حَبَّ ، وهي فعل ماضي ، وذا ، وهي فاعل (وقيل) هي كلمة واحدة ، مركبة من الفعل والاسم ، وغلّبت عليها الفعليه فهي فعل ، او غلبت عليها الاسمية فهي اسم ، وعلى الأول تكون هي فعلا ، ويكون زيد فاعلها ، في قولنا حبذا زيد ، وعلى الثاني تكون هى مبتدا ، وخبرها محذوف وجوبا تقديره هو زيد ، والمختار هو الأول ، اي انها مركبة من كلمتين فيكون زيد هو المخصوص بالمدح ، وهو مبتدا ، وحبذا خبره ، وذا هو الفاعل ، ولا تتغير حالته عند تغيير المخصوص بالمدح والذم ، الى التذكير والثانيت ، والتثينه والجمع . بل يلزم حالة واحده ، فتقول حبذا زيد ، وحبذا هند وحبذا الرجلان ، وحبذا الرجال ، ولا تقول حبّذى هند ، كما انه يجب تاخير المخصوص عن حبذا ، فلا تقول زيد حبذا ، لأن ذلك يوهم ان زيدا حُبَّ شيئاً مشارا اليه بذا .

كما ان حب قد تأتي بغير ذا ، وحينئذ يضم حاؤها على الأكثر ، فتقول حبَّ الرجل زيد ، فترفع الرجل على الفاعليه ، او تجره بالباء ، فتقول حُبَّ بالرجل زيد ، او حُبَّ بزيد رجلا ، كقول الشاعر : وحُبَّ بها مقتولة حين تقتل ، وقد تفتح حاؤها ، كقوله فحبذا رباً وحب دينا اي حب عبادته دينا .

ومنها (انه يصاغ لهذا الباب من كل فعل ثلاثى) : -

سواء كان مفتوح العين ، كضرَب ، او مكسورها كفَهِم ، او مضمومها كحَسُنَ ، فيصاغ على وزن (فَعُلَ) مضموم العين ويحول من التصرف الى الجمود ، ومن التعدية الى اللزوم ، فيقال ضَرُبَ الرجُل زيد ، او ضَرُبَ رجلاً زيد ، وفهُمَ الرجل ، وفهم رجلا زيد ، فيكون للمدح والذم ، ويكون ما يليه فاعلا ، وما بعده هو المخصوص . فيصاغ من جميع الأفعال حتى ما كان منها على وزن فعل ، ويكون حكمه حكم نعم وبئس ، ولعل ساء من هذا الباب ، فان اصله سَوَأَ ، ثم ضُمّت عينه ، فقيل سوء ، وتحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت الفا فقيل ساء .

ومن هذا الباب كبرُ كقوله تعالى (كبرت كلمةً تخرج من افواههم) والصياغة من هذه الأفعال مشروطه بكون مايصاغ منها صالحاً للتعجب منه .

مبحث افعل التفضيل

(افعل التفضيل) : - اسم لقبوله علامات الاسم ، وهو ممنوع من الصرف للوصفية ، ووزن الفعل . وهو دائما على وزن (أفعل) لا يتغير الا لفظ خيرَ ، وشر ، فقد حذفوا الهمزة منهما لكثرة استعمالهما بدونها ، وقد ياتيان معها كقول رؤبة .

يا قاسم الخيرات وابنِ الأخر ما ساسنا مثلك من مُؤَمَّر

وكقرائه بعضهم : سيعلمون غدا مَنِ الكذّابُ الأَشرُّ . ويصاغ افعل التفضيل من كل ما يصاغ منه افعل التعجب ، ويمنع من كل ما يمنع منه فيصاغ .

١ - من الفعل لامن الاوصاف التي لافعل لها مثل غير ، وسوى .

٢ - من الفعل الثلاثى ، لامن الزائد فلا يصاغ من دحرج ، وضارب واستخرج .

٣ - يصاغ من الفعل المتصرف ، فلا يصاغ من نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس .

٤ - يصاغ من الفعل التام فلا يصاغ من كان الناقصة واخواتها

٥ - يصاغ من القابل للتفاوت ، فلا يصاغ من مثل مات وفنى ،

٦ - من الفعل المثبت ، فلا يصاغ من المنفى ، سواء كان النفى ملازما له ، كما عاج ، او غير ملازم كما ضرب ، وما قام .

٧ - يصاغ من الفعل الذي لا يكون اسم فاعله على وزن افعل ،

فلا يصاغ من مثل احول واعور واحمر واشهل وامثالها .

٨ - يصاغ من المبنى للمعلوم ، فلا يصاغ من المبنى للمجهول كَضُرِبَ ، لأنك لو قلت زيد اضرب من عمرو ، لالتبس ذلك بالمصوغ من ضَرَبَ المبنى للمعلوم .

كما ان افعل التفضيل ، قد يصاغ من الموارد الفاقدة للشرائط ، ولكن بواسطه لفظ اَشَدّ فقط . او ماشابهها ، فتقول في صوغه من ضارب واستخرج ، هو اشد مضاربة واستخراجا ، وهو اعظم مقاتلةً ، واستدراجا ، فتجعل مصدر الفعل الفاقد للشرائط واقعا بعد اشدّ ، وشبهها سواء كان مصدراً صريحاً ، كالاستخراج والمقاتلة ، أو مؤولا كمصدر الفعل المنفى ، والمبني للمجهول . مثل أن لايَقومَ ، وان يُضرَب تقول فيهما هو أولى ان لايقوم ، وأحرى أن يُضرب . وأما مالامصدر له لاصريح ، ولا مؤول ، كعسى ، وليس ، وشبهها ، فلا يصاغ منه أفعل التفضيل ، كالتعجب ولفظ أشدّ في أفعل التفضيل اسم ، وهي فى أفعل التعجب فعل .

وأفعل التفضيل يكون معرفاً بأل ، ومضافاً ، ومجرداً عنهما .

(فان كان مجرداً) : لزم اتصاله بمن الابتدائية ، لجرّ الاسم المفضول تقول زيد أفضل من عمرو . اذ لولا من ، لم يعرف المفضول (وان كان معرفاً أو مضافاً) لم يجز اتصاله بمن ، فتقول زيد هو الأفضل والأكمل ، وهو أفضلهم وأكملهم ، بدون الاتيان بمن ، لأن المفضول في المضاف مذكور صريحاً ، فلا حاجة فيه إلى من ، ولأن المعرف تكون لام التعريف فيه عهدية ، فهو كالمذكور فلا يحتاج إلى مِن .

وأما قوله :

ولست بالأكثر منهم حَصىً وانما العزّة للكاثر

فان من فيه للجنس لا ابتدائية .

ومن أحكامه : المطابقة وعدمها : —

فان أفعل التفضيل ان كان (مجرداً) لزم حالة واحدة وهي التذكير والأفراد ، في كل حالاته في الاستعمال . مع ماهو له تقول هو أفضل ، وهي أفضل ، وهما أفضل ، وهم أفضل ، وهنّ أفضل ، من غيرهنّ . وان كان (معرفاً) لزمت فيه المطابقة لما يصاغ له فيطابقه في التذكير ، والتأنيث ، وفي الأفراد والتثنية والجمع ، تقول زيد هو الأفضل ، وهند هي الفضلى ، والزيدان والهندان هما الأفضلان ، والرجال هم الأفضلون ، والهندات هنّ الفضليات ، وان كان (مضافاً) فان أضيف إلى نكره كان كالمجرد ، من لزوم حالة واحدة ، ولا يلزم فيه المطابقة . تقول هو أفضل رجل ، وهي أفضل امرأة ، وهما أفضل ، وهم أفضل ، وهن أفضل وان أضيف إلى معرفة جاز فيه الوجهان ، إذا كانت الاضافة فيه بمعنى من ، وذلك إذا قصد به التفضيل ، وان لم يقصد فلا بد فيه من المطابقة ، فما يجوز فيه الوجهان ، نحو زيد أفضل القوم ، وهند أفضل النساء ، والزيدان أفضل القوم ، وهكذا . ويجوز ان تقول فيه زيد أفضل القوم ، وهند فضلى النساء ، والزيدان افضلا القوم وهكذا .

(ومن أحكامه) : ان لاتتقدم عليه من ومجرورها ، فلا تقول زيد من عمرو أكرم ، ولكن إذا كان المجرور بمن اسم استفهام مثل مَن ، وما وأي ، وشبهها . قدم على أفعل التفضيل ، لأن الاستفهام له الصدارة في الكلام ، تقول مِمّن أنت خير ؟ ومن أيّهم أفضل وقد يقدم عليه بدون استفهام . كقول ذى الرمه :

ولا عيب فيها غير ان سريقها ... قَطوفٌ وان لاشيء منهن أكسلُ

أي أكسل منهن .

مسألة الكحل :

قد تقدم ان أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من الألف واللام ، والاضافة ، يلزم مع مايصاغ له حاله واحدة ، هي الأفراد ، والتذكير ، ولا تلزمه المطابقة ، فهو ضعيف العمل ، فلا يرفع الاسم الظاهر ، ولا الضمير البارز على الأكثر بل يرفع الضمير المستتر ، فحيث تقول زيد أفضل من عمرو ، يكون فاعل أفضل ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى زيد ، تقديره هو ، ولا تقول أفضل زيد من عمرو ، وبجعل زيد هو الفاعل ، بل ولا تقول أفضل هو من عمرو ، وبجعل هو فاعلا .

نعم قد يرفع الظاهر إذا توفرت فيه الشروط الآتية وتسمى هذه المسألة (مسألة الكحل) والشروط هي :

١ ـ أن يقع أفضل التفضيل بعد النفي ، فلا يرفعه في المثبت .

٢ ـ أن يكون الفاعل المرفوع أجنبياً لاسببياً ، ومفضلا على نفسه . باعتبارين ، والسببي هو المتحمل لضمير يرجع إلى الموصوف ، نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه ، فأبوه يسمى سببياً ، لتحمله لضمير يرجع إلى الموصوف ، وهو رجل وبعكسه الأجنبي ، وهو الذي لا يتحمل لمثل هذا الضمير .

٣ ـ أن يصح قيام فعل المضارع مقام المصدر ، فى افادته المعنى المستفاد من المصدر ، وهو التفضيل فاذا اجتمعت في أفعل التفضيل هذه الشروط جاز رفعه للاسم الظاهر ، ومثلوا له بهذا المثال وهو : (مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد) ، ومن أجله سميت مسألة الكحل ، ومثله قوله (ص) (مامن أيام أحب إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة) ، فان لفظ الكحل ولفظ الصوم فيهما ، فاعل مرفوع بأفعل

التفضيل ، وهو لفظ أحسن وأحب ، والذي جوز ذلك أمران :

(الأمر الأول) : هو صحة قيام الفعل المضارع مقام أفعل التفضيل مع كونه يفيد فائدته ، من حصول التفاضل ، فانك تقول في المثال الأول مارأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل ، مكان قولك أحسن ، ولا يختلف المعنى إذ المفاضلة حاصلة ، وهذا بخلاف مالو كان الكلام مثبتاً ، أو الفاعل سببياً ، فانك لو قلت رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، أو قلت مارأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه ، لايصح ، لأن الفعل وهو يحسن إذا كان من حَسُنَ اللازم فات فيه معنى المفاضلة في المثالين ، وان كان من حَسَّنَه المتعـدي أي فاقه في الحسن ، فانه وان دل على التفاضل إلا انه لايدل على ثبوت الغريزة ، أي طبيعة الحسن ، وذلك لكونه مأخوذاً من غير الفعل الذي صيغ منه أفعل التفضيل ، فاذا كان المضارع في المثبت ، وفي السببي لايفيد التفاضل ، لم يرفع أفعل التفضيل فيه الاسم الظاهـر .

(الأمر الثاني) : ان أفعل التفضيل اذا ورد في كلام منفى ، وكان الفاعل فيه أجنبياً ، كمثال الكحل المذكور ، فانه يتعين فيه أن يكون المذكور بعد أفعل التفضيل فاعلا ، فالكحل في المثال المذكور هو الفاعل .

مبحث التوابع

(التابع) : هو المشارك ماقبله في اعرابه الحاصل والمتجدد . فان مايشارك ماقبله في اعرابه منه غير تابع ، كخبر المبتدأ ، والمفعول الثاني ، مما ينصب مفعولين ، والحال من المنصوب ، فانها انما تشارك ماقبلها في اعرابه الحاصل ، وأما في المتجدد ، فلا ، بخلاف التوابع فانها تشارك متبوعاتها في اعرابها الحاصل وفي اعرابها المتجدد ، مثال ذلك ان راكباً ، في قولك زيداً راكباً حال وهو مشارك لما قبله ، وهو زيد في اعرابه الحاصل وهو النصب ، ولو تجدد لزيد اعراب غير هذا فقلت جاء زيد راكبٌ ، لم يكن مشاركاً له فيه بخلاف النعت . فان راكباً في قولنا رأيت رجلا راكب نعت لرجل ، وهو مشارك له في اعرابه الحاصل وهو النصب ، فلو تجدد لرجل اعراب آخر لشاركه فيه راكب ، فتقول جاء رجلٌ راكبٌ ، وتقول مررت برجلٍ راكبٍ فقد شارك راكب متبوعه في اعرابه الحاصل أولا ، والمتجدد له بعد ذلك .

والتوابع خمسة : النعت ، التوكيد ، عطف البيان ، عطف النسق ، البدل

مبحث النعت

(النعت) : وهو أول التوابع ، فهو الموضح والمخصص ، متبوعة بدلالته على معنى فيه . وقد اشتمل هذا التعريف على قيدين : الأول انه موضح ومخصص لمتبوعه ، الثاني انه دال على معنى فيه .

(القيد الأول) : فيخرج به من التوابع كل من عطف النسق ، مثل جاء زيد وعمرو ، والبدل مثل جاء زيدٌ أخُوك ، فعمرو لم يوضح شيئاً من زيد ، وأخوك لم يوضح شيئاً من زيد ، بل أخوك هو عين زيد . بخلاف النعت مثل قولنا جاء زيد الفاضل ، أو جاء رجل فاضل ، فان الفاضل خصص زيداً ، وأوضح رجلا .

(القيد الثاني) فيخرج به من التوابع كل من التوكيد ، مثل جاء زيد نفسه ، وعطف البيان ، مثل أعطني ثوباً جبة ، فان نفسه قد أوضح زيداً ، أى لاخبره ولا كتابه ، وجبة أوضحت المراد من الثوب ، أي لا قميصاً ، ولكنهما لم يدلا على معنى زائد على ذات زيد ، وذات الثوب كما يدل عليه النعت في قولنا جاء رجل فاضل ، فقد دل النعت على زيادة مزية في منعوته وهي الفضل .

(والنعت قسمان) : حقيقي ، وسببي .

(أما الحقيقي) : فهو ماكان صفة لمنعوته لا إلى شيء آخر ، متعلق لمنعوته ، مثل جائني رجل فاضل ، فالفضل نعت لنفس الرجل .

(وأما السببي) : فهو ماكان صفة لمتعلق منعوته ، مثل جائني رجل

فاضل ابوه ، فالفضل نعت للاب الذي هو سببي للرجـــل . وسترى ان بعض احكام النعت تختلف بالنسبة الى الحقيقي والسببي .

وقـد يستغنى الاسم بوضوحـــه عن النعت ، فينعت لا للتوضيح ، والتخصيص ، بل لامور أخر . اما للمدح ، نحو (بسم الله الرحمن الرحيم) او للذم نحو الشيطان الرجيم ، او للترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين .

المطابقه في الاعراب : ـ ويشترط في النعت ، ان يطابق منعوته في الاعراب ، في الرفع ، والنصب ، والجر ، تقول جاء رجـل فاضـــل ، ورايت رجلا فاضلا ، ومررت برجـل فاضل ، نعم اذا استغنى المنعوت في وضوحه عن النعت ، جاز فيه القطع ، بان يقدر له عامل غير عامل منعـوته ، كما سيأتي بيانه في تعدد النعوت ، فتقول مثلا جاء زيد الفاضل الكريم ، بنصب الكريم بفعل مقدر اي اعني .

المطابقه في التعريف والتنكير : ـ

ويشترط في النعت ان يطابق منعوته في التعريف ، والتنكير ، سواء كان النعت ، حقيقيا ، أم سببيا فان كان المنعوت معرفة ، فلا يجوز نعته بنكرة ، لما في النكرة من الشيوع ، فلا تفيـد توضيحه ، او تخصيصه ، وان كان المنعوت نكره ، فلا ينعت بمعرفـــة ، لأنها تخصصه ، فيفوت الغرض من تنكيره . نعم اذا كان المنعوت معرفا بـــلام الجنس جاز نعته بنكرة ، مفردة ، او بجمـلة مؤوله بنكرة . كقوله ولقـد امر على اللئيم يسبني ، وكقوله تعالى (وآية لهم الليـــل نسلخ منه النهار) ، فان يسبني ونسلخ ، جملتان وهما بمنزلة النكره ، وقد نعت بهما المعرف بلام الجنس ، وهو اللئيم ، والليل ، لقربه من التنكير .

المطابقه في الافراد والتذكير وفروعها : -

ان المطابقه بين النعت ومنعوته في الأفراد ، والتذكير ، لا تشترط مطلقا ، بل يفصل فيها بين النعت الحقيقي ، وبين السببي ، وكذا بين حالات السببي . فان كان النعت (حقيقيا) ، وجب مطابقته لمنعوته ، في التذكير والتانيث ، وفي الافراد ، والتثنيه ، والجمع ، سواء كان مرفوعا او منصوبا ، او مجرورا ، لان النعت يكون متحملا لضمير المنعوت ، فيطابقه حتما ، فاذا قلت جاء الرجل الفاضل ، فان الفاضل يتحمل ضميرا يعود للرجل ، فيلزم مطابقته له في ذلك . وان كان النعت (سببيا) فانها لا تلزم مطابقته لمنعوته على كل حال ، بل يفصل بين احواله .

فان كان النعت فى حالة نصبه للسببي او جره له ، كان كالحقيق في لزوم مطابقته لمنعوته في الافراد ، والتذكير ، وفروعها ، لأنه يكون ايضا متحملا ورافعا لضمير المنعوت ، فنقول مررت بامرأة حسنة الوجه وحسنة وجها ، وبرجلين كريمى الاب ، او كريمين ابا ، فتطابق بين النعت ونفس المنعوت ، في التانيث وفي التثنيه .

وان كان في حالة رفعه للسببي ، فان النعت حينئذ يكون متحملا ورافعا للسببي لا للمنعوت ، فيطابق السببي تقول مررت بامرأة حسنٍ وجهها ، وبرجال حسنة وجوههم ، فتطابق بين النعت وبين سببي المنعوت في التذكير ، والتأنيث ، وفي الافراد ، والتثنيه ، والجمع . نعم في هذه الصوره ، أي صورة الرفع اذا كان السببي جمعا ، فانه يجوز في النعت مطابقته ، او مطابقة المنعوت ، تقول مررت برجل كريم اباؤُهُ ، وكرامٌ اباؤُهُ .

يشترط في النعت ان يكون مشتقا : ـ

يعتبر في النعت ان يكون واجد لمعنى النعتيه ، والوصفيه ، ولا يكون كذلك الا اذا كان دالا على الحدث وصاحبه ، وهذا هو معنى كون النعت مشتقا ، فلابد فيه من ان يكون مشتقا ، اما الاسم الذي لا يدل الا على صاحب الحدث فقط ، أي الذات فلا تتحقق فيه الوصفية فلا يكون نعتا .

(والمشتقات) : وهي ما عدا المصدر وهى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهه ، وافعل التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان واسم الآلة ، هذه المشتقات على قسمين ، قسم يصلح لان يكون نعتا ، وهي الاربعة الاولى ، لدلالته على الحدث ، وصاحبه ، وقسم لا يصلح ان ينعت به ، وهي الثلاثة الاخيرة ، لعدم دلالتها الاعلى الذات .

نعم ينعت بما يؤول بالمشتق ويشبهه كاسم الاشارة ، وذو ، التي بمعنى الذي ، والتي بمعنى صاحب والاسم الذي يلحقه ياء النسب ، فتقول جاء الرجل هذا ، وذو يواصلني ، وذو المال ، والقرشي ، لتاويلها بالمشار اليه ، والمواصل ، وصاحب المال والمنتسب الى قريش .

(واما غير المشتق) : ـ والمؤول به ، فلا ينعت به ، فلا تقول مررت بالرجل زيد ، او بصديقٍ رجلٍ .

النعت بالجمله : ـ يصح النعت بالجملة ، ولكن لما كانت الجملة تؤول بالمفرد النكره . اعتبر في موصوفها ان يكون نكرة أوقريبا من النكره كالمعرف بلام الجنس ، ولا يصح أن ينعت بها المعرفة ، لما عرفت من لزوم المطابقة بين النعت ومنعوته ، فى التعريف ، والتنكير .

ويشترط في الجمله التي ينعت بها أن تكون متحملة لضمير يعود الى

المنعوت ، للربط بينهما ، ليحصل بها تخصيصه ، فتقول مررت برجل كريم أبوه ، وبأمرأة يُبهر حسنُها ، ويكون حال الجملة الوصفية الخبرية في لزوم تحمل الضمير .

(أما الجملة الطلبية) : فلا يوصف بها ، لأنها ليس لها معنى محصل يمكن أن يوصف به فلا تقول مررت برجل أكرمه ، أو هل تضربه ، لعدم دلالتها على معنى الوصف .

النعت بالمصدر : —

المصدر هو مبدأ الاشتقاق ، وهو من الجوامد ، ومن حقه ان لاينعت به ، لما عرفت من اعتبار الاشتقاق في النعت ، ولكنه لما كان قابلا للتأويل بالمشتق ، جاز النعت به ، فتقول مررت برجل عدل ، ولكنهم التزموا فيه الأفراد ، والتذكير ، فلا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، فتقول رجل عدل ، وامرأة عدل ، ورجلان عدل ، ورجال عدل ، ونسوة عدل ، ومثله رضىً ، وسخط ، وزور ، وأمثالها .

ويكون الوصف بالمصدر اما على جهة المبالغة بنحو الحقيقة الادعائية كأنك تدعي انه نفس العدل ، فيكون من حمل هو هو ، أو على جهة حذف المضاف ، أي ذو عدل ، أي حمل هو ذو هو ، أو على جهة التأويل باسم الفاعل ، فرجل عدل أي عادل ، ولعل هذا هو الأوفق ، بالوصفية المحتاجة إلى الاشتقاق ، والتأويل به .

تعدد المنعوت :

إذا أردت أن تنعت اثنين فما فوقهما ، فإن كانا متفقين في الوصف استغنيت في نعتهما بتثنيته عن التكرار ، فقلت مررت برجلين كريمين ، دون

أن تقول كريم وكريم ، وان كانا مختلفين في الوصف فانك تفرق النعت بالعطف ، فتقول مررت برجلين كريم وشجاع .

(نعت معمولي عاملين) : اذا كان هناك عاملان ولهما معمولان وأردت نعت المعمولين فالصور فيها أربع :

(الأولى) : ان يتحد العاملان في المعنى وفي العمل ، فانه يتعين في النعت الاتباع ، ولا يجوز فيه القطع ، نحو ذهب زيد ، وانطلق عمرو الكريمان ، ورأيت زيداً ، ونظرت عمروا الكريمين ، وذهبت إلى زيد ، وانطلقت إلى عمرو الكريمين .

(الثانية) : أن يتحدا في المعنى ويختلفان في العمل ، كما اذا قلت ذهب زيد ، وانطلقت إلى عمرو الكريمان ، أو الكريمين .

(الثالث) : أن يختلفا في المعنى ويتحدا في العمل ، كما إذا قلت جاء زيد ، وذهب عمرو الكريمان ، او الكريمين .

(الرابعة) : ان يختلفا في المعنى والعمل ، كما إذا قلت جاء زيد ، وذهبت إلى عمرو الكريمان ، أو الكريمين . فني هذه الصور الثلاث لايصح الاتباع ، ويجب القطع ، فيجيء النعت بالرفع ، على أضمار (هما) ، وبالنصب على أضمار (أعني) .

تعدد النعوت على منعوت واحد :

إذا تعددت نعوت ، وصفات لمنعوت واحد مثل مررت بزيد الفاضل الكريم مثلا ، فان الاسم المنعوت بها ، ان كان لايستغنى عن جميعها ولا يتوضح إلا بالاتيان بها كلها ، وجب فيها جميعاً الاتباع ، وان كان يستغنى عنها كلها جاز فيها جميعاً القطع ، فترفعها بأضمار مبتدأ هو عامل الرفع ، وتنصبها بأضمار فعل هو عامل النصب ، فتقول جاء الرجلُ الأديب اللبيب

الفطن ، برفع الجميع على الاتباع ، وبنصبها على القطع ، وبرفع البعض ، ونصب البعض الآخر ، وإذا استغنى عن بعض دون البعض ، اتبعت ما لا يستغنى عنه ، وجاز قطع مايستغنى عنه .

ويعرف الاحتياج إلى النعت ، والاستغناء عنه ، بأحد أمرين :

(الأول) : ان يكون له شريك في بعض الأوصاف ، فلا يتميز عنه إلا بذكر البعض الآخر ، الذي لايشاركه فيـــه ، فيجب الاتباع في هذا النعت .

(الثاني) : ان النعوت ان كانت مترادفة يفسر بعضها البعض الآخر يستغنى عنها ، مثل الأديب اللبيب الكامل ، وان كانت متخالفة لايستغنى عنها ، مثل الفقيه الشاعر التاجر مثلا . نعم إذا كان المنعوت نكرة ، فلابد من اتباع واحدة من الصفات له ، لأن النكرة لاتستغني عن التخصيص .

حذف النعت والمنعوت :

اذا علم كل من النعت أو المنعوت جاز حذفه وابقاء الآخر ، دليلا عليه ، فيحذف (المنعوت) إذا كان النعت صالحاً لمباشرة العامل ، كقوله تعالى (وعندهم قاصرات الطرف عين) أي وعندهم حور قاصرات الطرف وكقوله تعالى (أن أعمل سابغات) ، أي ان أعمل دروعاً سابغات . فان لم يصلح لمباشرة العامل لم يجز حذفه ، إلا للضرورة كقوله ترمي بكفّي كان من أرمى البشر ، أي ترمي بكفي رجل كان من أرمى البشر .

ويحذف (النعت) لدلالة المنعوت عليه ، كقوله تعالى : (قالوا الآن جئت بالحق) أي بالحق المبين . وكقوله تعالى : (انه ليس من أهلك) أى من أهلك الناجين ، وكقوله تعالى : (تدمّر كل شيء بأمر ربها) ، أي تدمر كل شيء حي .

وكقول الشاعر :

وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم أُعطَ شيئاً ولم امنع

أي فلم أعط شيئاً كافياً ، أو قليلا . فالحذف فيها جائز ، إلا انه قليل في النعت لحاجة المنعوت اليه .

مبحث التوكيد

التوكيد : قسمان : (لفظي) ، مثل أتاك أتاك اللاحقون ، أدُرج أدُرج وسيأتي . و (معنوي) وهو مايكون بأحد الفاظ التوكيد ، كالنفس والعين ، وغيرهما :

(التوكيد المعنوي قسمان) : مايؤكد له بخصوص النفس والعين ، ومايؤكد له بغيرهما من الفاظ التوكيد . (وضابط التوكيد المعنوي) : هو التابع ، الرافع احتمال تقدير اضافة إلى متبوعه ، أو أرادة الخصوص بما ظاهره العموم : فاشتمل هذا التعريف على قيدين :

(أحدهما) ، قوله الرافع احتمال اضافة الى المتبوع ، وهذا مايؤكد له بالنفس ، والعين فقط . فانهما يرفعان احتمال ارادة شيء آخر إلى المتبوع ، فانك لو قلت جاء زيد ، احتمل السامع أن يكون الجائي هو نفسه . أو رسوله ، أو خبره ، فاذا قلت جاء زيد نفسه ، تعيّن المعنى الظاهر منه ، وارتفع الاحتمال الآخر .

(وثانيهما) : قوله أو أرادة الخصوص ، بما ظاهره العموم ، وهذا يؤكد له بلفظ كل ، وجميع ، وتوابعهما ، وبكلا ، وكلتا . فانك إذا قلت جاء الجيش ، أو جاء الزيدان ، احتمل السامع أن يكون الجائي ، بعض الجيش ، أو أحد الزيدين ، ورسول الآخر . فاذا قلت جاء الجيش كله وجاء الزيدان كلاهما ، ارتفع هذا الاحتمال ، وتعين المعنى الظاهر منه ، وهو مجيئه كله ومجيئهما معاً .

(والفرق) : بين التوكيد بالنفس ، والعين ، وبين التوكيد بكل ، وكلا واخواتها .

ان (الأول) : توكيد لما ليس له أبعاض ، يصح ان يقوم بعضها مقام الكل ، وهي الأسماء المفرد ، مثل زيد وعمرو ، وأشباهها .

وان (الثاني) : توكيد لما له أبعاض ، يمكن ان يقوم بعضها مقام الكل ، مثل الجيش ، والقوم ، والقبيلة ومثل التثنية ، والجمع .

(والتوكيد بالنفس والعين) : ان كان (للمفرد) تابَعهُ في الأفراد مع ضمير يعود للمؤكد يطابقه في التذكير ، والتأنيث ، فتقول جاء زيد نفسه ، وجائت هند نفسها ، وان كان تأكيداً للجمع ، تابعه في الجمع ، فتقول جاء القوم أنفسهم ، ولا تقول نفسهم ،والهندات أنفسهن ، لا نفسهن وان كان تأكيداً (للمعنى) جاز فيه الأفراد ، والتثنية ، والجمع . فتقول جاء الزيدان نفسهما ، ونفساهما ، وأنفسهما . وعلّل عدم لزوم التثنية في ذلك بأنهم استثقلوا ورود تثنيتين ، على كلمة واحدة ، تثنية الضمير ، وتثنية النفس ، وقالوا الأولى في تأكيد المثنى بالنفس والعين ، هو الجمع ، ثم الأفراد ، ثم التثنية ، والكل مسموع .

أسماء توكيد اتبعت بكل وجميع :

منها (عامة) قيل يؤكد بها فيقال جاء القوم عامة ، وأغفلها أغلب النحاة . ومنها ، الفاظ يؤكد بها بعد كل ، وهي (أجمع) ، ومشتقاتها و (أكتع) ، ومشتقاتها و (أبصع) ، ومشتقاتها ، وزاد الكيوفيون (ابتع) ومشتقاتها ، فيقال جاء القوم كلهم أجمع ، وجمعاء ، وأجمعون ، واكتع ، وكتعاء ، واكتعون ، وهكذا .

والمعروف بينهم الترتيب بينها كما ذكرنا ، ولكن الواقع في أشعار

العرب . هو خلاف الترتيب ، فقد تجيء أجمع بدون كل واكتع ، وتجيء أكتع ، بدون أجمع ، وهكذا :

ومنه قول الشاعر :

يالَيتني كنت صبياً مُرضعا تحملني الذَلفاءُ حولا اكتعا
إذا بكيت قبلتني أربعا اذاً ضَلِلتُ الدهر أبكي أجمعا

فقد جائت فيه أكتع بدون أجمع ، وجائت أجمع بدون كل .

توكيد النكرة المحدودة وغير المحدودة :

النكرات منها (محـــدودة) كشهر ، وسنة ، وعام ، واسبوع ، بل ويوم ، إذا لم ترد به معنى الوقت ، ومنها (غير محدودة) كحين ، ووقت وزمن ، ودهر ، ويوم ، إذا أردت به معنى الوقت .

ومنع البصريون من توكيد النكرات مطلقاً ، لعدم الفائدة في توكيدها وأجاز الكوفيون توكيد المحدودة منها ، دون غير المحدود . وذلك لحصول الفائدة في المحدودة ، كالفائدة في المعرفة . من رفـــع احتمال اضافة إلى المتبوع ، فان قولنا صمت شهراً ، يحتمل فيه السامع انه صام أقل من الشهر فاذا قال كله ، ارتفـع هذا الاحتمال ، بخـلاف مالو قال صمت وقتاً ، فان الوقت يصدق على القليل والكثير ، ولم يكن ظاهراً في معنى ليؤكد لأجل تعيين المعنى الظاهر منه ، ونفى خلافه .

توكيد المثنى :

المثنى يؤكد للمذكر منه بكلا ، وللمؤنث ، بكلتا . ويؤكد كذلك بالنفس ، والعين ، بصيغة المفرد ، والتثنية ، والجمع ، كما تقدم . وهل يؤكد بتثنية (أجمع) ، فيقال جاء الزيدان أجمعان ، والهندان جمعـاوان ،

أولا يؤكد ، منعه غير الكوفيين ، وأجازه الكوفيون ، مع اعترافهم انه لم يسمع من العرب . والمانع منه ، ان المؤكد به ، كالمؤكد بكل ، لابد وان يكون ذا أجزاء ، يقوم بعضها مقام الكل ، ولو قلت جاء الزيدان أجمعان لم يصح أن تقول في تفكيكه جاء زيد أجمع ، وزيد أجمع ، كما تقول في جاء الجيشان أجمعان ، جاء الجيش أجمع والجيش أجمع .

توكيد الضمير المتصل :

اذا أردت ان توكد الضمير المتصل ، فلا يخلو هذا الضمير من ان يكون ضمير رفع ، أو ضمير نصب ، أوجر ، وعلى كلا التقديرين ، فلا يخلو توكيده ، من أن يكون بالنفس ، والعين ، أو بغيرهما من الفاظ التوكيد ، فالصور في المقام أربعة :

(الصورة الأولى) : كون الضمير ضمير رفع ، ومؤكداً بالنفس والعين . وهذه لايؤكد فيها الضمير المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل فلا تقول قوموا أنفسكم ، بل تقول قوموا أنتم أنفسكم ، فيكون فيه توكيدان لفظي . وهو توكيد الضمير المتصل ، بالضمير المنفصل ، ومعنوي وهو توكيده بالنفس .

(اما الصور الثلاثة الباقية) : ـ وهي كون الضمير ضمير رفع ، ومؤكدا بغير النفس ، والعين ، وكونه ضمير نصب او جر ، ومؤكدا بالنفس ، والعين ، او بغيرهما ، فان هذه الصور ، يجوز فيها توكيد الضمير المتصل ، بدون حاجه الى توكيده بالمنفصل ، فتقول قوموا كلكم ، ورايتكم انفسكم ، ومررت بكم انفسكم ، بدون ضمير منفصل . هذا كله في التوكيد المعنوى بقسميه ، التوكيد بالنفس والعين ، والتوكيد بغيرهما .

(واما التوكيد اللفظي) : ـ فهو اعادة المعنى المؤكد ، اما بلفظه

كقولك ادرج ادرج ، او بمرادفه كقولك انت بالفضل حقيق فمن .

وهو يأتي بالجملة الفعليه ، كقولك ادرج ادرج ، وبالجمله الاسمية مثل اولى لك فاولى ، ويأتي بالمفرد في الفعل ، مثل قام قام زيد ، وفي الاسم مثل قام زيد زيد ، بل وحتى بالحرف ، وبالضمير المتصل ، غير المستقلين ، ولكن مع اعادة العامل ، فتقول مررت به به .

وكقوله :

فلا والله لا يلقى لما بي ولا لِلما بهم ابدأ دواء

وكقوله : فاصبحَن لا يسألنني عن بما به ، ويؤكد الضمير المستتر ، بضمير الرفع المنفصل ، وهو من التوكيد اللفظي ، كقوله تعالى (اسكن انت وزوجك الجنـــة) ، ونحـو فعلت انت ، ورأيتـــني انا ، ومررت بـه هـو .

مبحث عطف البيان

(عطف البيان) : ـ هو التابع الموضح ، او المخصص متبوعه ، غير مقصود بالنسبه ، ولا مشتق ، ولا مؤولا بالمشتق ، وقد اشتمل هذا التعريف على ثلاثة قيود .

(الأول) : ـ قوله الموضح او المخصص متبوعه ، اخرج به كل من عطف النسق ، كجاء زيد وعمرو ، والتوكيد كجاء زيد نفسه ، فليس في عمرو ونفسه ما يوضح زيدا ، او يخصصه .

(الثاني) : ـ قوله غير مقصود بالنسبه ، اخرج به البدل ، فان البدل في قوة تكرار العامل ، فان من قال رأيت زيدا اخاك ، كانه قال رأيت زيدا ، رأيت اخاك ، وان اخاك هو المقصود بالنسبه ، اي الرؤيه وانما جيء بالمبدل منه تمهيدا لذكر البدل . وهذا بخلاف عطف البيان ، نحو جاء ابو حفص عمر ، واعطني ثوبا جبة ، فان المقصود من ذكر عمرو جبة هو توضيح المراد من ابي حفص ، ومن ثوب .

(الثالث) : ـ قوله ولا مشتق ولا مؤل بالمشتق ، اخرج به النعت فانه لا يكون الا مشتقا ، او مؤولا بالمشتق ، كما عرفته . وهذا هو الفارق بين كون الاسم نعتا ، او عطف ، والا فهما ، متساويان من جميع الجهات الا ان النعت مشتق . كجائنا ابو حفص الامير ، وعطف البيان جامد ، كجائنا ابو حفص عمر ، وكذا اذا قلنا اعطني جبة ناعمة ، كانت ناعمة ، نعتا واذا قلنا اعطني جبة ثوبا ، كان ثوبا عطف بيان .

الفرق بين عطف البيان والنعت : -

قد عرفت ان كلا من النعت ، وعطف البيان ، يوضح ويخصص متبوعه ، فهما متساويان من جميع الجهات ، ولا فرق بينهما الا في موردين :

(الاول) ان النعت مشتق ، وعطف البيان جامد ، حتى ان بعض النحاة منعوا فيه ان يكون المعطوف عليه نكرة ، فجوزوه في مثل جاء ابو حفص عمر ، ومنعوه في اعطني جبة ثوبا ، لأن ثوبا جامد ، لا يوضح المراد من متبوعه ، ولكن الاكثر اجازوه ، وان النكرة تقبل التخصيص بالجامد ، كالمعرفة ، وهو واقع في الكتاب العزيز كقوله تعالى (يوقد من شجرة مباركة زيتونة) ، وكقوله تعالى (ويسقى من ماء صديد) .

(الثاني) : - ان النعت يكشف عن صفة في متبوعه ، زائدة على ذات المتبوع ، واما عطف البيان فهو يكشف عن نفس ذات متبوعه ، ولذلك اعتبر فيه ما يعتبر في النعت من الشرائط ، في لزوم مطابقته لمتبوعه في التعريف ، والتنكير ، والتانيث ، والتذكير ، والافراد ، والتثنيه ، والجمع .

الفرق بين عطف البيان والبدل : -

ويشترك عطف البيان مع البدل في كون كل منهما موضحا ، ومخصصا لمتبوعه ، فمن اجل ذلك كان كلما يحكم عليه بانه عطف بيان ، يحكم عليه بانه بدل ، فلا فرق بين قولنا جاء اخوك زيد ، فزيد عطف بيان ، وهو صالح لان يكون بدلا ، وبين قولنا جاء زيد اخوك ، فاخوك بدل ، وهو صالح لان يكون عطف بيان . ولا يفترقان الا في ثلاث موارد : -

(الاول) : - اذا كان المتبوع منادى مضافا ، والتابع مفردا معرفة

معربا ، فانه يتعين ان يكون فيه عطف بيان ، لا بدلا نحو يا اخانا زيد او ، (أيا اخوينا عبد شمس ونوفلا) . وذلك لان البـدل كما سياتي بيانه فى قوة تكرار العامل ، ولو تكرر العامل ، هنا ، وهو حرف النداء مع المعطوف ، وهـو مفرد معرفـة معرب ، لكان حكمه الرفع ، مع ان المتبوع منادىً مضاف وهو منصوب .

(الثاني) : ـ اذا كان المعطوف عليه فى عطف البيان ، صفة محلاّت بالالف واللام ، مضافة ، الى معمول لهـا معرف ايضا باداة التعريف ، وكان المعطوف على معمولها خاليا من اداة التعريف .

كقوله : ـ

انا ابن التارك البكَـريّ بشرٍ عليـه الطير ترقبـه وقوعا

فانه يتعين فيه أن يكون عطف بيان فلفظ بشر ، عطف بيـان على البكَـريّ ، لابدلا منه ، لأن البدل يقوم مقام المبدل منه . ولو أقمنا بشراً مقام البكري ، لكان لفظ التارك المعرف بأل ، مضافاً إلى بشر المجـرد منها وهو ممنوع ، لأن الصفة المحلاة بأل لاتضاف إلا الى المحلىّ بها ، مثل الجعد الشعر ، أو إلى المضاف للمحلاّ بها مثل زيد الضارب رأس الجاني .

(الثالث) إذا لزم من جعل المعطوف بدلا لغوية الكلام ، فانه يتعين جعله عطف بيان . مثل قولك هندٌ ضَرَبْتُ زيداً أخاها ، وزيـد جاء الفارس أخوه ، فان لفظ أخاه في الأول ، ولفظ أخوه في الثاني ، يتعين كونهما عطف بيان ، إذ لو كانا بدلا ، لكان في قوة الاستغناء عنه ، لأن البدل في قوة تكرار العامل ، وهو مع عامله كالجملة المستقلة عن الأخرى ولو استغنى عنه لبقى الكلام لغواً . إذ لو قلنا ، هندٌ ضربْتُ زيداً ، وزيد جاء الفارس ، ولم نقل أخاها ، وأخوه ، لكان الكلام لغواً لامعنى له

مبحث عطف النسق

(عطف النسق) : هو التابع المتوسط بينه ، وبين متبوعه ، بحرف صالح للاتباع ، من أحد الحروف التسعة ، وهي : الواو ، الفاء ، ثم حتى ، أم ، بل ، لا ، لكن .

وهذه الحروف التسعة على ثلاث حالات :

(الأولى) : مايفيد تشريك الحكم بين التابع والمتبوع في اللفظ والمعنى أي في الاعراب ، وفي العامل ، وهي الأربعة الأولى : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، نحو جاء زيد وعمرو ، ومات الناس حتى الأنبياء .

(الثانية) : مايفيد تشريك الحكم بينهما في اللفظ فقط دون المعنى . وهي الثلاثة الأخيرة : بل ، ولا ، ولكن ، نحو أكرم زيداً ، بل عمرواً ، أو لاعمرو وما جائني زيد لكن عمرو .

(الثالثة) : ماهو مختلف فيه ، وهو حرفان أمْ ، وأوْ . فذهب جماعة من النحاة إلى انهما كالأربعة السابقة في افادة التشريك لفظاً ومعنى . وذهب الأكثر إلى انهما لايفيد التشريك في المعنى ، لأن الكلام فيهما أوله مبني على الجزم ، وما بعدهما مبني على الشك والترديد . وذهب آخرون إلى الفرق فيهما بين مايفيد الاضراب ، وهو (أو) فلا يفيد التشريك في المعنى لأن المتعاطفين في الاضراب مختلفان في الحكم . وبين مالا يفيد الاضراب وهو (أم) فيدل على التشريك في الحكم في المعنى ، وكونه مبنياً على الشك ، والترديد ، لايمنع من المشاركة في المعنى . ولما كان العطف

بهذه الحروف التسعة ، لم يكن على نسق واحد ، لذا أفردنا لها أبواباً مستقلة

العطف بالواو :

يعطف بالواو لمطلق الجمع ، فيعطف اللاحق على السابق ، والسابق على اللاحق والمساوى ، سواء كان السبق واللحوق سبقاً ولحوقاً في الحكم كقولك جاء زيد وعمرو بعده ، أو قبله أو معه . أو كان سبقاً ولحوقاً في (الوجود) كقوله تعالى (ان هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيى) ، وكقوله تعالى (ووصينا إلى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط وعيسى وأيوب) ، مع ان أيوب قبل عيسى في الوجود ، وكقول الشاعر :

أغلى السبأ بكلّ اَدكَنَ عاتق أو جونت قدحت وفض ختامها

والقياس ان يقول فض ختامها وقدحت ، وكقول الشاعر :

إذا رجب تولى وانقضى وجماديان وجاء شهر مقبل

والقياس ان يقول إذا تولى جماديان ورجب .

اختصاص الواو بنوع من العطف :

تختص الواو دون بقية حروف العطف ، بما لو كان العامل الموجود مما يقتضي المشاركة بين الاثنين ، كالمفاعلة ، وكلفظ بين ، فلا يقال تقاتل زيد ، أو جلست بين زيد ، بل لابد معه من المعطوف ، ولا يجوز العطف هنا بغير الواو ، فلا تقول تقاتل زيد فعمرو ، أو ثم عمرو ، ولا جلست بين زيد ، فعمروا ، وثم عمرو ، بل تقول تقاتل زيد وعمرو ، وجلست بين زيد وعمرو .

العطف بالفاء وبثم : -

قد عرفت ان الفاء ، وثم ، من حروف العطف التي تفيد التشريك في الحكم بين التابع والمتبوع في اللفظ ، أي الاعراب ، وفي المعنى أي الحكم ولكنهما يعطف بهما في مقام الترتيب لامطلقاً . والترتيب في الفاء هو الترتيب مع الاتصال ، وفي ثم هو الترتيب مع الانفصال :

(أما الترتيب في الفاء) : فيأتي منه معنوي ، وذكري . والمعنوي : منه غير مسبب ، كقوله تعالى أماته فأقبره ، فان الاقبار مرتب على الاماتة ولكنه غير مسبب عنها : ومنه مسبب ، كقوله تعالى (فوكزه موسى فقضى عليه) ونحو أملته فما ، وكسرته فانكسر ، والترتيب الذكرى منه لتفصيل بعد اجمال ، مثل توضأ فغسل وجهه ويديه .

وكقوله تعالى (ونادى نوح ربه فقال ربّي ان ابني من أهلي) ومنه : مجرد الترتيب نحو جاء زيد ، فقام عمرو ، وكقوله : بسقط اللوا بين الدخول فَحَوْمَل .

(ويختص العطف بالفاء) : دون بقية حروف العطف ، بما ، اذا كانت صلة الموصول متحملة ، لضمير يعود اليه ، ثم يعطف عليها بجملة لاضمير فيها ، يعود للموصول ، كقولهم : الذي يَطيرُ فيغضبُ زيد الذبابُ ، ومثله الذى تُطيعهُ فيرضى الله أبوك . فان يغضب لايجوز عطفها على يطير بغير الفاء ، لأن يطير متحمل لضمير يعود إلى الموصول ، وأما يغضب فليس فيها ضمير ، لأن فاعلها مذكور ، وهو زيد ، فلا تصلح ان تكون صلة للموصول إلا بالفاء ، لأن الفاء تجعل الجملة المعطوفة بمنزلة الجزء من الجملة المعطوف عليها ، فهي مشعرة بالسببية ، فلا تحتاج إلى ضمير زائد على الضمير الذى تحملته الجملة الأولى .

(وأما الترتيب بثم) : فيأتي منه ترتيب معنوي ، وترتيب ذكري .

(أما المعنوى) : فهو ان يكون المعطوف لاحقاً للمعطوف عليه في الحكم ، متراخياً عنه في الزمن ، كقوله تعالى (وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتباه ربه فتاب عليه فهدى) .

(وأما الترتيب الذكرى) : فهو ترتيب لمجرد الذكر ، نحو جاء زيد ثم عمرو ، وقوله تعالى (ثم آتينا موسى الكتاب) .

(فائدة) : قد تقع الفاء موقع ثم ، وبالعكس .

(فالأول) : كقوله تعالى (والذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى) ، مع الفاصل الكثير بين خروج المرعى ، وجعله غثاءاً ، أي يابساً .

(والثاني) كقول الشاعر .

كهزّ الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

إذ لافاصل بين جريه في الأنابيب واضطرابه ،

(وقد تأتي ثم) : عكس الترتيب المعنوي كقوله تعالى (هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) ، وكقول الشاعر :

ان من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

العطف بحتى :

تأتي حتى لعدة معاني منها ، (الجارة) : وهي بمعنى إلى ، نحو حتى مطلع الفجر ، وبمعنى كي نحو (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردونكم) ، واسلم حتى تدخل الجنة ، فيؤول الفعل بعدها بمصدر ، يكون مجروراً بها ، أى حتى مقاتلتكم ، وحتى دخولك الجنة . ومنها (الابتدائية) : وهي الداخلة على الجمل ، وتكون الجملة معها استئنافية ، كقوله :

فواعجبا حتى كليبٌ تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشع

ومنه قواله تعالى : (وزلزلوا حتى يقول الرسول) على قراءة رفع يقول

ومنها (العاطفة) : ـ وهي المقصودة هنا ، وتكون بمعنى الواو ، نحو استنّت الفصال حتى القَرعى .

وشروطها ثلاثه : ـ

١ ـ ان يكون معطوفها اسماً ظاهرا لا ضميرا ، فلا يصح قام القوم حتى ك .

٢ ـ كون معطوفها اما بعضا من جمع ، او جزء من كل ، او شبه جزء من كل ، نحو قدم الحاج حتى المشاة . واكلت السمكة حتى راسها واعجبتني الجارية حتى حديثها ، او حتى ثيابها ، ولا يصح حتى ولدها ، لأن ولدها لا يشبه ان يكون جزءاً ، منها بخلاف حديثها وثيابها .

٣ ـ كون معطوفها غايه لما قبلها ، نحو احبك الناس حتى العلماء او حتى الجهّال . واشكل على الشرط الثاني بقوله : (التي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها) . من ان النعل ليس بعضا ، ولا جزءا ، من الصحيفه والزاد . واجيب عنه بان المراد التي ثقله ، والنعل من الثقل .

(وتختص حتى) : ـ بعطف المفردات ، او المؤوله بالمفرد ، دون الجمل الصريحه لان كون معطوفها جزءاً من المعطوف عليه ، لا يلتئم مع الجمل . كما انها اذا عطفت على مجرور اعيد معه حرف الجر ، فرقا بينها وبين حتى الجارة ، فتقول مررت بالقوم حتى بزيد ، ولا تقول حتى زيد كما تقدم ذلك مفصلا في مبحث حروف الجر فراجعه .

العطف بام : ـ

أم العاطفه تأتي متصله ، ومنقطعة .

(اما المتصله) : ـ فهي التي تقع بعد احدى همزتين همزة (التسوية)

نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذوهم لايومنون)، وهمزه (التعيين) وهي همزة يقصد بها ، وبام ما يقصد بلفظ أي التعيينيه ، أي يقصد بها تعيين احد الامرين ، نحو ازيد في الدار ام عمرو ، فانه بمنزلة ان يقول ايهما في الدار .

والفرق بين الهمزتين ان همزة التسوية لا تحتاج الى جواب ، وهي كالجمله الخبريه تحتمل الصدق والكذب ، ولا تقع ام المعادله لها الا بين جملتين مؤولتين بالمفرد ، بخلاف همزة التعيين . فانها تحتاج الى جواب بان تقول زيد ، او تقول عمرو . وهي جملة انشائيه لا تحتمل الصدق والكذب وتقع معادلتها بين المفرد والجمله ، كقوله تعالى (أأنتم اشد خلقا ام السماء بناها) . وبين الجملتين الصريحتين ، كقوله شعيب ابن سهم ام شعيث بن منقر ، وحذفت الهمزه في البيت لدلالة ام ، ولفظ ما ادري عليها ، وسميت هذه الهمزه متصله ، لعدم استغناء ما بعدها بما قبلها ، وما قبلها بما بعدها .

(واما ام المنقطعة) : - فهي على ثلاثة انواع :-

١ - ما تكون مسبوقة بالخبر ، كقوله تعالى (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين) (ام يقولون افتراه) .

٢ - ما تكون مسبوقه بهمزه استفهام غير حقيقي ، كالانكاري كقوله تعالى (ألهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها) ، فهو بمنزلة النفي ، والمتصله لا تقع بعده .

٣ - ما تكون مسبوقة باداة استفهام غير الهمزه ، كقوله تعالى (هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء) .

وتكون هي في ثلاث حالات :-

(الاولى) : - انها لمجرد الاضراب ، (نحو هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء) .

(الثانيه) : ـ المتضمنه لمعنى الاستفهام الانكارى الذي هو بمنزله النفى ، نحو (ام له البنات ولكم البنون) فانها في تقدير ام اَلَهُ البناتُ ، ولولا تقدير الهمزه لبطل المعنى .

(الثالثه) : ـ المتضمنه معنى الاستفهام الطلبي ، نحو قولهم انها لابِلٌ ام شاءٌ اي بل اهى شاءٌ . والمنقطعه تقع بين جملتين غير مؤولتين .

فإن قلت ما الفرق بين (ام المتصله) الواقعه بعد همزة التعيين ، حيث ذكرت انها تقع بين جملتين غير مؤولتين بالمفرد ، نحو قوله :

فوالله ما ادرى وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر

وبين (ام المنقطعه) الواقعة بعد همزه الاستفهام الانكارى ، وقد ذكرت انها ايضا تقع بين جملتين غير مؤولتين بالمفرد ، نحو (اَلهَم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها) .

قلت الفرق بينهما ان الهمزة الاستفهاميه في الاولى من الاستفهام الحقيقي ، وفي الثانيه من الاستفهام المجازى ، واَنَّ ام في الاولى تحتاج الى الجواب عنها ، باحد الامرين ، فيقال شعيث ابن سهم او يقال ابن منقر . وام في الثانيه لا تحتاج الى الجواب عنها ؛ وان ام في الأولى لا تاتي بمعنى بل الا ضرابيه ، بخلاف المنقطعة .

العطف بأِمَّا : ـ

إن (اِمّا) مركبه من ان وما ، والفرق بينها وبين اَمّا المفتوحه :

او لا : ـ (بان المفتوحه) تدخل على الاسماء ، نحو أما انا فساعمل كذا ، (والمكسورة) تدخل على الافعال نحو اِمّا اقمت فافعل كذا .

وثانيا : ـ (بان المفتوحه) تأتي في مقام الطلب ، نحو اما الله فاعبده ، واما الخمر فلا تشربه ، وفي سياق الخبر ، نحو اما زيد فقد

خرج ، (والمكسورة) تجيء في مقام معانى (أو) الخمسة المتفق عليها وهي أ ـ التخيير : نحو تزوج اما هنداً واما اختها . ب ـ الاباحة : نحو جالس اما الحسن واما ابن سيرين ، جـ ـ التقسيم : نحو الكلمة اما اسم ، واما فعل واما حرف . د ـ الابهام : نحو اما انا ، وأما أنت لفي خير . هـ ـ الشك : نحو سر بنا أما يوماً واما بعض يوم .

والفرق بين إمّا المكسورة هذه ، وبين (أو) هو أن أو يفتتح معها على الجزم ، ثم بعدها يطرأ الشك ، نحو جاء زيداً ، وعمرو . فانك تثبت المجيء لزيد أولا ، بصوره الجزم ، ثم حين تقول أو عمرو يقع التشكيك في مجيء زيد ، وأما إمّا فانها يفتتح الكلام معها على التشكيك ، كما يختتم بعدها به . نحو قام اما زيد واما عمرو .

وتقترن إما غالباً بواو العطف ، فتقول فاما كراسيها وإمّا لحودها ولذلك اختلفوا في ان العطف بها ، وانها هي العاطفـــة ، أو أن العطف بالواو ، وهى لمجرد المعاني الخمسة .

وقد تنفصل عن الواو . وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، كقوله :

ياليتما آمنا ثالث نعامتها أيما الى جنة أيما إلى نار

وذلك يدل على انها هي العاطفة ، وان كان فيه ثلاث مخالفات : فصلها عن الواو ، وتبديل ميمها ياء ، وفتح الفها .

العطف بلكن :

تأتي لكن مخفّفة من الثقيلة ، وتأتي خفيفة بأصل وضعها .

(أما المخففة) : فتكون حرف ابتداء لاعاطفة ، وهي للاستدراك ، أي انها تقع قبل الجمل ، فيبدأ بها الجمل ، كقوله تعالى (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) ، وقوله تعاى (لكن الله قتلهم) .

(أما الخفيفة) : فهي العاطفة ، نحو ماقام زيد لكن عمرو .

ويشترط فيها ثلاثة شروط :

(الأول) : ان يتقدمها نفي أو نهي ، نحو ماقام زيد لكن عمرو ، ولم يقم زيد لكن عمرو ، فان لم يتقدمها النفي أو النهي ، قلت فيها قام زيد لكن عمرو ولم يقم ، وليقم زيد لكن عمرو لايقوم .

(الثاني) : ان يكون معطوفها مفرداً ، كالمثال السابق .

(الثالث) : أن لاتقترن بالواو ، فلا تقول ماقام زيد ولكن عمرو فلو دخلت عليها الواو جردت هي عن العطف ، لامتناع دخول العاطف على العاطف ، وكان العطف بالواو ، وأما قوله تعالى (ماكان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله) ، فالعاطف هو الواو ، فيجب تقدير كان بعدها ، أى ولكن كان رسول الله ، لأن المتعاطفين بالواو إذا كانا مفردين لايختلفان بالايجاب والسلب .

العطف بلا :

تأتي (لا) لمعان كثيرة :

أ ـ النهي ، مثل لايقم زيد . ب ـ والنفي للجنس ، مثل لا رجل في الدار . جـ ـ والنفي للوحدة ، مثل فانا ابن قيس لابراح . د ـ والجواب مثل هل قام زيد فتقول لا . هـ ـ والزائدة كقوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة و ـ (والعاطفة) ، مثل جاء زيد لاعمرو ، واضرب زيداً لاعمراً .

ويشترط في عاطفتها ثلاثة شروط :

(الأول) : أفراد معطوفها ، مثل جاء زيد لاعمرو .

(الثاني) : كونها اما بعد الأمر مثل اضرب زيداً لاعمراً ، أو بعد الاثبات ، مثل جاء زيد لاعمرو . أو بعد النداء ، نحو يابن أخي لايابن عمي

وهناك شرطان آخران :

(أحدهما) : ان لاتقترن بعاطف ، فاذا قلت جائني زيد لابل عمرو أو قلت ماجائني زيد ولا عمرو ، فالعاطف هو بل ، والواو .

(ثانيهما) : ان يتعاند متعاطفاها ، فلا يجوز جائني زيد لا رجل ، أو جائني رجل لا زيد ، لصدق كل منهما على الآخر ، بل تقول جائني رجل لا امرأة .

و (لا) تفيد القصر . اما (قصر الافراد) كما إذا اعتقد السامع ان زيداً كاتب وشاعر ، فنقول له زيد كاتب لاشاعر ، أو (قصر القلب) كما اذا اعتقد انه جاهل لاعالم ، فتقول له زيد عالم لا جاهل . فتقلب معتقده إذ لايمكن له ان يعتقدهما معاً ، بخلاف الصورة الأولى .

العطف في بل :

بل ، مثل لكن ، تأتي ابتدائية ، وعاطفة ، (أما الابتدائية) فانها تأتي حيث تقع بعدها الجملة ، ويكون المقصود بها :

أما الانتقال من غرض إلى آخر ، كقوله تعالى (قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا) ، إذ لاربط للجملة التي بعدها بالجملة التي قبلها .

وأما الأبطال : أي ان الجملة الآتية بعدها انما هي لابطال مؤدى الجملة السابقة عليها ، كقوله تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون) ، فهذه هي بل الابتدائية .

(وأما بل العاطفة) : فانها تأتي لمعنيين : (أحدهما) : ان يكون مفادها هو تقرير حكم ماقبلها ، وجعل ضده لما بعدها ، وذلك إذا وقعت بعد نفي أو نهي ، وكان مدخولها مفرداً ، نحو ما قام زيد بل عمرو ، ولايقم

زيد بل عمرو .

(وثانيهما) : أن يكون مفادها إزالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها ويبقى ماقبلها كأنه مسكوت عنه ، وذلك إذا وقعت بعد مثبت ، نحو جاء زيد بل عمرو .

العطف على الضمير :

الضمير كما تقدم في بابه يأتي (منفصلا) مثل أنا ، وأنت ، وهو ، واياي (ومتصلا) والمتصل يأتي (مستتراً) مثل زيد قام ، وعمرو قعد ، ففى قام ، وقعد ، ضمير مستتر ، ويأتي (بارزاً) أما (مرفوعاً) مثل قمت قمنا ، قاما ، قاموا . أو (منصوباً) مثل ضربني ، ضربك ، ضربه ، أو (مجروراً) مثل مرّبي ، ومرّبك ، ومرّبه .

(أما المنفصل) : فيجوز عطفه ، والعطف عليه . مرفوعاً كان ، أو منصوباً ، مثل أنا وزيد في الدار ، وقوله تعالى (وانا وايّاكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) ، ومثل زيد وأنا ذاهبان .

(واما المستتر) : ـ فلا يجوز العطف عليه ، الا مع الفصل بضمير منفصل ، يكون مؤكدا للمستتر ، نحو قام هو وزيد ، فلا تقول قام وزيد .

(اما البارز المرفوع) : ـ فهو كذلك لا يجوز العطف عليه الا بفصل ، اما بضمير منفصل ، يكون مؤكداً له ، كقوله تعالى (مالم تعلموا انتم ولا آباؤكم) . واما بغير الضمير كالمفعول ، نحو قوله تعالى (يدخلونها ومن صلح من آبائهم) . وقد يفصل بلا العاطفه ، كقوله تعالى (ما اشركنا ولا آباؤنا) . وبالهمزة ، كما فى قوله تعالى (أئنّا لمبعوثون اَوَ آباؤنا الاوّلون) .

(واما البارز المنصوب) : ـ فيجوز العطف عليه ، لانه لم ينزل

من الفعل منزلة الجزء ، كالمستتر نحو ضربتك وزيدا .

(واما البارز المجرور) : ـ فاكثر النحاة على انه لا يجوز العطف عليه ، الا باعادة عامل الجر معه ، كقوله تعالى (فقال لها وللارض ائتيا طوعا او كرها) ، (وعليها وعلى الفلك تحملون) . (وينجيكم منها ومن كل كرب) وذلك لأن الضمير المجرور شبيه بالتنوين لمعاقبته له ، نحو قوله تعالى (وبشر عبادِ) . بحذف ياء المتكلم ، والتنوين ، فكما لا يجوز العطف على التنوين ، فالمجرور مثله .

ولكن بعضهم جوز العطف عليه ، لوروده في الكتاب العزيز ، كقوله تعالى (واتقوا الله الذي تسألون به والارحامِ) ، على قراءة الجر في الارحام ، وكقوله تعالى (وكفر به والمسجد الحرامِ) . وكقول الشاعر : ـ فاذهب فما بك والايامِ من عجب . وقول الآخر : ـ ومابينها والكعيب غُوطٌ نقانِفُ . وحمل كل ذلك على اضمار حرف الجر لا داعي له .

حذف الفاء والواو : ـ

يجوز ان تحذف الفاء العاطفه مع معطوفها ، وان تحذف الواو العاطفه وحدها ، ومع معطوفها ، اذا امن اللبس . وكان المعطوف عليه دالاً على حذفها ، اما حذف الفاء فنحو قوله تعالى (ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم) . اذ التقدير فامتثلتم فتاب عليكم ، لترتيب التوبه على الامتثال لا على قتلهم انفسهم . وكقوله تعالى : (فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر) ، والتقدير فافطر فعدة .

(واما حذف الواو مع معطوفها) : ـ فكقوله تعالى (لانفرق بين احد من رسله) ، التقدير بين احد واحد . لأن بين لاتقع الا بين اثنين ،

وكقول النابغه : ـ

فما كان بين الخير لوجاء سالماً ابو حُجرٍ الا ليالٍ قلائل

التقدير فما كان بين الخير وبيني .

(واما حذف الواو وحدها) : فكقوله كيف اصبحت ، كيف امسيت مما يغرس الود فى فواد الكريم . التقدير وكيف امسيت .

حذف عامل المعطوف فقط : ـ

تختص (الواو) بجواز حذف عامل معطوفها . مع بقائها ، وبقاء معطوفها ، والمعطوف عليه ، وذلك اذا كان الكلام دالا عليه ، كقوله تعالى (والذين تبئوا الدار والايمان) ، اذا التقدير واعتقدوا الايمان ، لان الايمان لا يتبوّء ، وكقوله تعالى (يا أدم اسكن انت وزوجك الجنة) . التقدير (ولتسكن زوجك الجنة) ، فان اسكن ، وهو فعل امر ، لايعمل الرفع في الاسم الظاهر .

ومثله قول الشاعر : ـ

اذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

التقدير وكحّلنَ العيونا .

(حذف المعطوف عليه فقط) : ـ ويجوز حذف المعطوف عليه ، اذا دل عليه الكلام كقولك لمن قال لك مرحبا ، وبك واهلا وسهلا ، تقديره وبك مرحبا ، ومثله قوله تعالى (ولتصنع على عيني) ، اي ولترحم ولتصنع . وقوله تعالى (ولن يقبل من احدهم ملؤ الأرض ولو افتدى به ، التقدير ولو ملكه وافتدى به ، وقوله تعالى (افنضرب عنكم الذكر صفحا) ، التقدير افنهملكم فنضرب عنكم الخ .

(عطف الفعل على الفعل : والاسم) : ـ يجوز عطف الفعل على الفعل

بشرط اتحاد زمنهما ، وان اختلفا في اللفظ ، وعلى الاسم الشبيه بالفعل .

اما على الفعل ، فكقوله تعالى (يقدم قومه فاوردهم النار) . (واما على الاسم) فكقوله تعالى (او لم يروا الى الطير صافات ويقبضن) ، وقوله تعالى (والمصدقين والمصدقات واقرضوا الله) ، وقوله تعالى (والمغيرات صبحا فاثرن به نقعا) .

واما عطف الاسم على الماضي ، فانما يجوز اذا كان هنا ما يقرب الماضي من الدلالة على زمن الحال :

كقول الشاعر : ـ

يا رُبَّ بيضاء من العواهج ام صبي قد حَبَا ودارج

فان قد التحقيقيه قربت معنى حَبَا الى الحال فصح عطف الاسم عليه ، وهو دارج .

مبحث البدل

(البدل) : ويسمى بالترجمه ، وبالتبيين ، وهو التابع المقصود بالحكم بلاواسطه ، وهذا التعريف قد اشتمل على قيدين : -

(الاول) : - قوله المقصود بالحكم ، ويخرج به من التوابع ، كل من (النعت) نحو جاء زيد فاضل . (والتوكيد) نحو جاء زيد نفسه ، (وعطف البيان) نحو جاء ابو حفص عمر : فان هذه التوابع غير مقصودة بالحكم ، وانما المقصود به هو متبوعاتها ، بخلاف البدل ، مثل جاء زيد اخوك . فانه هو المقصود بالمجيىء ، وانما ذكر المبدل منه وهو زيد ، تمهيدا وتوطئة لتقرير الحكم بالمجيء الى الاخ .

(القيد الثاني) : - هو قوله بلا واسطة ، ويخرج به عطف النسق ، مثل جاء زيد وعمرو ، فان المعطوف وان كان مقصودا بالحكم ، مثل المعطوف عليه ، الا انه مقصود بواسطة حرف العطف ، وهذا بخلاف البدل ، نحو جاء زيد اخوك ، فان الاخ مقصود بالحكم ، بلا واسطة شيء .

قيل ان الخارج بهذا القيد ليس هو كل حروف العطف ، بل هو خصوص لكن ، وبل ، باعتباران معطوفهما هو المقصود بالحكم . والحق خلافه ، فان المقصود بالحكم في قولنا ، ما قام زيد لكن عمرو ، هو المعطوف عليه ، وهو زيد ، فان الحكم هو نفى القيام ، وعدم القيام ثابت لزيد ، لا لعمرو ، والثابت لعمر هو ضده ، وهو نفس القيام ، فالمعطوف بلكن يخرج بالقيد الاول .

واما بل : ـ فان لها حالتان : ـ

(الاولى) : ـ ان يتقدمها نفى ، او نهي ، نحو ما جاء زيد بل عمرو ، وفي هذه تكون بل مثل لكن ، في ان الثابت لمعطوفها ، هو ضد الحكم السابق ، فتخرج بالقيد الاول .

(الثانية) : ـ اذا تقدمها مثبت ، نحو جاء زيد بل عمرو ، وفي هذه يكون المقصود بالمجيء هو المعطوف وهو عمرو ، وتكون بل قد نقلت الحكم من المعطوف وهو زيد اليه ، فتخرج بالقيد الثاني .

فاتضح من جميع ذلك ، ان القيد الاول ، تخرج به جميع التوابع حتى عطف النسق ، الا بل ، في حاله تقدم الاثبات عليها ، فتخرج بالقيد الثاني

اقسام البدل اربعة : ـ

أ ـ (بدل الكل من الكل) ، نحو جاء زيد اخوك ، وجاء القوم اعمامك

ب ـ (بدل البعض من الكل) ، نحو اكلت الرغيف نصفه جـ ـ (بدل الاشتمال) نحو اعجبني زيد حسنه او ثوبه . د ـ (بدل المباين) نحو اكلت تمرا زبيبا ، وجاء رجل حمار .

(فاما بدل الكل) : ـ فانه يشمل ماله اجزاء ، كجيش ، وزيد وما ليس له اجزاء ، كالله سبحانه ، فقد ثبت انه بدل من العزيز الحكيم في قوله تعالى (صراط العزيز الحميد الله) ، فتسمية هذا النوع بالمطابق اولى ، من تسميته بدل الكل .

(واما بدل البعض) : ـ فانه الذي يكون البدل بعضا ، من المبدل منه ، كقوله تعالى (ثم عموا وصمّوا كثيرا منهم) ، ونحو اكلت الرغيف نصفه .

(واما بدل الاشتمال) : ـ فمنه ما يدل على معنى في متبوعه ، نحو

اعجبني زيد حسنه ، ومنه ما يكون مستلزما لمعنى في متبوعه ، نحو اعجبني زيد ثوبه ، ومنه قوله تعالى (يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) ، على قراءة الكسر ، في قتال ، فهو بدل من الشهر الحرام ، ونحو قوله تعالى (واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت من اهلها) ، فان اذ انتبذت بدل اشتمال من مريم ، اي اذكر في الكتاب انتباذها .

ويشترط في بدل الاشتمال امران : ـ (احدهما) : ـ امكان فهم معناه عند حذف البدل ، فلا يصح عقلت زيدا بعيره .

(وثانيهما) : حسن الكلام بعد حذف البدل ، فلا يصح اسرجت زيدا فرسه ، لأنه بعد حذف البدل يكون مستهجناً .

والغالب في بدل الاشتمال . ومثله بدل البعض مصاحبتهما لضمير عائد الى المبدل منه ، نحو اعجبني زيد حسنه ، واكلت الرغيف ثلثه ، وقد يخلو ان منه ، نحو قوله تعالى (ولله على الناس حجُ البيت من استطاع اليه سبيلا) ، بناء على اظهر الاحتمالين فيها ، ان من استطاع بدل بعض من الناس ، لا فاعل لحج البيت ، وكقوله تعالى (قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود) ، فان النار ذات الوقود بدل اشتمال من الاخدود ، والآيتان خاليتان من الضمير العائد ، على المبدل منه .

واقسام البدل على نحوين : ـ (احدهما) : ـ ما يكون فيها المبدل منه مشعرا بذكر البدل ، ولو بوجه ، وهو ثلاثة : ـ بدل الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، و (ثانيهما) : ـ ما لا يكون فيها المبدل منه مشعرا بذكر البدل ، وهو القسم الرابع ، وهو المباين بقسميه .

(واما بدل المباين) : ـ فهو قسمان : ـ بدل اضراب ، وبدل غلط .

(اما الاضراب) : ـ فهو ما كان المتكلم فيه قاصدا للمبدل منه ، ثم عدل عنه الى البدل ، نحو اكلت تمرا زبيبا فهو بقوة ، ان يقول بل زبيبا .

(اما الغلط) : فهو مالم يكن فيه المتكلم قاصدا لذكر المبدل منه ، وانما تلفظ به نسيانا ، وغلطا ، واشتباها ، ثم ذكر البدل ، نحو جاء رجل حمار ، فيما اذا اردت ان تقول جاء حمار ، فقلت جاء رجل .

(فائدة) : يجوز ان يبدل الاسم الظاهر ، من الظاهر مطلقاً ، سواء كانا معرفتين ، أونكرتين ، أو مختلفين ، ويجوز أن يبدل الضمير من الظاهر نحو رأيت زيد أباه ، وهذا لاكلام فيه ، وأما ابدال الظاهر من الضمير فان كان (ضمير غيبه) فانه يبدل منه بلا شرط ، فتقول ضربته زيداً . ومنه قوله تعالى (واسرّوا النجوى الذين ظلموا) ، بناء على ان الذين ظلموا بدل من الواو في واسرّوا .

وان كان ضمير متكلم ، أو مخاطب . فلا يبدل منه الاسم الظاهر بدل كل ، من كل ، إلا إذا أفاد المبدل فائدة التوكيد من الاحاطة والشمول ، كقوله تعالى (تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا) وكقولك جئتم صغيركم وكبيركم ، فان لم يدل على الاحاطة ، لايبدل منه ، فلا تقول رأيتك زيداً . نعم يبدل منه بدل اشتمال ، وبدل بعض . أما بدل الاشتمال فكقوله :

ذريني ان أمرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا

فان حلمي بدل اشتمال من ياء المتكلم ، في الفيتني ، أي وما الفيت حلمي مضاعا ، واما بدل البعض فكقوله :

أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم

فان رجلي بدل من ياء المتكلم ، في أوعدني ، أي أوعد رجلي .

اثبات همزة الاستفهام في البدل :

اذا كان المبدل منه اسماً مستفهماً عنه ، وجب اثبات همزة الاستفهام

فى بدله ، فتقول من هذا : أسعيد أم علي ، وكم مالك أعشرة أم عشرون وهمزة الاستفهام وان جاز حذفها في غير هـذا المورد ، نحو شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقَر . إلا انها هنا تثبت ، ليعتمد عليها الاستفهام عن المبدل منه ، فلا تقول من هذا سعيد أم علي ، ولاكم مالك عشرة أم عشرون .

(فائدة) : يبدل الفعل من الفعل ، كقوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق اثما ، يضاعف له العذاب) فيضاعف بدل من يلق ، ولذلك جزم .

وتبدل الجملة من الجملة : كقوله : (أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين) ، وكقوله تعالى (قالوا مثل ما قال الأولون) ، (قالوا أأذا متنا وكنا تراباً وعظاما أئنا لمبعوثون) ، وقوله تعالى (قال ياقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسألكم أجراً وهم مهتدون) .

فكما يصح ابدال الاسم من الاسم ، كذلك يصح ابدال الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة ، إذا كانت الجملة الثانية أوفى بتأدية المعنى من الأولى ، كما عرفت في الآيات المتقدمة .

مبحث النداء

حروف النداء ثمانية :

وهي : ألف مفتوحة (آ) ، ألف ممدودة ، أىْ ، (أي) (يا) (آيا) (هيا) (وا) .

وهل هو مرتبتان ، قريب وبعيد كما قاله بن مالك أو ثلاث ، قريب ومتوسط ، وبعيد ، كما قاله ابن برهان . فعلى مذهب ابن مالك ، تكون الألف المفتوحة فقط للقريب ، و(وا) للمندوب ، والباقي للبعيد . ومذهب المبرد أنّ أو ، أيْ ، للقريب ، وايا وهيا، للبعيد ، ويا للقريب والبعيد : ومذهب ابن برهان ، أنّ المفتوحة للقريب ، وأي للمتوسط ، وأيا وهيا للبعيد ، ويا للجميع .

واتفقوا على جواز نداء القريب بحروف البعيد ، دون العكس .

(وتختص (يا)) دون باقي الحروف بنداء لفظ الجلالة فيها دون غيرها ، فهي أعم من الباقي .

وأما المندوب فله (وا) مطلقاً ، أي في كل حالاته وله أيضاً . (يا) ان لم تلتبس بالمنادى ، فانك ان قلت يازيد كان من المنادى ، وان قلت يازيداه ، كان من الندبة ، كقول جرير في عمر بن عبد العزيز :

حملّت أمراً عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله ياعُمَرا

فلو قال ياعمر لكانت يا للنداء .

حذف حرف النداء :

يجوز حذف النداء ، والاكتفاء بالمنـادى لتضمنه معنى الخطاب في أكثر الموارد ، كقوله تعالى (يوسف أعرض عن هذا) ، وقولك زيد أقبل وقوله تعالى (سنفرغ لكم أيها الثقلان) وقوله تعالى (ان ادّوا اليّ عباد الله) . ويقل هذا الحذف في اسم الجنس ، واسم الاشارة ، كما في قولهم

أصبح ليل ، واطرق كرى ، وافتد مخنوق ، وثوبي حجر

وقوله تعالى (ثم انتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) ، وقول المتنبي هذى برزت لنا فهجتِ رسيساً .

ويمنع حذفه في خمسة موارد :

١ ـ في المندوب : لأن الندبة تقتضي الأطالة ، ومد الصوت ، فحذف حرف النداء ينافيه ، نحو وازيداه .

٢ ـ في الاستغاثة : لأن الباعث عليها شدة الحاجة إلى الغوث ، والنصرة والحذف ينافية ، نحو يا لَزَيد .

٣ ـ في المضمر : نحو ياأباك .

٤ ـ وفي لفظ الجـلالة : لأنه لو حذف فيها حرف النداء ، لفاتت الدلالة على النداء .

٥ ـ في المتعجب منه : نحو ياما أعظم صولتك . (وياما اميلح غزلانا شدَنَّ لنا ، لأنه لوحذف ، لفاتت الدلالة على النداء .

اعراب المنادى وبناؤه :

لايخلو الأسم المنادى من ان يكون ، أما مفرداً ، أو مضافاً ، أو شبيهاً

بالمضاف ، والمفرد أما ان يكون معرفة ، أو نكرة . والنكرة أما ان تكون مقصودة في النداء ، أو غير مقصودة ، والمعرفة اما ان يكون معرباً ، أو مبنياً ، فالأقسام ستة :

١ ـ (المفرد المعرفة المعرب) : وحكمه في النداء والبناء ، ويبنى على ماكان يرفع به قبل النـداء ، نحو يازيد ، وانما بني لشبهه بالضمير ، في ياأنت في كونه مفرداً ، ومعـرفة ، ومتضمناً لمعنى الخطاب . وبنى على مايرفـع به ، ايثاراً له بأقوى الأحوال اذ كان معرباً ، فتقول يازيـد ، وياهند ، ويازيدان ويازيدون ، وياهندان ، وياهندات ،

٢ ـ (النكرة المقصودة) : وحكمها حكم المنادى المفرد المعرفة ، من البناء على ماكانت ترفع به قبل النـداء لأنها قد اكتسبت تعريفاً عارضياً بسبب القصد ، نحو يارجل ويا امرأة ، ويارجلان ويامرأتان ، ويارجلون أو رجيلون ، ويانساء بالبناء مرفوعاً .

٣ ـ (المفرد المعرفة المبنى) : وحكمه حكم المفرد المعرفة المعرب ، وتظهر الثمرة في نعته ، نحو ياهذا الرجل ، وياسيبوية الفاضل ، برفع الرجـل ، والفاضل ، ونصبهما .

وحيث كان المنادى مبنى اللفـظ ، مرفوعاً ، فان محله النصب على المفعولية ، فان قولنا يازيد يتضمن معنى أدعو زيداً ، فقام حرف النداء ، مقام الفعل المحذوف ، وتظهر الثمرة في تابعه ، فيجوز فيه الرفع ، تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لمحلّه . فتقول يازيد الظريفُ ويارجـل الكريمُ ، وان شئت قلت الظريفَ ، والكريمَ ، بالفتح .

٤ ـ (النكرة غير المقصودة) : كقول الأعمى ، يارجلا خذ بيدي ، وكقوله :

أيا راكباً أما عرضتَ فبلّغن ندامايَ من نجران ان لاتلاقيا

وحكمها النصب .

٥ ـ (المنادى المضاف) : مثل ياغلام زيد ، وحكمه النصب ، على المفعولية ، لادعو المحذوفة ، التي ينوب عنها حرف النداء .

٦ ـ (المنادى الشبيه بالمضاف) : وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل ، كقولك ياطالعا جبلا ، وياحسناً وجهُهُ ، وحكمها النصب على المفعولية ، لادعو المحذوفة وجوباً .

إذا وصف المنادى بابن مضافاً الى اسم آخر :

فهنا أربع حالات للمنادى ، واحدة يجوز فيه الضم والنصب ، وثلاثة يتعين فيها ضمه ، والحالات هي :

(الأولى) : مايجوز فيه الوجهان : ويشترط فيها

أ ـ ان يكون المنادى الموصوف علما .

ب ـ ان يكون متصلا بلفظ ابن .

جـ ـ أن يضاف الابن الى علم ، نحو (يازيد بن سعيد) ، ففي هذه الصورة الجامعة للشرائط الثلاثة ، يجوز في المنادى البناء على الضم على الأصل وان يتبع المضاف اليه في النصب . في هذه الحالة يحذف الف الابن في الكتابة .

(الثانية) : أن يكون الابن مفصولا عن العلم المنادى بصفة ، نحو يازيدُ الظريفُ ابنَ سعيد ، وهذا المنادى يتعين فيه الضم على الأصل ، وتثبت فيه الف ابن في الكتابة .

(الثالثة) : ان يكون ماقبل الابن ، أي المنادى غير مفرد علم ، نحو ياغلامُ ابنَ سعيد ، وهذا المنادى أيضاً يتعين فيه الضم ، وتثبت فيه الف ابن في الكتابة .

(الرابعة) : ان يكون الاسم الواقع بعد ابن غير علم ، نحو يازيدُ ابنَ أخينا ، وهذا المنادى أيضاً يتعين فيه الضم ، وتثبت فيه الف ابن .

(فالفرق) بين الحالة الأولى ، والحالات الثلاثة الأخيرة ، (أمران) :

١ ـ ان الأولى يجوز في المنادى فيها الوجهان ، الضم ، والنصب ، وفي الثلاثة يتعين فيه البناء على الضم .

٢ ـ ان الف ابن في الأولى تحذف ، وفي الثلاثة تثبت .

(اذا نُوّنَ المنادى) جاز فيه الوجهان :

قد عرفت ان المبني على الضم من أقسام المنادى ، هو المفرد المعرفة والنكرة المقصودة . فلو نوّنَ هذان القسمان ، لضرورة في الشعر ، فانه لايتعين فيهما البناء على الضم ، بل يجوز في المنادى الوجهان ، الضم تشبيهاً له بالممنوع من الصرف ، اذا نوّن مثل أحمد ، والنصب تشبيهاً له بالمضاف والضم في العلم أولى من النصب ، كقوله :

سلام الله يامَطرَ عليها وليس عليك يامَطرُ السلام

ويجوز أن يقول يامطراً ، والنصب في النكرة أولى ، كقوله : أعبد حل فى شعبي غريبا ، ويجوز ضم عبد .

الجمع بين يا ، وال في المنادى :

لما كانت الألف واللام أداة تعريف ، وكانت حروف النداء أيضاً أدوات تعريف ، لذلك لايجوز الجمع بينهما ، فلا ينادى المعرف بأل ، فلا يقال يا الرجل في غير الضرورة ، ويستثنى من ذلك أمران يجوز فيهما الجمع بين الأداتين .

(أحدهما) : لفظ الجلالة ، نحو يالله ، واغتفر هذا الجمع بينهما فيه لأن أل فيه لازمة معوضٌ بها عن همزة آله ، فلا يقاس عليه غيره .

(ثانيهما) : الجملة المحكية ، فانك إذا سميت بالجملة انساناً معرفة بألْ ، جاز الجمع فيه ، بين الأداتين ، كما اذا سميت رجلا ، (المنطلق زيد) فانه يجوز ذلك نداؤه بيا ، تقول يا المنطلق زيد ، ولا يصح الجمع بين الأداتين في غير هذين الموردين . إلا في الضرورة . كقوله :

فيا الغلامان الذان فرا ايا كما ان تعقبانا شرا

نداء لفظ الجلاله بالميم المشدّدة : -

قد عرفت ان لفظ الجلاله يجوز ان يجمع فيه ، في النداء بين ، يا ، وآل ، فكما انه يصح فيه الندآء بيا ، فكذا قد يعوض عن حرف النداء بميم مشددة ، فينادي معها بدون حرف النداء ، نحو اللهمّ ارحمنا وهو شايع كثير ، ولا يجمع بين هذه الميم ، وبين اداة النداء ، الا في ضرورة الشعر ، كقوله : -

انى اذا ما حدث ألمّا اقول يا اللهم يا اللهما

تابع المنادى المضموم : -

اذا نعت المنادى المضموم بنعت ، او اتبع باحد التوابع عدا النعت ، فان ذلك النعت ، او التابع ، لا يخلو من ان يكون اما مفردا ، او مضافا مصاحبا للالف واللام ، او مضافا غير مصاحب لها . فان كان مضافا غير مصاحب لال ، وجب نصبه على الاصل ، نحو يا زيد صاحبَ عمروٍ ، فان كل منادى مضموم يكون من حق تابعه النصب ، سواء كان التابع مفردا ، او غير مفرد ، لان متبوعه وان كان مبنى اللفظ ، الا انه منصوب المحل ، فمن حق تابعه ان يجرى على محله دون لفظه ، ولكن قد يخالف هذا الاصل في باب التوابع ، فيجيء بعضها على وجهين كما سيأتي .

وان كان التابع مضافا مصاحبا لآل ، وليس هو الا الوصف الذي يشبه المفرد .

او كان التابع مفردا ، فانه في هذين القسمين ، يجوز فيه الوجهان (النصب) على الاصل (والرفع) ، لشبهه في المنادى المرفوع في اطراد الهيئة ، فلا يرفع الا المفرد ، او المضاف الذي يشبه المفرد ، وهو الوصف لكون اضافته غير محضه ، تقول في التابع المفرد يا زيد الظريفُ ، بالضم والفتح ، وتقول في التابع المضاف ، يا زيد الحسنُ الوجه ، بفتح الحسن وضمه .

واما اتباع المنادى ببقية التوابع ، فان كان التابع (عطف البيان) (او التوكيد) ، فحكمها حكم النعت ، من لزوم النصب ، اذا كانا مضافين ، غير مصاحبين لال ، وجواز الوجهين اذا كانا مضافين مصاحبين لآل ، او مفردين ، تقول يا غلام بشرا ، وبشرٌ ، ويا تميم اجمعين واجمعون ، وان كان التابع (البدل) ، او (عطف النسق) ، فان حكمها حكم المنادى المستقل ، فيجب الضم اذا كانا مفردين ، نحو يا رجل زيدٌ ، ويا رجل وزيدٌ ، ويجب النصب اذا كانا مضافين ، نحو يا زيدٌ ابا عبدالله ويا زيد وابا عبد الله .

نعم في عطف النسق انما يجب بناؤه على الضم في الصورة المتقدمه ، اذا كان مفردا ، معرفة ، غير مصاحب لآل ، اما اذا كان مصاحبا لها ، فيجوز فيه الوجهان ، الضم ، وهو مختار سيبويه والنصب ، وهو مختار غيره ، تقول يازيد والغلامُ ، بالضم ، والفتح . ومنه قوله تعالى (ياجبال اوّبي معه والطيرَ) برفع الطير ونصبه .

(نداء ايّ) : - اي ، لفظ مُبهم لا يستعمل بدون مخصص ، فهي في غير النداء تتخصص بالاضافه ، تقول امرر بايّهم شئت ، فاذا دخل

عليها حرف النداء ، وجب ان يتخصص بتابع معرّف بالالف واللام ، ويكون هو المنادى في الحقيقه ، وتكون اي وصلةً لندائه ، ويلحق بها هاء التنبيه في المذكر ، فتقول يا ايها الرجل ، وهاء التنبيه ، وتاء التانيث معا في المؤنث ، تقول يا ايتها النفس المطمئنّة ، ويجب رفع هـذا التابع اما على انه نعت لأيّ ، ان كان مشتقا كيا ايها الفاضل . او عطف بيان لها ، ان كان جامدا كياايها الرجل . وتكون هي منادي مبنياً على الضم ، وتابعها مثلها ، واجاز يونس نصبه ، كتابع العلم ، الذي يجوز فيه الوجهان كجاء زيد الظريفُ ، والظريفَ . ولا يكون تابعها علما ، ولا نكرة ، فلا يقال يا ايها زيد ، ولا يا ايها رجل ، ويجوز ان يكون اسم اشاره ، او موصول . مثل يا ايهذا ، ومثل قوله تعالى (يا ايها الذي نزل عليه الذكر)

نداء اسم الاشارة : -

كما يجوز نداء اي اذا كانت وُصلة لنداء المعرف بآل ، فكذا يجوز نداء اسم الاشارة ، اذا كان وصلة لنداء المعرّف بآل ، نحو يا هذا الرجل ، فيجب رفع الرجل كما في يا ايها الرجل ، وعلامة كون اسم الاشارة ، وصلة لنداء المعرف بآل ، انك لو تركت اسم الاشاره ، لاتنادى المعرف بآل ، فلا تقول يا الرجل ، فان لم يجعل اسم الاشاره وصلة جاز لك في ما بعده الوجهان ، الرفع ، والنصب . كما اذا لم تقصد الوصلة بقولك ، يا هذا الرجل ، بل قدّرت الوقف على هذا مستغنياً بافراده عن الرجل .

تكرّر المنادى : -

اذا تكرر لفظ المنادى ، فقيل يا سعد سعد الاوس ، ويا زيد زيد

اليعملات المُذبّـل ، وكان الاسم الثاني مضافا ، كما في المثالين . كان (حكم الاول) : انه يجوز فيه الوجهان ، (الضم) لانه منادى مفرد معرفة ، (والنصب) لانه على مذهب سيبويه هو المضاف الى لفظ الاوس واليعملات (والثاني) مقحم بينه وبين المضاف اليـــه ، او لانه على مذهب المبرد ، مضاف الى محذوف دل عليه الموجود .

(واما المنادى الثاني) : ـ فيتعين فيه النصب لانه منادى مضاف ، لكن اذا ضم الاول ، كان نصب الثاني ، اما على التوكيد ، او البدلية ، او عطف البيان .

المنادى المضاف الى ياء المتكلم : ـ

كثيرا مايضاف المنادى الى ياء المتكلم ، وهذه الكثرة تستدعى فيـه التخفيف . ولا يخلو المضاف الى الياء من ان يكون اما معتلا ، او صحيحا والصحيح اما ان يكون وصفا من المشتقات ، او غير وصف ، فالاقسام ثلاثـة : ـ

(اما المعتل ، والصحيح الذي هو من الاوصاف) : ـ فحكمهـا في النداء هو ثبوت الياء ، تقول يا فتاي ، وعصاى ، ويا قاضيّ ، ويا مسلمَيّ ويا مسلِميّ ، ويا مخرجيّ ، ويا مكرمّي .

(واما الصحيح غير الوصف) : ـ فانـه اذا اضيف الى ياء المتكلم جاز في استعماله ستة وجوه : ـ

أ ـ يا عبدِ بكسر الدال ، وحذف الياء للتخفيف ؛

ب ـ يا عبدىْ ، باثبات الياء ساكنة ؛

جـ ـ يا عبدَ بالفتح ، فقط ، وبلا ياء ، لان الياء لمـــا تحركت ، وانفتح ما قبلها ، قلبت الفا ، ثم حذفت الالف . وبقيت الفتحة دليلا عليها .

د ـ يا عبدا اي بابقاء الالف المبدلة عن ياء .

هـ ـ يا عبدِيَ بابقاء الياء مفتوحة على الاصل .

و ـ يا عبدُ ، بالضم بدون ياء ، ومنشأوه الاكتفاء عن الاضافة بنيتها ، وجعل الاسم مضموما ، كالمنادى كقولهم يا رَبُّ وكقراءة بعضهم (رَبُّ السجن احبّ اليّ) .

(ومن الاول) : ـ وهو الاكثر استعمالا ، قوله تعالى يا عبادِ فاتقون :

(ومن الثاني) : ـ قوله تعالى يا عبادي لا خوف عليكم .

(ومن الثالث) : ـ قول الشاعر :

ولستُ براجع ما فات منّى بلهفَ ولا بليتَ ولا لَوَلّي

اي بقولى يالهف وياليتَ بحذف الياء .

(الرابع) : ـ قوله تعالى (يا حسرتا على ما فرطّت) .

(الخامس) : ـ قوله تعالى (يا عبادِيَ الذين اسرفوا) ، وهذا هو الاصل .

(السادس) : قراءه رَبُّ السجن احب اليّ .

نداء المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم : ـ

كان ما تقدم في نداء المضاف الى ياء المتكلم اذا كان صحيحا ، وقد عرفت الوجوه المتصورة فيه .

اما اذا كان المنادى مضافا الى المضاف الى ياء المتكلم ، فان الياء لا تحذف فيه ، كما حذفت في المضاف اليها المتقدم ، فتقول يا صاحبَ دارى ، ويا غلام جاريَ ، باثبات الياء في جميع الموارد ، الا في مورين : وهما (يا بن امّ) ، (ويا بن عَمّ) ، دون غيرهما مما يماثلهما مثل يا بن ابي ، ويابن اخي ، ويابن خالى ، فان الياء تثبت في جميعها ، الا في هذين المثالين يابن امّ ، ويابن عمّ ، فتحذف الياء فيهما لكثرة استعمالهما كذلك :

ويجوز في ميمها ان تكسر ، وان تفتح . ولا تثبت الياء فيها ولا الف المعاقبة لها ، إلا في الضرورة . كقوله : يابن امي ويا شقيق فؤادي ، وقوله يابنة عمّا لاتلومي واهجعي .

تبدل ياء المتكلم في النداء تاء :

تبدل في موردين خاصة ، وهما : (ياأبي) ، (ويامي) ، فيجوز ان تقول فيهما ياأبَتِ ويا أمَتِ بابدال الياء فيهما الى تاء التأنيث مكسورة أو مفتوحة . ويجوز ابدالها هاءاً ، تقول ياأبَهْ ، ويا أمَهْ . ولكون هذه التاء بدلا من الياء فلا يجوز الجمع بينهما ، فلا تقول ياأبَتي ، ويامَتَى . قالوا وقد تضم هذه التاء ، فيهما وعليه فيكون في زائدهما ، عشر لغات ، ستة منها لغات (عبدي) ، وهذه الأربعة أعني حذف التاء ، والجمع بينها وبين الألف ، تقول يابتاه .

أسماء لازمت النداء :

خُصّ في النداء أسماء لازمت النداء ، فلا تستعمل في غيره ، وهي أكثر ماتستعمل فى الذم ، وتقل في المدح .

(فمنها) : قولهم للرجل يافُلُ ، بضم الفاء واللام ، وللمرأة يافُلَة بمعنى يافلان ويافلانة ، أو يارجل ، ويامرأة ، وليس هو مرخم فلان ، وفلانة ، والا لقال يافلا ، ولما جاء بالهاء في فله : (ومنها) قولهم يالُؤمان لعظيم اللُؤم ، ويالَملأن ، ويالَملأمُ ، له أيضاً .

قيل : (ومنها) يامُكرمان لعظيم الكرم ، بناء على مجيئها ، للمدح أيضاً ، (ومنها) : قولهم يانَومان لكثير النوم ، وهـذه الأمثلة سماعية لاينقاس عليها . ومنها : مايأتى في سَبّ الانثى ، من وزن فُعال ، مبنياً

على الكسر ، من كل فعل ثلاثي ، كقولهم فى سبّها ياخباثِ ، ويا فساقِ ويا لُكاعِ . ويطرد استعمال فعال ، من كل ثلاثيّ ، للدلالة على الأمر . كنزال ، وضرابِ ، وقتالِ بمعنى انزل ، واضرب ، واقتل . ومنهـا : مايأتي فى سب الذكور من وزن فُعَل ، من كل فعل ثلاثى ، نحو يا فُسَق ويا غُدَر ، ويا لُكع . وهذا يسمع في النداء خاصة ، ولا ينقاس عليـه . (أما فُلُ) : فقد تستعمل بغير النداء ، لكن فى الشعر خاصة ، كقوله :

تَضِلُّ فيه ابـلي بالهَوجَلي في لَجَّةٍ أمسكْ فُلاناً عن فُلِ

ومنها : في نداء المجهول ، يا هُنُ ، ويا هُنة ، وفي التثنية والجمع ياهنان ، وياهنون ، ومع الندبة ، واهنان . ومنه قول الحميري :

وابن مَن كان ينـادي من ورآء الحجرات يا هَنات

اخرج الينا اننا أهل هناتِ

أي أهل حاجات ، فالهن الشيء والهنة الحاجة ، والهن مايستقبح التصريح به ، أو هو خصوص الفرج .

مبحث الاستغاثة

(الاستغاثة) : هي نداء المنادى ليخلّص من شدّة ، أو يعين على مشقّة فالنداء استغاثة ، والمنادى مستغاث ، والمنادى من أجله مستغاث له . والغالب في نداء الاستغاثة ، أن يدخل على المستغاث لام الجر المفتوحة ، فيخرج عن البناء على الضم ، ويكون معرباً مجروراً باللام ، لأن دخولها عليه يجعله شبيهاً بالمنادى المضاف في كونه معرباً ، وتفتح معه اللام ، كما تفتح في دخولها على الضمير ، لأنه أشبه الضمير في كونه منادى مفرداً علما . فالمنادى المستغاث معرب ، وتدخل لام الجر أيضاً على المستغاث لأجله ، وتكون مكسورة ، فرقاً بينها وبين لام المستغاث . نحو يا لزيدٍ لعمروٍ ، وقوله :

يا لَقومي ويا لأمثالِ قومي ... لِأناسٍ عُتُوّهم بازدياد

(وإذا عطف على المستغاث) : فان كررت معه ياء ، كانت لام المعطوف مفتوحة أيضاً ، نحو يا لَقومي ، ويا للمسلمين لِزيدٍ ، وكالبيت المتقدم ، لأنها لو كسرت مع المعطوف لالتبس بالمستغاث من أجله . وان لم تتكرر يا ، مع المعطوف كسرت معه لام الجر ، نحو يا لَقومي ، ولِلمسلمين لِزيدٍ ، لعدم اللبس حينئذ . إذاً فلام الجر تفتح · أ ـ مع المستغاث : ب ـ ومع المعطوف إذا تكررت معه · وتكسر أ ـ مع المستغاث لأجله ، ب ـ مع المعطوف على المستغاث إذا لم تتكرر معه يا .

ثم انّ فتح اللام مع المستغاث ، انما هو في غير ياء المتكلم ، وأما

معها فتكسر لأنها تستدعي انكسار ما قبلها كقوله : (فياشوقَ مابقي ويالِي من النوى) . وقيل ان الياء في ويالي مستغاث لأجله .

(وتختص الاستغاثة) : من حروف النداء بـ (يا) ، وحدها فلا يستغاث بغيرها من حروف النداء .

ويجوز في لام الجر في المستغاث ، ان تعقبها الف تكون في آخر الكلمة في المستغاث ، وتكون عوضاً عنها . وحينئذ فلا يجتمعان ، في المستغاث ، لأنها بدل ، ومبدل منه ، فاذا وجدت احداهما فقدت الأخرى وتقول في مثل يالَزيد لِعمرو ويازيداً لعمرٍ ، كقوله :

يالَزيدا لِآملٍ نيلَ عزٍ وغنىً بعد فاقةٍ وَهوانِ

(والمتعجب منه) : يأتي مثل المستغاث في جره بلام مفتوحة ، وفي معاقبة اللام بألف ، وان لم يكن مستغاثاً ، كقولك يالَلعجب لِزيد ، ويا لَلدّاهية ، وفي معاقبتها الألف ، تقول ياعجبا لزيدٍ ، وقد يخلو المنادى من اللام ، ومن الألف ، كقوله ألا ياقوم للعجب العجيب .

مبحث الندبة

(الغرض من الندبة) : هو الاشعار بعظمة المندوب تفجعاً عليه ، نحو وازيداه ، أو توجعاً منه ، نحو وارأساه ، فلا يندب إلا العلم ، وإلا المضاف اضافة توضح المندوب . نحو وازيد ، واعبد الله ، فلا يندب . أ ـ النكرة . ب ـ ولا اسم الاشارة . جـ ـ ولا اسم الموصول المبهم . د ـ ولا اسم الجنس المفرد . إذ لاعذر لنادٍ بها فلا يقال وارجلا ، ولا واهذا ، ولا وامن يأتينا ، وا أيها الرجل ، ولا وا الماء ، أو التراب .

نعم في الموصول اذا اشتهرت صلته ، يجوز فيه الندبة ، نحو وامن حفر بئر زمراه . فالمندوب كالمنادى ، في البناء على الضم في المفرد ، والاعراب في المضاف ، وجواز التنوين في الضرورة ، كقوله وافقعساً واين منى فقعسُ .

وقد يوصل المندوب ، بألف الندبة تكون في الآخر ، وتجتمع مع حرف الندبة ، تقول وازيداً ، واعبد الملكا ، ويحذف لأجل هذه الألف آخر الكلمة .

١ ـ اذا كان الفاً ، مثل موسى ، نقول فيه واموساه ، بألف واحدة هي الف الندبة ،

٢ ـ إذا كان تنويناً في أصله ، نحو وامن نصر محمداه .

٣ ـ إذا كان تنويناً في غير صله ، نحو واابا بكراه ، ويجوز وصلها في آخر الصفة ، نحو وازيداً لظريفاه ، ونحو (واجمجميّ الشاميّتان) :

فتح ماقبل الف الندبة :

إذا لحقت المندوب الف الندبة ، وجب فتح ماقبلها ، لأن الألف لايمكن النطق بها ، إذا تقدمتها كسرة أو ضمة .

نعم إذا كان فتح ماقبل الألف ، يوجب اللبس ، فان الألف نفسها تبدل من جنس الحركة السابقة عليها ، مثال مايجب فيه فتح ماقبل الألف في الندبة . كرقاشِ ، وحذامِ ، مبنيين على الكسر ، تقول فيها وارقاشاه واحذاماه ، بفتح الشين والميم ، ومثل عبد الملكِ تقول فيه واعبدَ الملكاه

ومثال مايلتبس مع الفتح ، مثل (فتاكِ) بكاف المخاطبة ، تقول فيه وافتاكيه ، بكسر الكاف ، ولا تقـول فيه وافتاكاه ، لأنه يلتبس بندبة المذكر . ومثل (فتاه) تقول فيه وافتاُهوه ، ولا تقول وافتاهاه . لأنـه يلتبس بندبة المؤنث .

الحاق هاء السكت بالمندوب :

إذا أردت أن تلحق هاء السكت بالمندوب ، فلا مانع منه إذا كان ذلك في الوقف : فتقـول يازيـداه ، ولك ان تقف على الف النـدبـة بدون الهاء كقوله : فقمت فيه بأمر الله ياعمرا . يعنى ابن عبد العـزيز . وفي الندبة تجيء واعبديا ، وواعبدا ، دون بقية الصور الخمس التي تجيء في النداء .

مبحث الترخيم

(الترخيم) : هو حذف بعض آخر الكلم في النـــداء ، وليس كل منادى يجـــوز ترخيمه ، بل ما يرخم هو المفرد المعرفة أو العلم . وهو اما مؤنث بالهاء ، أو غير مؤنث .

(أما المؤنث بالهاء) : فيجوز ترخيمه ، بحذف الهـاء فقط ، سواء كان على ثلاثة أحرف ، أو على اكثر . وسواء كان مفرداً معرفة ، أو علماً ، أو نكرة . فلا يحذف منه في الترخيم غـير الهاء ، فالثلاثي كشاة ، تقول فيها ياشا أدجني ، أي أسكني البيت . والعلم كفاطمة ، تقول فيه يافاطم ، والنكرة كجارية تقول فيها ياجاري .

(وأما غير المؤنث بالهاء) : فلا يرخم إلا بثلاثة شروط .

١ ـ أن يكون رباعياً فأكثر ، مثل جعفـــر ، وعثمان ، تقول فيهما ياجعفَ ، ويا عثمَ ، فلا يرخم مثل زيد وعمرو .

٢ ـ أن يكون علماً ، فلا يرخم مثل فاضل ، وعالم .

٣ ـ ان لايكون مركباً اضافياً ، مثل عبد الله ، وأبي قحافة ، ولا تركيباً اسنادياً على الأصح ، فلا يرخم مثل تأبط شرا ، وشاب قـرناه ، وأما المركب المزجي ، فيرخم بحذف الجزء الأخير منه ، كسيبويه ، ومعدى كرب . وحضرموت ، وبعلبك ، تقول فيها ياسيب ، ويامعدى ، ويا حضر ويا بعـل .

حذف غير الآخر في النداء .

يجوز في النداء في الترخيم ان يحذف مـع الحرف الأخير . حرف ثاني بثلاث شروط :

١ ـ إذا كان المنادى يشتمل على خمسة حروف فأكثر ، مثل عثمان ، ومنصور ، ومسلمين ، لامثل نزار ، ورسول ، ومجيد .

٢ ـ أن يكون ماقبل الآخر حرف لين ، وهو حرف العلة الساكن الذي تسبقه حركة مجانسة له ، مثل الف عثمان ، وعمران ، واو منصور ، وياء مسكين ، لامثل واو فرَعون ، وياء غِرنيق ، فان الحركة السابقة عليها غير مجانسة لهما ، .

٣ ـ أن يكون حرف اللين زائداً ، كالأمثلة المتقدمة فلو كان أصلياً لم يحذف مع الآخر ، في الترخيم ، كالف مختار مثلا لوجودها في فعله ، فلا تقول يامُختَ ، فلا حذف فيه ، وفي مثل قَطر ، وقِنّور ، ومجيد وفرعون . لعدم توفر الشرائط فيهـا ، نعم خالف الفَرّاءُ والجُرمي فيما يكون قبل حرف اللين ، مثل فرَعون ، وغِرَنيق . فاجروهما مجرى منصور ومسكين ، بحذف حرف آخر مـع الآخر ، فتقول يافرعَ ويا غِرنَ ، ومنعه باقي النحاة .

(ترخيم المركبات) : تقـدم ان المركب الاضافي لايصح ترخيمه ، وان المركب المزجي يصح ترخيمه .

(أما المركب الاسنادي) : فالمعروف عدم جواز ترخيمـه ، ولكن سيبويه نقل جواز ترخيم تأبط شرا ، ياتابط .

وللعرب لغتان في المرخم :

إذا رخمت المنادى ، وقلت في صاحب ياصاح ، فللعرب فيه لغتان

(أحدهما) : لغة من ينتظر ، وهي أن تنوي الحـرف المحذوف ، فكأنك تنتظره ، فتقـرأ الباقي بعد الحـذف على حاله كما لو لم يحذف ، فمثل صاحب تقول فيه ياصاح ، بكسر الحاء .

(وثانيهما) : (لغة من لاينتظر) ، وهي ان تعتبر المرخم بعد الحذف كان منادى ، مستقل برأسه ، فان كان مفرداً علماً ، أو نكرة مقصودة بنيته عل الضم ، فقلت في صاحب وجعفر ، ياصاح وياجعف بضم الحاء والفاء منهما ، وعلى اللغة الأولى تقول ياجعف بالفتح . نعم لو كانت هناك علة تمنع من الضم ، فانها عندهم تتبع ولا يضم ، وذلك مثل ثمود تقول فى ترخيمه على الأولى ، ياثمو ، وعلى الثانية تقول ياثمي بكسر الميم ، وذلك لأنه ليس عندهم من الأسماء المعربة غير الأسماء الستة ، مايكون في آخره واو لازمة وقبلها ضمة ، الا وجب فيه قلب الضمة كسرة ، وقلب الواو ياء ، كما قالوا في جمع دلو ، وجرو أدلٍ ، وأجـرٍ ، واصله ادلُوٍ ، واجرُوٍ ، فابدلت الضمة كسرة ، والواو ياء ، فقيل أدلي ، وأجري . نعم لايجري ذلك في الفعل كيدعو ، ولا في الاسم المبني ، مثل هو وذو الطائية . ولا في غير المضموم قبل الواو ، مثل دَلْوٍ وغزوٍ . ولا في الواو غير اللازمة ، مثل أبوك وأخوك ، لتغيرها في حالة النصب والجر ، بخلاف واو ثمود .

(ترخيم مافيه التأنيث) : فان كانت التاء للفرق بين المذكر والمؤنث ، وجب ترخيمه على لغة من ينتظر فقط ، كمسلمة ، بضم المـيم الأولى ، تقول فيه يامُسلمَ بفتح الميم الأخيرة لابضمها ، لان لايلتبس بنداء المذكر

وان كانت التاء لغير الفرق كمَسلمة ، بفتح الميم الأولى اسم علم ، فانك تقول فيه على اللغتين يامسلم ، بفتح الميم الأخيرة ، وبضمها لعدم اللبس فيها .

(الترخيم بدون نداء) : يجوز في الضرورة ان يرخم آخر الكلمة بدون نداء ، بشرط صلاحية المرخم ، لأن ينادي مثل ترخيم مالك في قوله :

لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريفُ ابنمالٍ ليلة الجوع والخصر

أراد طريف بن مالك ، فرخمه على لغة من ينتظر . فان لم يصلح المرخم للنداء فلا يرخم بدون نداء ، وذلك كما إذ كان معرفاً بالألف واللام ، ومن أجل ذلك خطّئوا من رخم المعرف ، كما في قول رؤبة أوالفاً مكة من ورق الحمى ، أي الحمام .

مبحث الاختصاص

كما يجيء الكلام الطلبي موضع الخبر ، مثـــل احسن بزيد ، واطله حَسُنَ ، زيد حسناً كثيرا ، ويجيء الكلام الخبرى موضع الطلب ، كقوله تعالى (والوالدت يرضعن اولادهن) ، (والمطلقات يتربصن بانفسهن) ، فكذلك يجيء الكلام الخبرى مستعملا في النداء بدون حرف نداء ، ويسمى هذا (الأختصاص) تقول اللهم اغفرلنا ايتها العصابه ، على معنى اللهم اغفرلنا مختصين ، ومثله انا افعل كـذا ايها الرجل ، اى انا افعل ذلك مخصوصا من بين الرجال . فايتها العصابه ، وايها الرجـل ، منصوبان بفعل مضمر ازوما تقديره أخُصُّ او اعني . وكما يأتي الاختصاص بلفظ ايهّا ، وايتّها ، كذلك يأتي معرفا بالالف واللام ، كقوله نحن العرَب اسخى من بذل ، بنصب العرب بمضمر تقديره اخصّ او اعنى .

ويأتي الاختصاص ايضاً مضافا الى المعرف بالالف واللام ، كقوله (ص) فيما روي عنه نحن معاشر الأنبياء لا نورث ذهبـــا ولا فضه . بنصب معاشر بفعل محذوف تقديره اخصّ او اعنى . فالاختصاص يشبه النـــداء لفظا ، ولكنه يخالفه من ثلاث جهات :

أ ـ انه لا يؤتي معه بحرف النداء .

ب ـ انه تصاحبه الالف واللام بخلاف النداء .

جـ ـ انه لابد ان يتقدم عليه شيء من الكلام ، كما في الامثله المتقدمه بخلاف النداء فانه قد يجيء في اول الكلام .

مبحث التحذير والاغراء

(التحذير) : ـ هو تنبيه المخاطب على امر مكروه يجب الاحتراز منه ، كما يقول له اياك والشر .

(والاغراء) : ـ هو امر المخاطب بلزوم شيء يحمد به ، كما يقول له اخاك اخاك ، اي الزم اخاك .

(فامـــا التحذير) : ـ فكثيرا ما يجيء بلفظ اياك ، وفروعـــه ، كاياكما ، واياكم ، واياكنّ ، والشرّ . وقـــد يأتي بغير لفظ اياك ، من الالفاظ الأخر الدالة على التحذير .

فان جاء بلفظ اياك : فانه يجب فيه اضمار الفعل الناصب ، سواء كان لفظ التحذير ، وهو اياك مكرراً ، أو معطوفاً عليه أو مفرداً . وانما وجب اضمار الناصب ، لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ ، كان هذا اللفظ عندهم بدلا من اللفظ بالفعل فوجب استتار الفعل ، تقول في المكرر اياك اياك المراء . وفي المعطوف عليه ، اياك والشر . وفي المفـرد اياك الأسد بنصب المراء ، والأسد ، بفعل محذوف وجوباً تقديره احذر المراء ، والشر والأسد .

(وان جاء بغير لفظ واياك) : فان كان معطوفاً عليه أو مكرراً ، وجب فيه أيضاً اضمار العامل ، كقولهم في العطف ، مازِ راسَكَ والسيفَ أي يامازن قِ راسك واحذر السيف . ومثله نفسَاك والأسد ، ولا يجوز اظهار العامل لكون العطف كالبدل من اللفظ بالفعل ، وكقولك في المكرر

رأسَك رأسَك ، فتنصبه بمضمر وجوبا ، والتقدير ِق راسك ، ِق راسك لان التكرار بمنزلة العطف ، الذي هو بمنزله من اللفظ بالفعل .

واما اذا جاء التحذير بهـذا النوع بدون عطف ، ولا تكرار ، فان المحذر يكون منصوبا ، بفعل جائز الاضمار ، والاظهار ، تقول نفسك الشر اي جنب نفسك الشر ، وان شئت اظهرت هذا الفعل .

ومثل هـذا في جواز الاضمار ، والاظهار . ما اذا استغنى عن ذكر المحذر ، بالمحذر منه ، كما اذا قلت الأسد فان المحـذر منه وهو الاسـد ، يكون منصوبا بمضمر جوازا تقديره احذر الاسـد ، وان شئت اظهرته . لكن في غير العطف والتكرار . اما اذا عطفت او كررت ، فانــه يلزم الاضمار ، تقول في المكرر الاسد الاسد . اي احذر الاسد ، وفي المعطوف قوله تعالى (ناقة الله وسقياها) ، اي احذروا ناقة الله واحذروا منع سقياها .

(واما التحــذير با ّياي َ وايّاه) : ـ اي بلفظ المتكلم ، والغيبه ، لا بلفظ الخطاب ، فانه غير مستعمل عندهم . وان ورد فهو شاذ ، كقولهم في المتكلم ، (اياي وان يحذف احدكم الارنب) اى نحنّى عن حذف الارنب ونَحّوا انفسكم عن حذفها ، فانه اولا اكتفى بذكر المحذر ، واكتفى ثانيا بذكر المحذر منه ، وكقول بعضهم في الغائب (اذا بلغ الرجل الستين فايّاه وايّا الشواب ّ) ، وهو جمع شابّة والشذوذ فيها انما هو لان مورد الاستعمال في كلامهم هو التحذير للمخاطب ، فمجيئه في المتكلم او الغائب خارج عن مورد الاستعمال .

اما الاغراء : ـ

فهو كما عرفت ، امر المخاطب بلزوم امر يحمد عليه او يحمد به كقوله :

اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهيجا بغير سلاح

اى الزم اخاك .

(والاغراء) : مثل التحذير في جميع احواله المتقدمه ، فيلزم فيه اضمار العامل في العطف او التكرار ، مثل قولك اخاك اخاك ، او اخاك والاحسان اليه ، ولا يلزم في غير العطف والتكرار ، كما تقول اخاك ، وان شئت قلت الزم اخاك .

مبحث اسماء افعال

(اسماء الافعال) : هي الفاظ نابت عن الافعال معنىً واستعمالا ، كصَه ، بمعنى الامر ، وهيهات بمعنى الماضي ، وأوّه بمعنى المضارع ، وهل هي اسماء حقيقه ، كما هو راي الجمهور ، او افعال ، كما هو راى الكوفيين .

والصحيح انها اسماء لقبول جملة منها التنوين ، كما ان مدلولها نفس الفعل الدال على الحدث والزمان فهي مثل الفعل معنىً ، ومثله في الاستعمال من كونها عامله ، ومن عدم تاثير العامل فيها ، كما لا يؤثر في الماضي والامر ، بخلاف المشتقات والمصادر ، فانها وان تضمنت معنى الفعل لكنها تتأثر بالعوامل . ومن اجل ذلك ذهب الجمهور الى انها لا محل لها من الاعراب .

واسماء الافعال على ضربين :

(الاول) : ما وضع من اول الامر كذلك مثل صه ومه :

(الثاني) : ما كان موضوعا لمعنى ثم استعمل واريد به معنى الفعل كعليك ، ودونك ، ورويد .

(اما الضرب الاول) : ـ فانه يجيء بمعنى الماضي وبمعنى المضارع بقلّة ، ويجيء بمعنى الامر بكثرة ، اما ما يجيء بمعنى (الماضي) فهو سماعي لا ينقاس عليه ، مثل هيهات العقيق اي بعد ، وشتان زيد وعمرو اي افترق ، ووشكان اي او شك ، وسرعان اي اسرع ، وبطآن اي بَطُؤ .

واما ما يجيء بمعنى (المضارع) فهو سماعي أيضاً ، مثل افّ بمعنى اتضجر وأوّه بمعنى انوجع ، ووي وواها وواهٍ بمعنى اعجب ، وقد يتصل بوي كاف الخطاب فتقول ويك بمعنى ويلك ، اى ادعو عليك . واما مايجيء بمعنى (الامر) ، فمنه ما لا يكون مقيسا ، ومنه ما يكون مقيسا .

(اما غير المقيس) : ـ فمثل امين بمعنى استجب ، وصه بمعنى اسكت فهو معرفة وقد ينون نحو صهٍ ، فيكون نكرة بمعنى كفافا او انكفافا . وهيت وهيا بمعنى اسرع ، وحيّهل بمعنى اقبل وها بمعنى خذ ، كما في قوله تعالى (ها أُم اقرأوا كتابيه) وهلّم بمعنى احضر ، وايه بمعنى امض في حديثك . وتَبْد بمعنى امهل ، وويها بمعنى اغرِ .

(واما المقيس) : ـ من الامر فهو باب الثلاثى ، كنزِل بمعنى انزل ، ودراك وحذار وتِراك وغيرها ، ويشذّ مجيئه من غير الثلاثي ، كدحراج بمعنى دحرج ، وقرقار كقوله قالت له ريح الصبا قِرقار ، اي قرقر وصوّت .

(واما الضرب الثاني) : ـ من اسماء الافعال ، وهو ماكان موضوعا بالاصل لمعنى ، ثم نقل منه وقصد به اسم الفعل فهو قسمان .

(القسم الأول) : ماكان بالأصل ظرفاً ، أو حرف جر ، ثم نقل منه وقصد به اسم الفعل ، بمنزلة صه ومه ، من الدلالة على معنى الفعل ، وتحمل ضمير الفاعل مثل اليك عنى ، بمعنى تَنحّ ، ودونك الرجل بمعنى خذه وعليك نفسك أي الزم ، كقوله تعالى (عليكم أنفسكم) ، ومكانك أي اثبت ، وامامك أي تقدم ، ووراءك أى تأخر ، ولا يستعمل هذا النوع غالباً إلا جاراً لضمير المخاطب ، وضمير المخاطب فيه إما في محل الرفع كما عن بعضهم ، أو في محل النصب كما عن آخرين ، أو في محل الجر كما عن البصريين . وهو المختار لنقلهم ذلك عن الموثوق بعربيتهم ، وتظهر

الثمرة في توكيده كما إذا قلت عليكم كلكم زيداً ، برفع كلكم أو نصبها أو جرها .

(القسم الثاني) : ماكان بالأصل مصدراً ونقل عنه إلى اسم الفعل سواء كان مما له فعل مستعمل مثل (رويد) من أرْود ، أو مما ليس له فعل مثل (بَلْهَ) بمعنى دع أو اترك . أما رويد فانك اذا نونته أو اضفته فقلت رويد زيداً أو رويد زيدٍ ، كان مصدراً . لا اسم فعل ، وأما فعله فهو أرْوَدَ ومصدره ارواداً ، وصغّر المصدر فقيل رويد ، واستعمل مبنياً بمعنى الفعل ، ومعرباً بمعنى المصدر .

وأما بله : وهو اسم فعل لا فعل له من لفظه ، بل هو مهمل الفعل وفعله الذى من معناه هو دع واترك ، كقوله :

يدع الجماجم بادياً هاماتها بَلْهَ الأكفّ كأنها لم تخلق

فاذا أضفته فقلت بَلْهَ زيد . كان مصدراً لا اسم فعل ، فيجوز بَله الأكّفِ ، وبله الأكفّ .

عمل أسماء الأفعال :

أسماء الأفعال لأنها تتضمن معنى الفعل كما تقدم ، فهي تعمل عمل فعلها الذى تتضمنه ، فترفع الأسم الظاهر ان تضمنت معنى الفعل الذي يرفعه ، كهيهات وشتان ، تقول فيهما هيهات العقيقُ ، وشتان زيدٌ وعمرو وان تضمنت معنى فعل يرفع المستتر رفعت المستتر ، كنزالِ يازيد بمعنى انزل ، وان تضمنت مايتعدى للمفعول عديت اليه كدراك زيدا . بمعنى أدرك زيداً . الاّ امين فانها وان تضمنت معنى أستجب ، ولكنها لاتتعدى وان تضمنت فعلا يتعدى بحرف جر عديت بذلك الحرف كجهّل ان أردت بها معنى أئتِ ، قلت جَهّل الثريد ، أو معنى عجّل قلت جهّل بعمر

أو معنى أقبل قلت جهّل على العلم . ولا تعمل اسماء الأفعال في متقدّم لضعف شبهها بالفعل ، فلا تقول زيداً دراكَ ، ولا الثريد جهل .

تنقسم إلى نكرات ومعارف :

لما كانت أسماء الأفعال من نوع الأسماء لقبولها بعضها التنوين ، كان مقتضى ذلك ان تنقسم كالأسماء إلى معرفة ونكرة . (فمنها) مالازم التعريف كنزال وأمين وغيرهما ، (ومنها) مالازم التنكير مثل واهاً وويها ، (ومنها) مااستعمل بالوجهين كصهْ ومهْ وأفّ ، فانها بدون تنوين متضمنه لمعنى الفعل ، فهي بحكم المعرفة ، وهي مع التنوين متضمنة لمعنى الاسم النكرة ، فهي نكرة ، فصهٍ ، بمعنى سكوتا ، ومهٍ بمعنى انكفافاً ، وأفٍّ بمعنى تضجّراً .

مبحث أسماء الاصوات

(ان أسماء الأصوات) : هي ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الدلالة على خطاب مالا يعقل ، أو على حكاية صوت من الأصوات ، أما ما يدل على خطاب مالايعقل فانه يأتي للزجر وللنداء ، أما الزجر . فنحو هلا لزجر الخيل ، وعوس لزجر البغل ، وحَوْب لزجر الابل ، وهِجْ لزجر الغنم ، وجاه لزجر السبع .

(أما التى للنداء) : فنحو أوه لنداء الفرس ، وبُس لنداء الغنم ، ودَجْ لنداء الدجاج ، إلى غيرها من الفاظ الزجر والنداء .

(أما مايدل على حكاية الصوت) : فهو مثل قب حكاية لصوت وقع السيف ، وطق لوقع الحجارة ، وقاش ماش للقماش ، وخاق باق للنكاح ، وغاق لصوت الغراب ، وماء للظبية ، وشيب لشرب الابل ، وطاق للضرب ، إلى كثير من أمثالها ، ومثلها الأسماء المستعملة في زماننا هذا للزجر ، والنداء أو لحكاية الصوت .

(وأسماء الأصوات) : هي أسماء لا أفعال ، لعدم دلالتها على الحدث والزمان ، ولا حروف للاكتفاء بها ، والحروف لايكتفى بها . وهي (مبنية) لشبهها بأسماء الأفعال وأسماء الأفعال مشابهة للفعل فبنيت . لكن إذا وقع شيء سنها موقع المتمكن من الاعراب ، جاز فيه الاعراب والبناء ، كقول الشاعر : -

رعاهنَّ ردفي فارعوينَ لصوته كمارعت بالحوبِ الضمأ الصواديا

بكسر الحوب على الاعراب . وفتحها على البناء . وكقول الآخر :

قد أقبلت عَنْزُة من عراقها ملصقة السرج بخاقِ باقِها

والاضافة علامة الاعراب . وكقول الآخر : إذ لُمّنى مثل جناح غاقِ ، وقول الآخر :

تداعين باسم الشيب في مُتَسلّم ، والشيب لشرب الابل كما عرفت .

وكقول الآخر :

لا يَنعَسُ الطرف إلا ما يخونه داعٍ يناديه باسم الماءِ مبغوم

وماء لصوت الظبية كما عرفت .

مبحث نوني التوكيد

يؤكد الفعل بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ، وقد جمعا في قوله تعالى (لَيُسجنَنّ وليكوناً من الصاغرين) ، ويطرد توكيده بهما في فعل الأمر ، وفي المضارع الدال على الاستقبال (ففعل الأمر) مثـل أذهبنّ وأضربنّ زيداً ، والمضارع كقوله تعالى (ليسجننّ وليكوناً من الصاغرين) ، ولكن توكيد المضارع بها في أحد ثلاث حالات : أ ـ كونه ذا طلب في الغالب ب ـ كونه شرطاً لانْ مقرونة بما . جـ ـ كونه في جواب القسم .

(أما ذو الطلب فتوكيده) : أ ـ إذا كان أمراً نحو لِيَقومَنّ زيد ب ـ اذا كان نهياً نحو (ولا تحسبنّ اللهَ غافلاً) . جـ ـ اذا كان تحضيضا نحو قوله : هَلاّ تمنّنْ بوعدٍ غيرَ مخلفهِ . د ـ اذا كان تمنياً كقوله فليتكِ يوم الملتقى تَرَيّنني . هـ ـ اذا كان استفهاما ، كقوله :

وهل يَمنعنّي ارتيادُ البلاد من حذر الموت ان يأتين

(وأما الشرط بإمّا) : فكقوله تعالى (فاما تثقفنهّم في الحرب فشرّد بهم) ، وقوله تعالى (وإمّا تخافنّ من قوم خيانة) ، وقد يخلو مع اما من النون) ، كقوله ياصاح إمّا تجدني غيرَ ذى جدةٍ .

(وأما جواب القسم) : فهو على ثلاث حالات .

(الأولى) : مايؤكد بالنون مع لام القسم ، وذلك فيما اذا كان المضارع أ ـ مستقبلا . ب ـ مثبتاً . جـ ـ غير مقترن أي مفصول بحرف تنفيس

د ـ ولا مقدَّم المعمول ، نحو والله لأفعلنَّ ، ووالله لتضربنَّ زيداً

(الثانية) : مايؤكد باللام وحـــدها دون النون ، فهو أ ـ اذا كان المضارع مستقبلا . مثبتاً . مفصولاً بحرف ، كقوله تعاله (ولسوف يعطيك ربك فترضى) . ب ـ اذا كان بمعنى الحال نحو والله ليفعل زيد الآن ، لأن النون مختصة بالمستقبل . جـ ـ اذا كان المضارع مقدم المعمول ، كقوله تعالى (ولئن متّم أو قتلتم لإلى الله تحشرون) ، أي لتحشرون إلى الله .

(الثالثة) : مالا يؤكد بهما لا بالنون ولا باللام ، وذلك فيما إذا كان المضارع مستقبلا منفياً ، نحو والله لايقوم زيد ولا تفعل كذا .

هذا مايطرد فيه توكيد الفعل بالنونين ، وقد يأتي في غير هذه الموارد غير مطرد وهي سبعة :

(أولا) : بعد ما الزائدة بدون أن الشرطية ، إذا لم تتقدم رُبَّ على ما ، كقولهم (بعينٍ ما ارينَّك ههنا) ، تقوله لمن تأمره بسرعة الذهاب ، والرجوع كقوله (قليلا به ما يحمدنَّك وارث) . وأما إذا تقدمت رب على ما ، فان توكيده يكون نادراً لأن رب تصير الفعل بعـــدها ماضي المعنى كقوله :

ربمّا اوفيت في علَمٍ ترفعنّ ثوبي شمـالات

وفي بمعنى على وعلم اي ، جبل .

(ثانيا) : بعد لم فانها مثل رب تصيّر الفعل ماضي المعنى ، كقوله يصف جبلا قد غطته الثلوج .

يحسبه الجاهل مالم يعلما شيخا على كرسيه معمّما

وأنّه أهلٌ لإن يُؤاكرَما

اي مالم يعلمن .

(ثالثا) : بعد لا النافيه ، كقوله تعالى (واتقوا فتنته لا تُصَبّين الذين ظلموا منكم خاصه) ، وتوكيده بعد لا ، اكثر منه بَعَد لَم .

(رابعا) : بعد مَن الشرطيه ، وهو قليل كقوله :

مَن يُثَقفَن منهم فليس بآيب ابدا وقتل بني قتيبه شافع

(خامسا) : بعد مهما الشرطيه كقوله :

ومهما تشأ منه فزارة يعطَكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

اى تمنعن .

(سادسا) : قد يؤكد بغير ماذكر من ادوات الشرط والنفى والنهى المتقدمه ، وهو قليل جداً .

كقول السمؤل :

ليت شعرى واشعرّن اذا ما قربوها منشورة ودعيتُ

آليَ الفوز ام عليّ اذا حُو سبتُ اني على الحساب مقيت

اي حافظ .

(اعلم) : ـ ان الفعل المضارع معرب كما تقدم في باب تقسيم الفعل ، ولكن اذا اتصلت به نون التوكيد فانه يبنى ، لتركبه معها تركيب خمسة عشر ، ولكنه يبنى اذا لم يفصل بين الفعل وبين النون احد الحروف الثلاثه ، الف الاثنين ، او واو الجماعه ، او ياء المخاطبه . فان فصل باحد هذه الحروف كان الفعل معربا ، لانهم لم يركبوا من ثلاثه .

وينبغى ان نعرف اولا : كيفية الفعل اذا اسند لاحد هذه الحروف الثلاثه قبل توكيده بالنون . فنقول : ان الفعل امرا كان او مضارعا ، اذا اسند الى احد هذه الحروف الثلاثه فلا يخلو من ان يكون اما صحيحا كيقوم وقم ، او معتلاً بالواو كيغزوا ، وبالياء كيرمى ، وبالالف كيخشى .

وكل من الصحيح والمعتل اما ان يسند الى الف الاثنين ، اوالى واو الجماعه اوالى ياء المخاطبه . فتختلف هيئته باختلاف هذه الاحوال وتفصيلها كما يأتي :

١ ـ اذا اسند الفعل الصحيح الى احد هذه الحروف الثلاثه ، وجب تحريك آخره بحركة مجانسه للحرف ، مثل تقومان بالفتح ، وتقومون بالضم وتقومين بالكسر .

٢ ـ اذا اسند المعتل بالواو اوالياء كيدعو ويرمي الى واو الضمير ، او ياء الضمير ، حذف اخر الفعل ، ووليت الواو . ضمه والياء كسره كيدعون وترمون بضم ما قبل الواو ، وتدعين وترمين بكسر ماقبل الياء .

٣ ـ إذا اسند المعتل بالألف إلى الواو والياء فتحذف الألف ، وان الواو والياء . يليان فتحة كيخشَوْنَ ويَسعَوْنَ ، وتخشَيْنَ وتسعَيْنَ .

٤ ـ اذا اسند الفعل المعتل بألالف أو الواو أو الياء الى الألف فُتِحَتْ آخره ، نحو غزوا ورَمَيا ، ويغزوان ويرميان . وقلبت الف يخشى والف يسعى ياء ، وابقيت الفتحة عليها . كيخشيان ويسعيان .

٥ ـ اذا اسند المعتل بالألف الى الف الاثنين ، أو الى نون الاناث وجب أن يجعل آخر الفعل ياء . مثل سعى ورضى ، ويسعى ويرضى ، تقول فيهـا سَعَيا وسَعَين ، ورَضيا ورَضين ، ويسعيان ويرضيان ، ويَسعَين ويَرضَينَ ، وذلك لأن الألف في مثل سعى يسعى منقلبة عن ياء غير مبدلة ، وفي مثل رضِي يرضى منقلبة عن ياء مبدلة عن واو لأنه من الرضوان .

تأكيد الفعل المسند لأحد الحروف الثلاثة :

كان ما تقدم هو معرفة كيفية الفعل المسند إلى أحد الحروف الثلاثة

قبل توكيده بنون التوكيد ، أما الكلام الآن فى اسناده إلى الحروف بعد توكيده بالنون الخفيفة أو الثقيلة .

(فنقول) : اذا أكد الفعل المسند لأحد الحروف الثلاثة بنون التوكيد التقى فيه ساكنان أحد الحروف ، والنون ، ومع التقاء الساكنين فالحالات تختلف وهي كما يأتي :

(أولا) اذا اسند الفعل المؤكد بالنون الى (الف الاثنين) ، فانه وان التقى فيه الساكنان إلا انه لايضر معه ذلك ، وحينئذ فان الألف تبقى لخفتها ، سواء كان الفعل صحيحاً مثل تضربانّ يازيدان ، أو معتلا مثل هل تغروانّ ، وهل ترميانّ ، وهل تسعيانّ . ومثاله الأمر ، مثل اضربانّ واغزوانّ يازيدان .

(ثانياً) : إذا اسند الفعل المؤكد بالنون إلى (الواو أو الياء) ، فانه لايمكن القرار على التقاء الساكنين ، وحينئذ فاما الحذف أو التحريك ، فهنا صورتان .

(أحدهما) : إذا كان آخر الفعل اما صحيحاً ، أو معتلا بالواو أو بالياء . واسند إلى الضميرين الواو أو الياء ، فان الضميرين يحذفان وتبقى الحركة التي كانت قبل أحدهما دالة عليه ، نحو يازيدون هل تَضرِبنّ أو تغزُنّ أو تَرمُنّ ، وياهند هل تَضرِبنّ وتغزِنّ وترمنّ ، أصلها تضرُبونَنّ وتغزوَنّ وترمونّ . وتضرِبينَنّ وتغزينَنّ وترميَنّ ، فحذفت منها نون الفعل لتوالي الأمثال ، ثم حذف الواو من الأول لالتقاء الساكنين واقيم مقامه الضمة ، فقيل تضرُبنّ وتغزُنّ ، وحذفت الياء من الثاني لالتقاء الساكنين كذلك ، وأقيم مقامها كسرة ، فقيل تضرِبن وتغزِنّ .

(ثانيهما) : اذا كان آخر الفعل الفاً ، واسند إلى أحد الضميرين الواو أو الياء ، فانه يحذف حرف العلة وهو الألف ، ويحرك الواو بالضمة والياء بالكسرة ، نحو أخشَوُنَّ ياقوم ، وأخشِينَّ ياهند . أصلها أخشاونَ واخشايِنَ ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وحرك الواو والياء بحركة مجانسة .

هل يؤكد الفعل بالنون الخفيفة :

إذا اسند الفعل إلى الف الاثنين ، مثل اضربا واتّبعا ، وتضربان وتتّبعان ، فهل يؤكد مثل هذا بالنون الخفيفة أو لايؤكد .

(منعه) : سيبويه لأن النون عنده ساكنة ، ولا يجوز تحريكها ، والف الاثنين ساكن ، فيلزم التقاء الساكنين فلا تقول اضربانْ ولا تضربانْ ولاتتبعان . بل يلزم توكيده بالنون الثقيلة ، وتكسر تقول اضربانِ يازيدان ولا تضربانِّ ولا تتبعانِّ .

وجوّزه يونس والكوفيون لجواز تحريك الخفيفة عندهم بالكسرة ، فيقولون (ولاتتّبعانِ سبيل الذين لايعلمون) ، وهذا بناء على كون الواو عاطفة ، ولا ناهية ، أما لو كانت الواو حالية ، ولا نافية ، فلا توكيد في الآية ، وتكون النون فيها علامة للرفع لامؤكدة .

توكيد المسند الى نون الاناث بنون التوكيد :

الفعل المسند إلى نون الاناث مثل اضربن ويضربن ، وأغزين ويغزين وأرمين ويرمين ، اذا أريد توكيده بنون التوكيد وجب الفصل بين النونين بألف كراهية توالى الأمثال ، فتقول اضربنانِّ ، واغزينانِّ ، وأرمينانِّ

واخشينانّ ، بنون مشدده مكسورة .

أما النون المخففة فعلى مذهب سيبويه المتقدم عدم جواز توكيده بها لالتقاء الساكنين ، وعلى مذهب يونس والكوفيين جوازه لجواز كسرها عندهم . تقول اِضربنانِ زيدا ، واغزينانِه . . . الخ

حذف نون التوكيد الخفيفة وابدالها الفاً :

يجوز في نون التوكيد الخفيفة أن تحذف ، وذلك في موردين . وان تبدل الفاً في مورد واحد وهي كما يأتي :

١ - يجوز حذف نون التوكيد الخفيفه إذا لحقها ساكن ، فان قولك اضربَنْ رجلا ، اذا قلت فيه أضرب الرجل ، حذفت منه نون التوكيد الخفيفة لالتقائها مع الف الرجل وهي ساكنة . وذلك كما تحذف حرف العلة اذا التقى بالساكن كالواو ، من يغزو ، والياء من يرمي ، اذا قلت فيهما يغزو الرجل ، ويرمي الرجل : كقول الشاعر :

لاتهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه

أصلها لاتهينَنّ .

٢ - يجوز حذف نون التوكيد اذا وقف عليها ، وهي تالية ضمه ، أوكسرة . كقولك أخرُجنّ ياهؤلاء ، وأخرِجنّ ياهذه ، مؤكداً بالثقيلة فانك لو أتيت بدل الثقيلة بالنون الخفيفة ، حذفت الخفيفة وأرجعت ما كان حذف من أجل الثقيلة وهو الواو في الأول ، والياء في الثاني ، فتقول فيها أخرجوا ياهؤلاء ، وأخرجي ياهذه ، بحذف نون التوكيد الخفيفة ، وارجاع الواو في الأول ، والياء في الثاني ، ومثله هل تخرُجنّ وهل تخرِجنّ ، تقول فيه هل تخرجون ، وهل تخرجين .

٣ ـ تبدل نون التوكيد الخفيفة الفاً . اذا وقف عليها ، وهي تالية فتحة ، كما في التنوين ، كما تقول في لنسفعن بالناصية لنسفعناً ، وكقول النابغة .

فمن يك لم يثأر باعراض قومه فاني وربّ الراقصات لأثأرا

أراد لاَثْأَرَنْ وتقول في قفن يازيد قِفا .

مبحث مالا ينصرف

(الاسم) : ان شابه الحرف في واحدة من جهات الشبه التي تقدمت في اول مباحث الكتاب فهو (المبنى) ، وهو الذي لا ينـــون ولا تظهر عليه الحركات الاعرابيه كلفظ متى . وان لم يشابه الحرف فهو (المعرب) ، وهو قسمان لأنه ان لم يشابه الفعل بجهه من جهات الشبه بالفعل فهو الاسم (المتمكن الأمكن) ، وهو الذى تظهر عليه الحركات الاعرابية وينون ، مثل زيد وعمرو وجدار وأمثالها ، وان شابه الفعل فهو الاسم (المتمكن غير الأمكن) ، وهو الممنوع من الصرف ، وهو الذي لاينون تنوين التمكين ولا تظهر عليه كل الحركات الاعرابية ، بل يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة ، مثل أحمد ، ومثل أحسن ، كما في قوله تعالى (فحيوا بأحسنَ منها) . لكن إذا لم يضف أولم يدخله الألف واللام ، فان أضيف أو دخله الألف واللام ، جر بالكسرة ، تقول بأحسنِكم أو بالأحسن منكم :

(فالصرف) : هو تنوين يبين كون الاسم المعرب خالياً من شبه الفعل فما يقبل هذا التنوين هو الاسم المنصرف ، ومالا يقبله هو الاسم (الممنوع من الصرف) .

والمراد من شبه الاسم بالفعل الذي يوجب منع الاسم من الصرف ، هو أنّ الفعل فيـــه فرعيتان عن الاسم كما سنبينها ، فاذا كان في الاسم فرعيتان أو فرعية واحدة تقوم مقام الفرعيتين ، فقد أشبه الفعل ، فيمنع من الصرف ، وهو التنوين . لأنّ الصرف أي التنوين علامة الاسم الأخفّ

الأمكن ، فهذا هو معنى شبه الاسم بالفعل .

أما الفرعيتان اللتان في الفعل عن الاسم :

(فاحداهما) : هي ان الاسم وهو المصدر أصل الاشتقاق ، والفعل فرع عنه ، وهي فرعية راجعة إلى اللفظ .

(وثانيتهما) : هي ان الفعل لابد له من الفاعل ، والفاعل لايكون إلا اسماً ، فهو دائماً محتاج الى الاسم ولا عكس . والمحتاج فرع عن غير المحتاج ، وهذه فرعية راجعة الى المعنى ، هاتان هما الفرعيتان في الفعل عن الاسم ، فاذا كان في اسم فرعيتان احداهما ترجع الى اللفظ ، والأخرى الى المعنى ، أو كانت فيه فرعية واحدة تقوم مقام الفرعيتين ، فقد أشبه الفعل فيثقل ، فيمنع من الصرف . فلو اختلت هذه الشروط لم يمنع من الصرف . وهي :

١ ـ لو كان الاسم لافرعية فيه ، كما اذا كان مفرداً جامداً نكرة كرجل وفرس ، فان الأفراد أصل للتثنية والجمع ، وهما فرع عنه . والجمود أصل للاشتقاق ، والاشتقاق فرع عنه ، والتنكير أصل للتعريف والتعريف فرع عنه .

٢ ـ ولو كان في الاسم فرعيتان ولكنهما غير مختلفين ، بأن كانا معاً لفظتين أو معنويتين ، لم يمنع من الصرف ، فاللفظيتان مثل (اجيال) تصغير جمال جمع جمل ، فان كلا من التصغير والجمع فرعية لفظية ، فلا يمنع من الصرف . وأما المعنويتان فمثل (حائض وطامث) ، فان هذا الوزن مختص بالمذكر ، وهما راجعان الى المؤنث ، وفرعية التأنيث عن التذكير معنوية ، كما انهما اسم فاعل ، والأصل في اسم الفاعل على الدلالة على الحدوث والتجدد ، وهذان يدلان على الثبوت ، وهو فرع عن الحدوث وهي فرعية معنوية أيضاً .

٣ ـ اذا كان في الاسم فرعيتان مختلفتان أحدهما لفظية ، والأخرى معنوية ، ولكن لم تكن الجهة فيهما مختلفة ، بل كانا من جهة واحدة ، فانهما لايمنعان من الصرف مثل لفظ (دُرَيهم) ، تصغير درهم ، فان فيه التصغير وهو جهة لفظية ، والتحقير وهو جهة معنوية ، ولكنهما معاً نشئا من جهة واحدة وهي التصغير ، فلم يمنعا من الصرف ، فلو كان التحقير ناشئاً فيه من غير جهة التصغير لكان العلتان فيه مانعتين من الصرف .

والفرعيات في الاسم التي توجب منعه من الصرف تسعة يجمعها قول الشاعر :

عَدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ ... وعُجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ

والنونُ زائدة من قبلها الفٌ ... ووزنُ فعلٍ وهذا القول تقريب

وأخصر منه قول الآخر :

أجمعْ وزنْ عادلاً انّث بمعرفةٍ ... ركّبْ وزنْ عجمةً فالوصفُ قد كملا

أنواع مالاينصرف اثنا عشر :

قال النحاة ان أنواع مالاينصرف تنتهي الى اثني عشر نوعاً ، وهي قسمان (خمسة) منها لاتنصرف مع انها نكرة أي انها لاتتصرف في تعريف ولا تنكير ، و (سبعة) منها لاتتصرف وهي معرفة ، ولكنها تتصرف وهي نكرة .

أما الخمسة الأولى فهي كما يلي :

١ ـ مافيه الف التأنيث المقصورة كحبلى ، والممدودة كحمراء .

٢ ـ مافيه (الوصفية) مع وزن فعلان ، أي زيادة الألف والنون غير صالح للهاء مثل سكران لامثل سيفان .

٣ ـ مافيه (الوصفية) مع وزن أفعل غير صالح للهاء أيضاً ، كأحمر لامثل أرمل وأربع .

٤ ـ مافيه (الوصفية) مع العدل كثُلاث ومَثلث فانهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة .

٥ ـ ماوازنَ مفاعل ، اومفاعيل بلفظ لم يُغيّر كدراهم ودنانير ، لامثل جوارٍ فان أصله جواري مع الياء .

وأما السبعة الأخيرة فهي كما يلي :

أ ـ مافيه (العلمية) مع التركيب كبعلبك .

ب ـ مافيه (العلمية) مع زيادة الألف والنون كمروان .

جـ ـ مافيه (العلمية) مع التأنيث كطلحة وهند .

د ـ مافيه (العلمية) مع العجمة كابراهيم .

هـ ـ مافيه (العلمية) مع وزن الفعل كيزيد ويشكر .

و ـ مافيه (العلمية) مع زيادة الف الالحاق كارطى علما .

ز ـ مافيه (العلمية) مع العدل كعمر معدول عن عامر .

هذه هي الفرعيات الاثنا عشر التي توجب منع الاسم من الصرف ، فلا يدخله التنوين ، ولا يجر بالكسرة ، بل بالفتحة ، واليك تفصيلها واحدة واحدة .

أما الف التأنيث :

فانها وحدها تمنع الاسم من الصرف مفرداً كان الاسم أو جمعاً ، مذكر كان أو مؤنثاً ، معرفة كان أو نكرة ، ممدوداً كان أو مقصوراً ، اسماً كان أو وصفاً ، وهي فرعية تقوم مقام الفرعيتين .

وانما كانت وحـــدها مانعة من الصرف ، لأن فيها نفسها فرعيتين لفظية ومعنوية .

(أما فرعية اللفظ) : فلانها زيادة في الاسم لازمة لبناء ماهي فيه ، حتى كأنها من اصول الاسم ، والزيادة فرع عن الأصل .

(أما فرعية المعنى) : فلدلالتها على تأنيث الاسم وهو فرع التذكر قالوا لاندراج كل مؤنث تحت مذكر ، ولا عكس ، وذلك مثـل اكمر وهو كبير الكمرة ، أي الحشفة ، ومثـل آدر وهو كبير الخصية ، ومثـل لحيان لكبير اللحية ، ولا مؤنث لها . (فألف التأنيث) تمنع من الصرف في الممدود النكرة المفرد ، كصحراء وزكرياء ، والمقصور كذلك كحُبلى ورضوى ، وفي الجمع كأشياء وأصدقاء ، وفي الوصف كحمراء ومرضى فهي تمنع صرف ماهي فيـــه مطلقاً . هذه هي الف التأنيث . وأما (تاء التأنيث) فانها لاتمنع من الصرف لأنها غير لازمة لما هي فيه ، بل هي في الغالب مقدرة الانفصال ، وان كان بعض أفرادها لازماً ، مثل (عُرقوة) مفردة العَراقي ، اذ لو قدّر انفكاكها عنه للزم وجود مالانظـــير له في كلامهم ، اذ ليس في كلام العرب (فُعلُوْ) .

وأما مافيه الوصفية مع وزن فعلان :

فانه اذا اجتمع في الاسم ، الوصف ، وزيادة الألف والنون ، في وزن فعـــلان منع من الصرف . بشرط أن لايكون له مفـرد تلحقه تـاء التأنيث ، مثل سكران فان مفرده المؤنث سكرى ، لامثل ندمان فان مفرده المؤنث ندمانة . وسبب المنع من الصرف في فعلاه هو وجود فرعيـتين ،

(فرعية المعنى) وهي الوصف لاحتيـاج كل صفـة إلى موصوف ، فهو فرع الجمود .

(وفرعية اللفظ) وهي زيادة الألف والنون في وزن فعلان ، وذلك لشبههما بزيادة الني التأنيث في حمراء ، وقد عرفت ان الف التأنيث فيها مانعة من الصرف ، ووجه الشبه من ثلاث جهات :

١ ـ ان كلا منهما في بناء مختص ، فألفا حمراء في بناء يخص المؤنث والألف والنون في فعلان في بناء يخص المذكر ، كسكران وعطشان وغضبان فلم تكن واحدة منهما مشتركة بين المؤنث والمذكر ، كما هو في تاء التأنيث مثل طلحة وفاطمة .

٢ ـ ان كلا منهما أي من حمراء وسكران لاتلحق مؤنثهما تاءالتأنيث فمؤنث سكران سكرى لاسكرانه ، ومؤنث أحمر حمراء لاحمراءه .

٣ ـ ان في كل من زيادتي فعلان وفعلاء الفاً في أولها ، وكل من ثانيهما حرف يأتي في أول المضارع ، مثل أقوم ونقوم .

٤ ـ ان كلا منهما يصح أن يبدل من الآخر في النسب ، كما في صنعاني نسبة إلى صنعاء ، تقول فيها صنعائي وبالعكس .

أما لو كان وزن فعلان مما تجيء في مؤنثه تاء التأنيث ، فانه لايمنع من الصرف ، مثل ندمان وندمانة للمنادم ، وسيفان وسيفانه للطويل ، وآليان لكبير الألية ، وموتان لميت القلب ، وأمثالها مثل سخنان وصحيان ودختان وقسوان وحبلان وغيرها . وذلك لوجود تاء التأنيث في مؤنثها ، فلم تكن مختصة ببناء المذكر لتشبه الف فعلاء في الاختصاص ، ببناء المؤنث فلا تكون مانعة من الصرف . وإذا كانت الزيادة لازمة في حالتي التأنيث والتذكير لايعتد بها ، لأنها تكون كالحروف الأصلية ، فلا تكون فرعاً فلا تمنع من الصرف . بخلاف مثل سكران وعطشان وغضبان ، فان مؤنثها سكرى وعطشى وغضبى ، فيمنع من الصرف .

وأما مثل (لحيان) وهو الذي ليس له مؤنث أصلا ، لاعلى فعلى

ولا على فعلانه ، فهل يلحق بفعلى أو بفعلانه ، فيه خلاف فالحقه بعضهم (بفعلانة) فيكون مصروفا ، وقالوا لأن الموجب للمنع من الصرف هو وجود وزن فعلى ، وهذا لامؤنث له على هذا الوزن ، ولأنه لو وجد له مؤنث لكان على وزن فعلانة بالتاء ، فيصرف إذا لم يصدق عليه ان بناء مذكره على غير بناء مؤنثه .

والحقه آخرون (بفعلى) فيكون ممنوعاً من الصرف ، وقالوا لأن الموجب هو تاء التأنيث في المفرد ، وهذا لامؤنث له ، ولانه لهقدرله مؤنث لكانعلى فعلى فيكون بناء مذكره على غير بناء مؤنثه .

وأما مافيه الوصفية مع وزن أفعل :

فانه اذا اجتمع في الاسم الوصف الأصلى ، ووزن أفعل كان ممنوعاً من الصرف بشرط أن لاتلحق مؤنثه تاء التأنيث ، وذلك مثل أحمر وأشهل ومؤنثة حمراء وشهلاء .

فاذا كان الوصف عارضاً ، كأربع وأرنب ، أو (أصلياً) لكن تلحق مؤنثة تاء التأنيث ، كأرمل وأرملة . لايكون ممنوعاً من الصرف ، وانما منع من الصرف مثل أحمر وأشهل وأمثالها ، فلوجود فرعيتين فيه .

(فرعية المعنى) وهي الوصف لاحتياجه إلى موصوف ، وهو فرع الجمود .

(وفرعية اللفظ) وهي كونه على وزن أفعل ، والمراد بذلك ان الفعل أولى بهذا الوزن . وهو وزن أفعل من الاسم ، فان الألف في أفعل اذا كانت في الفعل دلت على معنى ، واذا كانت في الاسم لاتكون دالة على معنى ، وذلك ان الألف في الفعل الماضي مثل أسلم ، مثلا تدل على معنى غير مايدل عليه الثلاثي ، وهو سلم بخلاف الألف التي في الاسم مثل

أحمر وأشهل مثلا فانها لاتدل على معنى ، والزيادة التى تـدل على معنى أصل للتى لاتدل على معنى ، فتكون زيادة الألف في الاسم فرعاً ، فتمنع من الصرف .

(أما لو كان وزن أفعل) : مما تجيء في مؤنثه تاء التأنيث ، فانه لايمنع من الصرف مثل أرمل للفقير ، ومؤنثه أرملة ومثل أبتر أو أباتر لقاطع الرحم ، ومثل أدبر أو أدابر لما لايقبل نصحا ، فمؤنثها أبتره أو اباتره وأدبرة أو أدابرة بالتاء ، وانما لم يمنع ذلك من الصرف لبعد شبهه من الفعل المضارع ، فانه لاتلحقه تاء التأنيث .

اما لو كان الوصف (عارضا) فانه لايمنع ، مثل أربع في قولهم ، هذه نسوةٌ أربع ، فانها وان كانت وصفاً لنسوة الا انها كانت بأصل الوضع للعدد ، فلا عبرة بالوصف العارض في المنع من الصرف .

كما لاعبرة بالأسمية العارضة في الصرف ، إذا كانت في الأصل وصفاً فانها تقتضي منع الصرف مثل أَدْهَم اسم للقيد ، فانه يمنع من الصرف وان كان اسما لانه كان موضوعاً في الأصل للوصف .

فاربع مصروف لأن وصفيته عارضة ، ولأن مؤنثه يجيء بالتاء .

(بقى هنا أمران) : (أحدهما) مالا مؤنث له . (وثانيهما) مايجهل حاله فنقول فيهما :

(أما الأول) : وهو مالا مؤنث له أصلا ، مثل (أكمر وادر) فهل يلحق بما يكون مؤنثه خالياً من تاء التأنيث ، كأشهل وأحمر فيمنع من الصرف ، أو يلحق بما يكون في مؤنثه تاء التأنيث كأرمل ، فيصرف فيه ، خلاف بينهم ، كالخلاف المتقدم في لحيان ، ودليل كل فريق كالدليل المتقدم في لحيان ، واكمر هو لكبير الكَمَرَة أي الحشفة ، والآدَر والمادور هو كبير الخصية ، وهو من يصيبه فتق في احدى خصييه .

(اما الثاني) : وهو من يجهل حاله ولم يقو فيه احد الجانبين على الاخر مثل (اجدل) للصقر ، و (أخيل) للطائر ذى الخَيَلان ، وهو الشقراف والعرب تتشأم به ، و (افعى) للحية ، فالمشهور بينهم انهـا مصروفة لعدم الوصفية فيها ، فانها اسماء في اصل وضعها . وفي الحال فكان من حقها ان لا تمنع من الصرف ، ومنعها بعضهم نظرا للمح معنى الصفة فيها وتخيل الوصف فيتخيل في اجدل معنى القوه ، وفى اخيل التخيل وفي افعى معنى الخبث النفسى . وتخيل الوصف في اجدل واخيـل اقوى منه في افعى ، فانها ليس له مادة اشتقاق ، لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق . ومما ورد في الاولين ممنوعين من الصرف قول الشاعر

كان العُقيليّين يومَ لقيتهم فراخ القطا لاقينَ اجدَلَ بازيا

بمنع اجدل من الصرف وقول الآخر :

ذرني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائرى يوما عليك باخيَلا

بمنع اخيل من الصرف .

واما ما فيه الوصفية مع العدل : ـ

فانه اذا اجتمع في الاسم الوصف مع العدل منع من الصرف .

والمراد من العدل : هو تغيير اللفظ بدون تغيير المعنى ، كعدل مثنى عن اثنين اثنين . والممنوع من الصرف في الوصف والعـدل امران : (احدهما) : المعدول في العـدد . (وثانيهما) لفظ أُخر جمع آخرى ، المقابل لآخرين جمع آخر ، بفتح الخاء .

(اما المعدول في العدل) : فهو ما جاء منـه على وزن فُعال ، ووزن مَفْعَل ، والمسموع منه اربعة احاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، ورُباع ومربع ، فلو قلنا جائوا مثنىً ، او قلنا جائوا ثناء ،

فهو معدول عن قولنا جاءوا اثنين اثنين ، ولم يتغير المعنى بذلك . ومثله احاد وموحد ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، قيل وعشار ومعشر ، هذا هو المسموع .

فالمانع من الصرف في الاعداد فرعيتان (فرعية المعنى) وهي الوصف (وفرعية اللفظ) وهي العدل .

(اما الوصف) فلان هذه الالفاظ لم تستعمل الا نكرات فتجيء نعتا ، كقوله تعالى (اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع) . فهي نعت لنكرة وتجيء حالا ، والحال نكرة ، كقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) وتجيء خبرا كقوله (ص) (صلاة الليل مثنى) ولا تتعرف هذه الالفاظ بآل ولا تضاف الا شاذًّا .

(اما العدل) : ـ فلما عرفت من العدول بها عن مكرر واحد واثنين وثلاثة واربعة ، ويشترط فيه ان لا يكون مغيرا للمعنى كما عرفت فلو تغير المعنى في العدل فلا يمنع ، كما في ابنية اسم الفاعل المعدولة عن فاعل الى فعّال او مفعال او فعول ، كشرّاب ومنحار وضروب ، فانها وان كانت صفات محولة عن فاعل الى فعّال او مفعول أو فعول ، ولكنها غير ممنوعة لان عدولها عن فاعل غيرّ معناه الى المبالغة ، وهي غير موجودة في فاعل ، ومثلها (فعيل) المعدول عن مفعول كجريح وقتيل ، فان مثل مجروح يأتي لما يقبل الشدة والضعف في الجرح ، ولكن جريح لا يقال الا لما فيه الجرح البالغ الشدة ، فالعدول فيه مغيرّ للمعنى ، فلا يوجب منع الصرف .

اما لفظ أُخَر : ـ

وهو جمع اخرى انثى آخر بفتح الخاء بمعنى (مغاير) ، فانه ممنوع من الصرف لما فيه من معنى (الوصفية) في قولنا نساء أُخَر ، والعدل

فانه معدول ، اما عن الالف واللام كما قاله اكثر النحاة ، او لأنه معدول به عما كان يستحقه من الاستعمال . وذلك ان مفرده المذكر هو (آخَرْ) من زنه افعَلْ التفضيل ، وافعل التفضيل اذا كان مجردا عن الالف واللام والاضافة يلزم فيه الافراد والتذكير ، فيقال فيه زيد افضل من غيره ، وهند افضل ، والزيدان افضل ، والزيدون افضل من غيرهم بلزوم افضل حالة واحدة ومقتضى ذلك ان يكون لفظ آخر وهو على وزن افضل لازما حالة واحدة ، مع انه ليس كذلك ، بل يختلف فتقول في المفرد المذكر رجل آخر ، وفي المؤنث امرأة اخرى ، وفي المثنى اخران ، وفي الجمع آخرون ، وفي النسوة أُخَر . فتراه قد اختلف عن مفرده المذكر في اربعة ، وهي اخرى واخران واخرون وأُخَر .

ولكن اثر هذا العدل في هذه الاربعة لم يظهر الا في أُخَر فكانت ممنوعة من الصرف للوصف والعدل . واما اخرى فانها وان كانت ممنوعة لكن لان فيها الف التأنيث لا للوصف ، واما اخران وآخرون فهما غير معربين بالحركات ليظهر عليهما اثر المنع من الصرف بل هما معربان بالحروف اعراب المثنى والجمع .

(اما أُخَر) جمع اخرى انثى آخِر بكسر الخاء بمعنى (الاخير) ، وانثاه بمعنى الآخرة كالتي في قوله تعالى (قالت اولاهم لأخراهم) . فانها غير ممنوعة من الصرف لان مفردها وهو آخِر بكسر الخاء ليس على وزن افعل التفضيل ، ليلزم فيه الافراد والتذكير .

(والفرق) : بين أُخَر الممنوعة وأُخَر المصروفة ، ان مفرد الممنوعة لا يدل على الانتهاء ، فيجوز ان تعطف عليه مثله فتقول جائني رجل وآخر وآخر وجائتني امرأة واخرى واخرى ، واما اخر المصروفة فان مفردها يدل على الانتهاء ، فلا يصح عطف مثله عليه ، فلا تقول

جائني رجل ، وآخر وآخر ، ولا جائتني امرأة ، وآخره وآخره :

واما صيغة منتهى الجموع :-

وتسمى (الجمع المتناهي) ، وهو ما وازن (مفاعل او مفاعيل) بلفظ لم يغير كمساجد ومصابيح ودراهم ودنانير ، لا مثل جوار وسوار ، الذي حذف منه اخره وهو الياء فتغير .

(وهذه العلة) : وحدها تمنع من الصرف لاشتمالها على فرعيتن :

(فرعية المعنى) وهي الجمعية ، والجمع فرع عن الافراد .

(وفرعية اللفظ) وهي على ما يذهب اليه ابو علي خروج هذين الوزنين عن صيغ الآحاد العربية ، فانك لا تجد مفردا الا وهو يختلف عن هذين الوزنين بجهة من الاختلاف ، كما ستعرف ، وهي على مايذهب اليه ابن الحاجب ، تكرار الجمع فيهما ، اما تحقيقا مثل اكالب ، فانه جمع اكلب ، واكلب جمع كلب ، ومثل ارهط جمع أرهط جمع رهط ، او تقديرا كمساجد ودراهم ، فانه جاء على وزن ما تكرر فيه الجمع وهو اكالب واراهط . وقال ابن الحاجب ليس المانع من الصرف في وزن مفاعل ومفاعيل خروجهما عن صيغ الآحاد العربية ، فان وزن أفعال وافعُل وافعله خارج عن صيغ الاحاد وهي مصروفة كافراس وافلُس واسلحة ، بل المانع هو تكرار الجمع فيهما . وفيه ان افعال وافعل لهما نظير من الآحاد

١ - في فتح الاول ، وزيادة الالف رابعة ، نحو تجوال وتطواف ، ونحو ساباط وخاتام ، ونحو صلصال .

٢ - وفي فتح اوله وضم ثالثه ، مثل تَتفُل لولد الظبية ، وتَنضُب اسم مكان . كما ان لا فعلة نضائر من الآحاد ، مثل تذكره وتبصرة ومحمدة ومقدرة وغيرها ، ففرق بين هذه الصيغ الثلاث وبين صيغتي مفاعل

ومفاعيل ، والعلة المانعة في هذين الوزنين هي : -

كل جمع بعدّ الف تكسيره اما حرفان كفاعل ، او ثلاثة اوسطها ساكن كمفاعيل ، وبتعبير آخر هي كون أ - اوله حرفا مفتوحا ب - وثالثة الفا غير عوض . حـ - يليها كسر غير عارض . د - ملفوظ به كمساجد او مقدر كدواب اصلها دوايب . هـ - او ثلاثة اوسطها ساكن . و- غير منوى به وبما بعده الانفصال . ان هذه القيود الستة الماخوذة في هـذين الوزنين هي التي تجعلهما يختلفان عن وزن الآحاد ، فلا تجد وزنا للاحاد الا وهو يختلف عنهما باحد هذه القيود وهي كما يلي : وانك لا تجد من الآحاد مفردا ثالثه الف بعد حرفان او ثلاث الا وهو : -

١ - اما مضموم الاول ، كعُذافر للناقة القوية .

٢ - او ان الفه عوض عن احديائي النسب كيمان وشتام عن عيني يمني وشامي .

٣ - او ان ما يلي الالف مفتوح ، كبَراكاء للثابت ، او مضموم كتدارك للحرب ، او مكسور ولكن بكسر عارض من اجل الاعتلال مثل تداني وتواني ، او ساكن مثل عبالٍ بتشديد اللام فان الاولى من اللامين ساكنة ، ومن اجل ذلك صرف ، والعبالّ هو الثقل يقال ألقى عبالّته اي ثقله .

٤ - او يكون اوسط الثلاثة غير ساكن بل مفتوحا ، كطواعية وكراهية ، ومن ثم صرف ملائكة وصيارفه .

٥ - او يكون الحرفُ الساكن وما بعده عارضين للنسب .

٦ - ومنوياً بهما الانفصال ، وضابط ذلك ان لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرياحيّ وضفاريّ اصلها رياح وضفار اسمان لماء للعرب فان الالف فيهما سابقة ليائي النسب ، وتصرفه اذا نسبت

اليه ، لان الياء في تقدير الانفصال ، او غير منفكين عنها كحواريّي للناصر ، وحواليّ للمحتال ، فان الالف تحذف معها ، بخلاف مثل قماري وبخاتي ، فانه بمنزلة مصابيح ومساجد اي انهما سابقان على الالف ، فان اصلها قمريّ وبختيّ .

وتبين من ذلك ان زنة مفاعل ومفاعيل ليست الا لجمع ، او منقول من جمع ، ولم يات من الآحاد العربية على وزنها ، فلذا كانت هذه الفرعية فيهما مانعة من الصرف .

ولاختصاص هذين الوزنين بالجمع لم يشبهو شيئا مما جاء عليهما بالآحاد ، فلم يكسرّوه كما كسروا غيره من ابنية الجموع ، كاقوال واقاويل ، واكلب وكالب ، وأصُل وأصال ، حيث شبهوها بالمفرد فجمعوها جَمعَ جمِع بخلاف مفاعل ومفاعيل ، بقي ثلاثة امور :

(الامر الاول) : ان ما ياتي على وزن مفاعل اذا كان معتل الآخر فهو على ضربين .

(احدهما) : ما تبدل فيه الكسرة التي بعد الالف فتحة ، وياتي بعدها الف فيجرى مجرى الصحيح فلا ينون وذلك نحو صحاري وعذاري

(ثانيهما) : ما تبقى فيه الكسرة وتاتي بعدها الياء ، وهذا ان كان خاليا من الالف واللام ومن الاضافة ، فانه في حالة الرفع والجر تحذف منه الياء ، وينون فيجرى مجرى سارٍ نحو جوارى ، تقول فيها هؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ . وفي حالة النصب تبقى الياء وتظهر عليها الفتحة تقول رأيت جواريَ .

(الامر الثاني) : ان لفظ (سراويل) اسم مفرد اعجمي ، وقد جاء على مثال مفاعيل فشبهوه به ومنعوه من الصرف في جميع الاستعمالات وقيل انه جمع سِروالة ففيه ما يقتضي منع الصرف وهو الجمع والعجمة ،

وقيل ان فيه وجهان : الصرف ومنعه .

(الامر الثالث) : ان ما جاء على وزن مفاعل كمساجد ، او مفاعيل كمصابيح لو سمّي به ، فانه وان خرج بالتسمية به عن الجمعية الى الافراد الا ان ذلك من الافراد العارض ، والاصل فيه الجمعية ، ومقتضى ذلك انه يمنع من الصرف لما فيه من صيغة الجمع ، ومن اصالة الجمعية .

وقيل ان المانع فيه من الصرف هو صيغة الجمع والعلمية ، فانها قامت مقام الجمعية . وعلى هذا التعليل الثاني . فلو طرأ عليه التنكير كان كان مصروفا بخلاف التعليل الاول ، فانه يمنع فيه من الصرف معرفة كان او نكرة . هذه هي الانواع الخمسة التي تقتضى منع الصرف في التعريف والتنكير ، وهي انواع القسم الاول .

واما القسم الثاني : ـ

وهو الانواع السبعة التي تقتضي منع الصرف في التعريف فقط فهي كما يلي :

(النوع الاول) : ما فيه(العلمية) مع التركيب . والمرادمن التركيب ليس التركيب الاسنادي مثل تابط شراً وشاب قرناه ، ولا التركيب الاضافي مثل عبد الله وابي طالب ، بل (التركيب المزجي) المعرب ، مثل بعلبك وحضرموت ومَعدى كَرِب ، لا المبنى مثل سيبويه وعمرويه .

(والتركيب المزجي) : هو كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزّل الثاني من الاول منزلة تاء التأنيث من الاسم في مثل فاطمة وطلحة ، من حذفه في الترخيم وفي النسب ، كحذفها فيهما . ومن كون التصغير في الجزء الاول منه كتصغير ما فيه التاء ، والمانع فيه من الصرف فرعيتان :

(فرعية المعنى) وهي العلمية . (وفرعية اللفظ) وهي التركيب . ويبني الجزء الاول منه على الفتح اذا لم يكن ياء مثل بعلبك وحضرموت ، وعلى السكون اذا كان ياء مثل معدى كرب ، واما الجزء الثانى منه فهو الذي يظهر عليه الاعراب فيرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة ، اعراب ما لا ينصرف . تقول هذه بعلبكُ وحضرموتُ ومعدى كربُ ، ورأيت بعلبكّ وحضرموتَ ومعدى كربَ ، ومررت ببعلبكّ وحضرموتَ ومعدي كربَ . واما مثل سيبويه فجزؤه الاول مبنى على الفتح ، والثاني على الكسر .

(النوع الثاني) : - ما فيه (العلمية) مع زيادة الالف والنون كمروان . (ففرعية المعنى) هي العلمية . (وفرعية اللفظ) هي زيادة الالف والنون في وزن فعلان ، في اي كيفية كان ، فان كل اسم اجتمع فيه هاتان الفرعيتان يمنع من الصرف مثل مروان وعثمان واصبهان وعثمان لان الزيادتين فيه قد اشبها الف التانيث التى عرفت انها من موانع الصرف

وتعرف زيادتها بانهما ان كانا في مالا ينصرف فبان يكون قبلهما اكثر من حرفين كمروان ، لا حرفان كمكان وزمان وحصان ، فان كان قبلهما حرفان وكان ثانيهما مضعّفا فان كان التضعيف اصليا فهما زائدان ايضا ، وان كان التضعيف غير اصلي بل زائدا فالنون اصلية غير زائدة وذلك مثل لفظ (حسّان) ، فانه ان كان من الحسن فالتضعيف فيه اصلى ، فهما زائدان فهو ممنوع من الصرف ، وان كان من الحسن فالتضعيف فيه زائد فالنون اصليه فهو مصروف . فزيادة الالف والنون تعرف بسقوطهما في التصاريف . فمثل (نسيان) اذا رددته الى نسي كانا غير موجودين فهما في نسيان زائدان .

(النوع الثالث) : ما فيه (العلمية) وهي فرعية المعنى (والتأنيث)

بالتاء وهي فرعية اللفظ ، والتانيث بالتاء اما لفظا كطلحه وفاطمة ، او تقديرا كسعاد وزينب .

(اما المؤنث بالتاء لفظا) : فانه يمنع من الصرف مطلقا اي سواء كان زائدا على ثلاثة احرف للمذكر كطلحه ، وللمونث كفاطمة ، او كان على ثلاثه كشُبَه وقُلَه علمين ، ويجمعان على ثُبين وقُلين ، وسواء كان الثلاثى محرك الوسط او ساكنه .

(واما المؤنث بغير التاء) : فيمنع من الصرف في اربعة موارد ويجوز فيه الوجهان ، المنع والصرف في غيرها .

١ ـ يمنع اذا كان زائدا على ثلاث كسعاد وزينب ، لان الرابع فيها بمنزلة تاء التانيث .

٢ ـ يمنع اذا كان على ثلاثة ولكن كان متحرك الوسط ، كسَقَر ولظى لقيام الحركه فيهما مقام الحرف الرابع .

٣ ـ ويمنع اذا كان على ثلاثه وكان ساكن الوسط ولكنه اعجمى . كجور وماه اسم بلدتين .

٤ ـ ويمنع اذا كان مذكر الاصل وسمي به انثى ، كزيد اسم امرأة فانه بنقله الى التانيث يثقل فيمنع من الصرف .

٥ ـ (يجوز الوجهان) : فيما عدا ذلك اى اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط ليس باعجمى ، ولا منقول عن مذكر ، نحو هند . فالصرف نظرا الى خفة اللفظ بسكون الوسط . والمنع من الصرف نظرا الى وجود السببين للمنع من الصرف ، وعدم الاعتبار بالخفه ، نحو هند ورعد وامثالها .

(النوع الرابع) : ما فيه (العلميه) وهى فرعية المعنى ، (والعجمه) وهي فرعية اللفظ ، كابراهيم واسماعيل . (والمراد من العجمه) ان يكون من الاوضاع العجميه وذلك بشرطين :

١ ـ ان يكون علماً في لسان العجم ، ولغتهم ، وهم من لا يتكلم بالعربية لا في لسان العرب ، كابراهيم فانه بلغتهم ابراهيم وليس شيئاً آخر معرّب :

٢ ـ ان يكون زائدا على ثلاثة احرف كابراهيم واسماعيل لا مثل نوح ولوط . فاذا اجتمع في الاسم الفرعيتان جامعتين للشرطين منع من الصرف .

فان كان الاسم عجمي الوضع ولكنه غير عَجمي التعريف ، اي بان لم يكن علما بلغتهم لم يمنع من الصرف ، وكذا لو كان الاسم العجمي الوضع نكرة فانه يصرف ، كما انه لو كان العلم الاعجمي على ثلاثة احرف فانه يصرف سواء كان متحرك الوسط مثل (شتَر) للجمل ومثل (لمَكَ) لوالد نوح (ع) او كان ساكن الوسط كنوح (ع) ولوح وذلك لضعف فرعية اللفظ فيه ، حيث جاء على وزن تبنى عليه الآحاد العربية .

(النوع الخامس) : ـ ما فيه (العلمية) ، (ووزن الفعل) ، وهي فرعية اللفظ . كاحمد ويعلى ويزيد ويشكر ، بشرط كون وزن الفعل اما مختصا به او غالبا فيه .

(اما المختص) : فهو الوزن الذي لا يوجد في غير الفعل الا في نادرٍ او في عَلَم او في اعجمي ، كصيغ الماضي كضرب وكلّم وتعلّم وانطلق وكصيغ الامر ما عدا صيغة فاعل ، وكاكثر صيغ المضارع فلو جاء العَلَمَ على وزن الفعل المختص منع من الصرف ، كما اذا سميت رجلا ضَرَبَ ، ولا يضربا لاختصاص وجود الوزن في الاسم نادرا ، كدُئل لدويبة ، او في علم كخضّم اسم رجل ، وشمرّ اسم فرس ، او في اعجمي كاستبرق وبَقمّ ، فان النادر والاعجمي لا حكم لهما ، ولان

العلم منقول من فعل ، فالاختصاص فيه باق :

واما الوزن الغالب في الفعل :-

فالمراد به احد امرين :

(اولا) : ان يوجد في الفعل اكثر من وجوده في الاسم ، فلا يضر وجوده بقلّة في الاسم ، وذلك مثل أِثمِد بكسر اوله وثالثه ، ومثل اصبَع بكسر اوله وفتح ثالثه ، فانهما يكثران في فعل الامر من الثلاثي ، مثل اضرب واسمَع فلو سميت رجلا باثمدا واصبع ، منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(ثانيا) : ان يكون وزن الفعل فيه زيادة هي ان كانت في الفعل دلت على معنىً ، وان كانت في الاسم لا تدل على معنى ، وذلك مثل وزن اَفعل ويَفعل بفتح اوله وثالثه ، فان هذا الوزن وان وجد في الاسم والفعل على حد سواء الا ان الزيادة التي في اوله وهي الهمزة والياء هي في الفعل تدل على معنى وهو التكلم والغيبة مثل اَسمَعُ ويَسمَعُ ، وهي في الاسم لا تدل على شيء مثل احمد ويَعلى .

فلو كان العلم على هذا الوزن منعته من الصرف ، اما لو كان الوزن (مختصـــا) بالاسم كالضرب والقتل مصدرا ، او كان كثيرا في الاسم كصاحب اسم وصاحب فعل أمر ، او كان فيهما على حد سواء كـفَعل بتحريك الاول والثاني مثل حَجرَ وضرب ، فلا يمنع من الصرف .

ويشترط في وزن الفعل امورٌ اُخر هى نادرة الوجود مثل كونـــه لازم الوزن لا مثل امرءٍ ، وكونه غير مُغيرّ لامثل رُدَّ وقيل لو سميت بها ، وكونه غير منقول من فعل ، وغير ذلك .

(النوع السادس) : - ما فيه (العلمية) مع زيادة الف الالحاق

كارطى علماً ، (والف الالحاق) هي التي تلحق آخر الاسم زائدة ، لا للدلالة على تأنيثه ، كالتي في حبلى وحمراء ، ولا للدلالة على تنكيره كالتي في قبعثرى ، اذ تقول فيها قبعثراة وتاتي الف الالحاق ممدودة مثل علباء ، ومقصورة مثل ارطى ، اسم نبت ، اما الممدودة فانها لا توجب في الاسم منع الصرف سواء كانت لعلم او لغير علم .

(واما المقصوره) : فانها ان لم تكن لعلم لا تمنع من الصرف ، مثل ارطى اذا لم يسمّ بها رجل ، وان كانت لعلم كما اذا سمى بها رجل منعت من الصرف للعلمية ، وشبّه الفها بالف التانيث كحبلى . في كون كل منهما زائدة في الآخر ، وكون كل منهما غير مقلوبة عن شيء ، لامثل الف علياء المقلوبة عن ياء ، وكون كل منهما لا يقبل مصحوبها تاءالتانيث فلا تقول فيمن اسمه ارطى ارطاه ، كما لا تقول في حبلى حبلا ، واذا اشبهت الف التأنيث بذلك كانت مثلها مانعة من الصرف ، لان شبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحق به في العمل .

(النوع السابع) : ـ ما فيه (العلمية) ، مع (العدل) ، كعمر معدول عن عامر . اقول مما يمنع من الصرف اجتماع العلمية او شبهها ، كالتعريف ، مع العدل . ويكون ذلك مانعا من الصرف في ثلاثة موارد :

(الاول) : في العلم المذكر المعدول عن وزن فاعل الى وزن فُعَل بضم اوله وفتح ثانية ، كعمر وزفر وثعل وجشم معدوله عن عامر وزافر وثاعل وجاشم :

ويعرف كونه معدولا بالسماع ، فاذا سمع غير مصروف وهو خال من موانع الصرف علم ان المانع له من الصرف هو العدل ، فلو لم يسمع ممنوعاً من الصرف لم يكن مصروفا . مثل (أدَد) ، وهو ابو قبيلة من اليمن فانه مصروف .

(الثاني) : لفظ جُمَع ، بضم اوله وفتح ثانية ، اذا جاء مؤكدا الجمع المؤنث ، كقولك مررت بالهندات كلهنّ جُمع ، فانه ممنوع من الصرف ، للتعريف الشبيه بالعلمية ، وللعدل . (اما تعريفه) فمن جهةانه مضاف في المعنى الى ضمير المؤكَد ، فكانه قيل فيه كلهنّ جُمَعهنّ ، فالاضافة فيه منوية وقد استغنى بينّتها عن ظهوره فكان تعريفه بدون قرينة لفظية ، كما ان علمية العلم بدون قرينة لفظية . فاثر التعريف فيهالمنع من الصرف .

(الثالث) : لفظ (سَحَر) اذا اريد به سحر يوم بعينه ، فكان معرفة والمعرفة كالعلم ، ففيه التعريف ، وفيه العدل (اما التعريف) فلما ذكرنا ، (واما العدل) فلأن الاصل فيه حينئذ ان يعرف بالالف واللام او بالاضافة ، فيقال قمت عند السحر ، وطاب سَحَرُ ليلتنا ، فاذا جيء به وهو معرفة مجردا عن الالف واللام والاضافة فقد عدل به عن ذلك ، فيمنع من الصرف لشبه العلمية وللعدل ، تقول خرجت يوم الجمعة سَحَر فلو كان سحر نكرة ، اي غير مقصود به سحر يوم بعينه ، لم يكن ممنوعا من الصرف . بل يصرف كقوله تعالى (ونجيناهم بسحر نعمة من عندنا)

قيل ومثل سحر لفظ (امس) ، اذا اردت به اليوم الذي قبل يومك الذي انت فيه ، عند بعض بني تميم ؛ فانهم يعربونها اعراب ما لا ينصرف للتعريف والعدل ، مستشهدين بقول الشاعر .

لقد رأيت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالى خمسا
يأكلن ما في رحلهن همسا

وبعضهم يعربه غير منون في حالة الرفع خاصة ، فيقولون ذهب امسُ بما فيه . وفيه اقوال أخر ، لا حاجة لذكرها .

(فائدة) : قال النحاة : وكل معدول يسمى به ، فعدله باقٍ ،

الاسحر وامس عند تميم ، فان عـــدلها يزول بالتسمية ، فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات ، فان في لفظها ما يشعر بعد التسمية بها انها منقولة عن معدل ، فتمنع من الصرف للتعريف والعدل ، ولا فرق في ذلك بين العدد المعدول ، كمثنى وثلاث ، وبين غيره اذا سمي به .

وزن فعال :-

ما جاء على وزن فعال من الاعلام المؤنثة كحذام وقطام ورقاش وظفار ووبار وغيرها ، فان للعرب فيه مذهبان .

(الاول) : مذهب الحجازيين وهم يبنون جميع ذلك على الكسر لشبهه بنزال اذا سمى به امرأة فانه يشبـه وزناً وتعريفاً وتأنيثاً وعدلا ، اما شبهها به في الثلاثة المتقدمة فواضح ، واما شبهها به في العدل فانهـا معدولة عما كانت عليه فى الاصل وهو حاذمة وقاطمة وراقشة الخ ، وهو معدول عما كان عليه من مصدر فاعله وهو النزلة ، فهو مثل عدول عمر وزفر وجشم عن عامر وزافر وجاشم .

(الثاني) : مذهب تميم فانهم يفرقون فيه بين ما يكون اخره راء فيبنونه كنزال على الكسر مثل ظفار ، اسم بلد او حصن ووبار اسم قبيلة ، وسفار اسم ماء ، وحضار اسم كوكب ، فيبنونها على الكسر ، فيقولون هذا ظفارِ ورأيت ظفارِ ومررت بظفارِ ، وبين مالم يكن آخره راء كحذام ورقاش وقطام فيعربونها ، ويمنعونها من الصرف للعلمية والعدل لانها معدولة عن حاذمة وراقشة وقاطمة ، فيقولون هذه حذامُ ورقاشُ ورأيت حذامَ ورقاش اعراب ما لا ينصرف . ويجعلونها معدولة نظير عمر وجشم وزفر .

وَيُصرَفُ ما يُنكَرُ :-

قد عرفت فيما تقدم في انواع مالا ينصرف الاثنى عشر انهاعلى قسمين

(احدهما) : يمنع من الصرف مطلقا اي مع التعريف والتنكير ، وهو خمسة انواع .

(ثانيهما) : يمنع من الصرف اذا كانت فيه العلمية وعلة اخرى ، وهو سبعة انواع فهذا القسم الثاني ، وهو السبعة انواع التي تمنع من الصرف مع العلمية وعلة اخرى ، اذا زالت منها العلمية ، وبقيت العلة الاخرى فقط ، فانها لا تمنع من الصرف لزوال احد السببين للمنع وذلك نحو بعلبك ومروان وطلحة وابراهيم ويشكر وارطى وعمر . فانك اذ تدخل عليها عامل الجر تصرفها فتقول : رب بعلبكٍ ومروانٍ وطلحةٍ وابراهيمٍ ويشكرٍ وارطى وعمرٍ رأيت ، بجر الجميع .

(واما القسم الاول) : وهو الخمسة الأولى فقد عرفت انها تمنع من الصرف مطلقا في التعريف والتنكير ، فلو نكرت منها ما كان علما لم تصرفه ، بل يبقى ممنوعا من الصرف ، لان التنكير الطارىء لا اثر له فيها كما انك لو سميت بشيء منها لم تصرفه ايضا بل يبقى ممنوعا لا للعلمية الطارئة بل للعلة التي كانت فيه قبل التسمية .

المنقوص الممنوع من الصرف :-

المنقوص الممنوع من الصرف الذي يكون نظيره من الصحيح ممنوعا من الصرف ايضا مثل قاضٍ اسم امرأة ، ونظيره من الصحيح الممنوع ضارب اسم امرأة ، فان في كل منهما العلمية والتأنيث ، هذا المنقوص الذي يكون نظيره من الصحيح ممنوعا ، يجرى في الحركات مجرى جوارٍ ، في انه ينون تنوين

العوض عن الياء ، في حالة الرفع والجر ، وتظهر عليه الفتحة على الياء في حالة النصب . ولا يختص هذا الحكم فيما كان منه علما ، كقاض اسم امرأة بل يشمل حتى النكرة الممنوعة مثل أُعيمى تصغير اعمى تقول فيه هـذا أُعيمٍ ، ورأيت أُعيمياً وتقول في العلم هـذه قاضٍ ومررت بقاضٍ ورايت قاضياً ، وذهب بعضهم الى ان العلم كقاضي اسم امرأة ، يجرى مجرى الصحيح الممنوع كضارب اسم امرأة ، في انه يعرب اعراب مالا ينصرف ، تقول هذه قاضيْ بالياء الساكنة ورأيت قاضياً ومررت بقاضي بالفتحة على الياء ، محتجا بقول الشاعر :

قد عجبت مني ومن يُعَيليا لما راتني خلقا مقلولبا

ويُعَيلي تصغير يعلى ، وقد جاء به في حالة الجر مفتوحا ولكنه ضرورة .

صرف مالا ينصرف وبالعكس :-

قد عرفت فيما تقدم ان الاسم اذا تحققت فيه العلل المانعة من الصرف يجب منعه من الصرف ، واذا لم تتحق فيه العلل المانعة ، يجب بقاؤه مصروفا اي منونا ، ويعرب بالحركات الثلاث ظاهرة ، او مقدرة ولكن هذا في حال الاختيار ، واما في الضرورة الشعرية . اما الممنوع من الصرف فانه يجوز صرفه في الضرورة الشعرية ، وفي التناسب ، باتفاق النحاة .

واما المصروف ، فقد اختلفوا في جواز منعه من الصرف للضرورة وعدم جوازه ، فاجازه الكوفيون ، ومنعه غيرهم .

(اما جواز صرف الممنوع للضرورة) : فهو كثير ، ومنه قوله : تبصرْ خليلي هل ترى من ظعائنٍ ، بصرف ظعائن للضرورة ، وهو ممنوع من الصرف للجمع والتأنيث ، ومثله قوله : ويوم دخلت الخدر خدر

خدر عنيزةٍ ، بصرف عنيزة وهي ممنوعة من الصرف للعلمية ، والتأنيث .

(واما جـــوازه للتناسب) : - في رؤس الآي الشريف والسجع فكقراءة سلاسلاً واغلالاً ، وكقراءة ولا يغوثا ويغوثا ، وكقراءة قواريراً قواريراً من فضة : بصرف سلاسل ويغوث وقوارير ، لتتناسب مع اغلال ويغوث وقوار .

(واما منع الصرف للضرورة) : على مذهب الكوفيين . فهو وارد في شعر العرب .

كقوله :

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجمع

بمنع مرداس وهو مصروف

وكقوله :

طلب الازارق بالكتائب اذهوت بشبيبَ غائلةُ النفوسِ غدور

بمنع شبيب وهو مصروف

وكقوله :

وممّن وَلَدُوا عامرُ ذو الطول وذو العرض

بمنع عامر وهو مصروف

وانشد ثعلب :

اُؤمِّلُ انْ اعيش وانّ يومي بِأَوَلَّ او بأهوَنَ اوجُبارا

او التالى دُبارَ فانْ اَفُتْهُ فمونسَ او عُروبةَ او شيارا

والشاهد في دبار ومونس حيث منعهما من الصرف للضرورة ، وهما مصرفان واول ، هو اسم ليوم الاحد ، واهون يوم الاثنين ، وجبار يوم الثلاثا ، ودُبار يوم الاربعا ، وهو في البيت بدل من لفظ التالى ، ومونس يوم الخميس ، وعروبة يوم الجمعـــة ، وشيار يوم السبت ، يقول كيف أومل الحياة ومنيتى لابدّ آتية في احد هذه الايام السبعة .

فهرس الكتاب

مبحث اعمال المصدر	١
مبحث اعمال اسم الفاعل	٧
مبحث اعمال اسم المفعول	١٥
مبحث ابنية المصادر	١٧
مبحث ابنية اسماء الفاعلين والمفعولين	٢٣
مبحث اعمال الصفة المشبهة	٢٦
مبحث افعل والتعجب	٣١
مبحث نعم وبئس	٣٧
مبحث افعل التفضيل	٤٢
مبحث التوابع	٤٧
مبحث النعت	٤٨
مبحث التوكيد	٥٦
مبحث عطف البيان	٦١
مبحث عطف النسق	٦٤
مبحث البدل	٧٨
مبحث النداء	٨٣
مبحث الاستغاثة	٩٥
مبحث الندبه	٩٧

مبحث الترخيم	٩٩
مبحث الاختصاص	١٠٣
مبحث التحذير والاغراء	١٠٤
مبحث اسماء افعال	١٠٧
مبحث اسماء الاصوات	١١٢
مبحث نوني التوكيد	١١٣
مبحث مالا ينصرف	١٢١